الخلاصة

في أصول الحديث

تأليف

الحسين بن عبد الله الطيبي

المتوفى سنة ٧٤٣ هـ

تحقيق

صبحي السامرائي

عالم الكتب

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة.

إن الله سبحانه وتعالى أنزل على عبده ورسوله المصطفى من خلقه محمد بن عبد الله قرآنا عربياً وذكراً مباركاً هدى ورحمة للعالمين تكفل بحفظه من التبديل والتحريف ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾، وبعثه إلى خير أمة اخرجت للناس وليبيِّن بسنَّته الطاهرة ما نزل إليهم ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾.

واختار له اصحاباً كراماً اتبعوا رضوان الله وسلكوا سبيل النور والهداية وتمسكوا بسنته فكانوا خير القرون وقدوة لمن جاء بعدهم بصدقهم ما عاهدوا الله عليه وجهادهم بأموالهم وأنفسهم لاعلاء كلمة الله ونشر دينه في أفاق المعمورة تأدبوا بآداب نبيهم واقتدوا بهديه وتخرجوا من مدرسته فكانوا جيلاً مثالياً واثباتا عدولاً نقلوا ديننا (كتاب الله وسنَّة رسوله) بكل أمانة وإخلاص وهم الذين تشرفوا بصحبة سيد الرسل وسمعوا أقواله وشاهدوا أفعاله الكريمة في حله وترحاله وفي هديه كله، واعتنوا بسنته عناية كبيرة فوعوها وحفظوها وعملوا بها ونقلوها إلى التابعين، والتابعين إلى تابعيهم جيلاً بعد جيل بكل امانة وإخلاص وحافظوها

بأسانيدها ليميز الخبيث من الطيب وليعرف صدق الحديث بصدوره عن رسول الله من الكلام المفترى والمكذوب عليه.

ثم هيأ الله للسنة علماء أفذاذ جهابذة دونوا تاريخ الرواة وبحثوا في أحوالهم وقطعوا بسبب ذلك الفيافي والصعاب وركبوا الأهوال وقد خصهم الله بهذا العلم الذي لم تعرفه أمة من أمم الأرض قبلهم فكانوا كالصيارفة في معرفة صحيح النقد من زيفه واتسع هذا بعد أن دونت السنة حتى شمل البحث في أسماء الرواة وأنسابهم وقبائلهم وكناهم والمؤتلف والمتفق والمفترق والمشتبه منها والقاب الرواة والمدن التي نزلوها ومعرفة أخوان الرواة وأقرانهم وعمن رووا، ومن روي عنهم وميزوا الرواة الثقات من المجروحين والضعفاء ونعتوهم شتى النعوت بالنسبة لعدولهم ومجروحيهم فهذا راوي ثقة ثبت وذاك وضاع كذاب وهذا مدلس وذاك ضعيف هذا بالنسبة للسند، أما بالنسبة لمتون الأحاديث فقد شرحوا غريب الفاظها وتكلموا على فقهها وناسخها ومنسوخها وبينوا علل المرويات وقسموا الأحاديث إلى أنواع من صحيح وحسن وضعيف. . . الخ وميزوا بين المرفوع والموقوف والمسند المتصل من المنقطع والمرسل والمعضل والشاذ والمنكر والمضطرب والمقلوب والموضوع، والأعتبار والمتابعات والشواهد في الأحاديث وزيادة الثقة ومعرفة الأفراد وصفة من تقبل روايته وكيفية سماع الحديث وتحمله وطرق أدائه والمسلسلات من الأحاديث وآداب المحدث وطالب الحديث والمصحف من الأحاديث ومختلف الأحاديث وكيفية الجمع بينها. ثم بينوا طبقات الرواة وأكابر الرواة من الصحابة والتابعين، وقد ذكر ابن الصلاح ٦١ نوعاً من فنون علم المصطلح(١)، وهي قابلة للزيادة والنقص إذا ضم بعضها لبعض(٢) وسميت هذه العلوم علم المصطلح أو دراية الحديث.

---

(١) طبع معرفة علوم الحديث للحاكم بمطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة.

(٢) قال ابن الصلاح: وليس بآخر الممكن في ذلك فانه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى (علوم الحديث ص ١٠).

تعريف علم الحديث:

الحديث في اللغة نقيض القديم. وفي إصطلاح علماء الفن: هو خبر نُسِبَ إلى الرسول ﷺ قولاً وفعلاً أو سكوتاً عند أمر يعاينه[١].

أما علم الحديث: فهو علم يقتدر به على معرفة أقوال الرسول وأفعاله على وجه مخصوص كالاتصال والإرسال ونحوها، ويطلق أيضاً على معلومات وقواعد مخصوصة كما تقول: فلان يعلم الحديث تريد به معلوماته وقواعده[٢].

تناول هذا التعريف قسمي علم الحديث رواية ودراية.

وقد افرد العلماء لكل قسم تعريف خاص.

علم الحديث دراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها[٣].

علم الحديث رواية:

علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير الفاظها.

حفظت السنة وابتدأ بتدوينها منذ عهد رسول الله ﷺ بعد اذنه للصحابة الكرام بالتدوين، فدونت صحائف كثيرة كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص[٤]، وصحيفة أبي هريرة[٥]، وصحيفة أبي موسى الأشعري[٦]، وصحيفة جابر بن عبد الله[٧]، وغيرها.

---

(١) المختصر في علم الأثر للكافجي مخطوط ورقة ٢.

(٢) نفس المصدر ورقة ٢.

(٣) تدريب الراوي ص ٤.

(٤) تدريب الراوي للسيوطي: ص ٤.

(٥) وبقيت هذه الصحيفة لعصور متأخرة وهي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وعبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي الجليل المتوفى سنة ٦٩ هـ. وقد جمع أحاديثها أحد الطلاب في مصر لنيل شهادة الماستر..

(٦) طبعت بتحقيق محمد حميد الله.

(٧) توجد صحيفة أبي موسى الأشعري مخطوطة في مكتبة شهيد علي باشا.

واتخذ التصنيف بعد عصر الصحابة أشكالاً متنوعة كالجوامع كجامع معمر ابن راشد[١]، والفرائض لسفيان الثوري[٢] والمسانيد كمسند عبد الله بن المبارك[٣] ومسند الامام أحمد وأبو داود الطيالسي[٤] والحميدي[٥]، والمصنفات: كمصنف عبد الرزاق[٦] ومصنف ابن أبي شيبة[٧]. والصحاح كالصحيحين وصحيح ابن خزيمة[٨]، وابن حبان[٩] والسنن: كالسنن الأربعة[١٠] وسنن سعيد بن منصور[١١]، والمعاجم: كمعجم الطبراني الكبير[١٢] والأوسط له[١٣]، والصغير[١٤]، وعلى شكل أمالي: كأمالي المحاكلي[١٥] وفوائد: كفوائد تمام[١٦] وابن مندة[١٧] والأجزاء والمناسك: كمناسك ابن ابي عروبة[١٨] وقد بحثت ذلك وفصلت في كتابي مراجع السنة وعلومها ولم يطبع بعد[١٩].

---

(١) توجد صحيفة جابر بن عبد الله المتوفى سنة ٧٤ هـ مخطوطة في مكتبة شهيد علي باشا.

(٢) معمر بن راشد المتوفى سنة ١٠٥ هـ ويوجد جامعة مخطوطا في تركية.

(٣) الفرائض لسفيان الثوري (مخطوط) توجد منه نسخة بظاهرية دمشق.

(٤) مخطوط نسخة منه في المكتبة الظاهرية بدمشق.

(٥) طبع مسند أبي داود الطيالسي على الحجر بالهند. ورتبه الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا على أبواب الفقه وسماه منحة المعبود. طبع بالمطبعة المنيرية بالأزهر سنة ١٣٧٢ هـ

(٦) طبع بحيدر آباد الدكن بتحقيق شيخنا حبيب الرحمن.

(٧) طبع بتحقيق شيخنا حبيب الرحمن الأعظمي ببيروت.

(٨) طبع منه خمسة مجلدات بحيدر آباد قديماً. ثم أعيد طبعه بتحقيق الشيخ أحمد مختار الندوي وصدر في خمسة عشر مجلداً. الدار السلفية - بمبي.

(٩) طبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الاسلامي بيروت.

(١٠) صدر الجزء الأول منه بتحقيق المرحوم الشيخ أحمد شاكر. وطبع ثلاثة أجزاء منه - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

(١١) السنن الأربعة. أبو داود، والترمذي، والنسائي وابن ماجة.

(١٢) صدر عن وزارة الأوقاف العراقية بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد.

(١٣) مخطوط نسخة منه بمكتبه.

(١٤) طبع المعجم الصغير بالهند ثم أعيد طبعه بالقاهرة.

(١٥) أمالي المحاملي مخطوط توجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية.

(١٦) فوائد تمام توجد منه نسخة مخطوطة في الظاهرية.

(١٧) الفوائد لابن منده مخطوط نسخة منه في دار الكتب المصرية.

(١٨) مناسك ابن أبي عروبة مخطوط منه نسخة في دار الكتب الظاهرية.

(١٩) وفقنا الله لنشره فقد وصفت فيه ما وقفت عليه من كتب السنة وعلومها في مكتبات العالم وقد صورت المهم منها لمكتبتي وقد رتبته على حروف المعجم.

أهم الكتب التي صنفت في علوم الحديث:

ألف علماء الحديث الكثير من الكتب القيمة في جميع أنواع علوم الحديث ومصطلحه أوضحت قواعد هذا العلم وبينت حدوده وقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في نزهة النظر أهم المؤلفات وسأذكرها مرتبة وأضيف عليها ما لم يذكر وهي أمهات كتب هذا الفن وقد اشتهر عند المتأخرين البعض منها لأن مؤلفيها هذبوا الكتب المؤلفة قديماً وأوضحوا غوامضها وبينوا حدود هذا العلم كمقدمة ابن الصلاح والإقتراح لابن دقيق العيد والإرشاد للنووي وشرحه تدريب الراوي للسيوطي والمنهل الروي لأبن جماعة والمختصر للكافيجي والمقنع لابن الملقن والخلاصة للطيبي الذي كانت خلاصة بحق لعلم المصطلح وهو كتابنا هذا.

وأهم كتب المصطلح هي:

١ ـ المحدث الفاصل للقاضي أبي محمد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ. طبع بتحقيق د. محمد عجاج الخطيب دار الفكر ـ بيروت ١٣٩١ هـ.

٢ ـ علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ. طبع بالقاهرة سنة ٩٣٧م.

٣ ـ المستخرج لأبي نعيم. فيه مقدمة في مصطلح الحديث مخطوط نسخة منه بمكتبة كوبرلي ـ أسطنبول.

٤ ـ الكفاية للخطيب البغدادي. طبع بحيدر آباد سنة ١٣٥٧هـ ثم طبع. بالقاهرة وقدم له شيخنا العلامة المحدث محمد الحافظ التجاني قدس الله روحه.

٥ ـ الجامع لاخلاق الراوي وأداب السامع للخطيب البغدادي. طبع بتحقيق د. محمود الطحان مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٣هـ.

٦ ـ ما لا يسع المحدث جهله لأبي حفص الميافش المتوفى سنة ٥٨١هـ. طبع سنة ١٣٨٧ ببغداد بتحقيقنا.

٧ ـ الالماع للقاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤ هـ. طبع بتحقيق صديقنا الأستاذ المحدث سيد أحمد صقر ـ دار التراث بيروت ١٣٨٩ هـ.

٨ ـ معرفة علوم الحديث لأبي عمرو بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ. طبع قديماً بالقاهرة.

٩ ـ التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح. للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ. طبع قديماً بمدينة حلب. ثم أعادت نشره ـ المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

١٠ ـ النُكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ. (مخطوط) منه نسخة بمكتبة طيقبو سراي رقم ٢٧١٩. ونسخة أخرىٰ بمكتبة شيخ شيوخنا.

١١ ـ نكت الحافظ ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح والفية العراقي. حققه الشيخ ربيع بن هاوي على عدة نسخ. نشرته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٢ ـ محاسن الاصطلاح للحافظ البلقيني. طبع بتحقيق د. عائشة بنت الشاطىء ـ القاهرة.

١٣ ـ تدريب الراوي للإمام السيوطي شرح فيه تقريب الإمام النووي. طبع في مصر قديماً وأعادت طبعه المكتبة العلمية في المدينة المنورة.

١٤ ـ المنهل الروي: لبدر الدين بن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣ هـ وهو مختصر لمقدمة ابن الصلاح أيضاً مع إضافات مهمة عليها.
رقم ٥٩٨ ونشرهُ معهد المخطوطات في الجامعة العربية.

١٥ ـ الباعث الحثيث: للإمام عماد الدين ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ وهو مختصر لمقدمة ابن الصلاح.

طبع بتحقيق الإمام الراحل المحدث الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله ـ القاهرة.

١٦ـ نظم الدرر في علم الأثر: للحافظ عبد الرحيم العراقي المتقدم ذكره نظم فيها مقدمة ابن الصلاح.

طبع بالقاهرة مع مجموعة نفائس بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله.

١٧ ـ شرحها المؤلف شرحين مختصر ومتوسط وسمى المتوسط الفتح المغيث بشرح الفية الحديث وطبع في مصر.

١٨ ـ فتح المغيث للحافظ السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ . وهو من أوسع كتب المصطلح طبع قديماً بالهند وأعيد طبعه ـ بالقاهرة لحساب المكتبة السلفية في المدينة المنورة.

١٩ ـ النكت الوفية في شرح الألفية للبقاعي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ . ونسخة أخرى في مكتبة المتحف العراقي مخطوط: منه نسخة في مكتبة الأوقاف في بغداد رقم ٤٩١ حديث.

٢٠ ـ فتح الباقي في شرح ألفية العراقي: للحافظ زكريا الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٨ هـ . طبع بالقاهرة.

٢١ ـ الفية الحافظ السيوطي. طبعت بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر في مصر.

٢٢ ـ فهم ذوي النظر في شرح منظومة الأثر: لمحمد بن محفوظ الترمسي وهو شرح على الفية السيوطي وقد طبع بالقاهرة.

٢٣ ـ المختصر للكافيجي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ . مخطوط: توجد نسخة منه في مكتبة الأوقاف في بغداد برقم ٢٦١١ .

٢٤ ـ الإقتراح لأبن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢ هـ . طبع بتحقيق.

٢٥ ـ اللطائف: لأبن مندة المتوفى سنة ٧٣٤ هـ . مخطوط : توجد نسخة منه في المكتبة الظاهرية برقم ٣٥٦ حديث.

٢٦ ـ الهداية في علوم الرواية: لأبن الجزري المتوفى سنة ٧٥١ هـ . مخطوط: نسخة منه في مكتبة أوقاف بغداد برقم ١٠١٢٩ مجاميع .

٢٧ ـ ارجوزة في المصطلح للفيروزبادي. مخطوطة: نسخة منها في دار الكتب المصرية برقم ٥ مجاميع .

٢٨ ـ التذكرة: لابن الملقن المتوفى سنة ٨٥٢ هـ . مخطوط: نسخة منه في المكتبة العمومية في اسطنبول.

٢٩ ـ التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن للإمام السخاوي المتوفى سنة ١٠٣١ هـ . مخطوط: نسخة منه في المكتبة العمومية في تركية رقم ٧٦٧ .

٣٠ ـ نخبة الفكر: لأبن حجر العسقلاني، وشرحها في نزهة النظر: طبع بالقاهرة مراراً.

٣١ ـ شرح النخبة لملا علي القاري المتوفي سنة ١٠١٤ هـ . طبع قديماً بتركية ـ أسطنبول.

٣٢ ـ اليواقيت والدرر: للمناوي المتوفى سنة ١٠٣١ هـ وهو شرح على نخبة الفكر. مخطوط: توجد نسخة منه في دار الكتب المصرية رقم ٦٦٦٣.

٣٣ ـ حاشية على نزهة النظر: لأبن قطلو بغا المتوفى ٨٧٩ هـ . مخطوط نسخ منه في مكتبة الأوقاف في بغداد ودار الكتب المصرية.

٣٤ ـ شرح النخبة: للشمني المتوفى سنة ٨٧٢ هـ . مخطوط نسخة في مكتبة أوقاف بغداد رقم ٣٧٩ حديث.

٣٥ ـ قضاء الوطر في شرح نخبة الفكر: للقاني. مخطوط: منه نسخة في دار الكتب المصرية رقم ٦١٤٨.

٣٦ ـ قصيدة لأبي العباس الإشبيلي المتوفى سنة ٦٩٩ هـ (غرامي صحيح) طبعت بالقاهرة.

٣٧ ـ الخلاصة: للطيبي: كتابنا.

٣٨ ـ شرح قصيدة الإشبيلي: لعز الدين بن جماعة وسماه زوال الترح. طبع بالقاهرة مع حاشية الأمير علي قصيدة غرامي صحيح

٣٩ ـ شرحها للقرافي طبع بمطبعة الحلبي القاهرة.

٤٠ ـ منظومة للبيقوني الدمشقي: طبع بمطبعة مصطفى الحلبي في القاهرة.

٤١ ـ حاشية الشيخ عطية الأجهوري على البيقونية طبع بمطبعة مصطفى محمد القاهرة ١٣٥٨ هـ .

٤٢ ـ شرح الزرقاني على البيقونية. طبع بالقاهرة بمطبعة مصطفى محمد ١٣٥٨ هـ حاشية على الأجهوري

٤ ـ المختصر المنسوب للجرجاني الذي شرحه عبد الحي اللكنوي في ظفر الأماني طبع قديماً بالهند.

٤ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأفطار للصنعاني طبع بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله. مكتبة الخانجي القاهرة.

ـ قواعد التحديث للقاسمي. طبع

ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري. طبع بالمطبعة الجمالية ـ القاهرة ١٣٢٨ هـ.

وهنالك كتب تحوي كثيراً من قواعد المصطلح كشرح علل جامع الترمذي بن رجب (طبع) بتحقيقنا. ومقدمة الكاشف للطيبي مخطوط ومقدمة جامع أصول لابن الأثير (طبع) وغيرها.

الخلاصة للطيبيّ

ذكر المؤلف رحمه الله في مقدمة الكتاب المصادر التي إستقا كتابه منها وبين بأنه لَخَصّه من كتاب معرفة علوم الحديث لأبن الصلاح (المتقدم ذكره) وتقريب النووي والمنهل الروي لابن جماعة كما أضاف إليه فوائد مهمة من مقدمة جامع الأصول لابن الأثير[1] وغيره من كتب المصطلح. وقد جاءت عبارته واضحة مختصرة مهذبة ومن هنا جاءت أهمية الكتاب وصحت تسميته بالخلاصة فهو إسم على مسمى فهو خلاصة بحق لعلوم الحديث ومصطلحه.

نسخ الكتاب:

توجد عشرات نسخ مخطوطة من الكتاب اعتمدت منها ثلاث نسخ.

الاولى: جعلتها الأصل كتبت في زمن المؤلف وقرأت عليه وعليها خطه في أماكن كثيرة وهي من مخطوطات مكتبة آيا صوفيا في اسطنبول رقم **٤٣٥** عليها تملك سنة إحدى وسبعين وسبعمائة إشتراها مالكها من بغداد دار السلام. ثم إنتقلت إلى مكتبة أبي الفتح الغوري. وفي خاتمتها مسلسل بالمصافحة وهذا نصه:

يقول الفقير إلى الله أبو الفتح الغوري نصر الله بن محمد صافحت بمكة الشيخ الصالح يحيى بن يحيى، قال: صافحت محمد بن مسعود الكازروني، قال صافحت ظهير الدين إسماعيل بن مظفر الرازي قال صافحت صابر الدين عمر بن

---

(١) طبع بتحقيق الشيخ حامد الفقي، القاهرة ـ وأعيد طبعه بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ـ دمشق.

عبد الرحمن وهو صافح فخر الدين أبا عبد الله محمد بن إبراهيم بن حامد وهو صافح أبا طاهر أحمد بن محمد من سلفة الأصبهاني[1] وهو صافح ابن باكويه وهو صافح أبا العباس وهو صافح أبا غانم وهو صافح محمداً وهو صافح أباناً العطار وهو صافح ثابت البناني وهو صافح أنس بن مالك رضي الله عنه وهو صافح رسول الله ﷺ أيضاً.

وعلى النسخة إجازة للغوري من شيخه محمد بن حسن بن أحمد بن العباس القتلغكندي هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم: أجاز لي الشيخ الإمام العالم القدوة الثقة مفخر الائمة والعلماء مولانا شمس الملة والدين محمد بن أحمد بن العباس القتلغكندي ببخارى دار العلم في تاريخ الرابع والعشرين من شهر جمادي الاولى سنة خمس وستين وسبعمائة في جميع ماله حق الرواية سيما في علم التفسير والحديث والفقه.

وتملك آخر هذا نصه: الحمد لله شكراً، في نوبة العبد الضعيف شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن حسن التاجر البحار القنوي الحنبلي تاريخ تملكه عشرين جمادي الاولى من شهور سنة ثمان وتسعين وسبعمائة.

عدد أوراق المخطوط ٥٢ ورقة بخط نسخ جميل ومقروء.

النسخة الثانية:

نسخة كتبت سنة ٨٢١ هـ بقلم نسخ معتاد بخط الشيخ سعدي بن محمد بن عبد الملك العدني. وفي آخرها قصيدة في مدح رسول الله ﷺ وقد حذفت القصيدة لعدم علاقتها بالموضوع. رقم المخطوط ٢٣٩ دار الكتب المصرية.

---

(١) الحافظ الكبير الرحالة أبو طاهر السلفي الذي جال البلاد الإسلامية لسماع الحديث وكتابته من كبار أئمته فزار بغداد وأصبهان ومصر، حفظ برحلاته كثيراً من كتب الحديث التي فقدت فيما بعد ونقل بخطة منها الشيء الكثير كمسند عبد بن حميد والإرشاد في أخبار علماء الحديث للخليلي وأحوال الرجال للجوزجاني والطيوريات للحافظ الطيوري. وغيرها توفي في الاسكندرية ودفن فيها.

النسخة الثالثة:

نسخة حديثة كتبت سنة ١١٣٧ هـ. بخط علي بن إبراهيم بن عامر الأبياري عدد أوراقها ٤١ ورقة رقم المخطوط ١٧٥ (طلعت) دار الكتب المصرية.

ولدى مقارنتي بين النسخ الثلاث لم أجد أي إختلاف سوى بعض الأخطاء الإملائية من النساخ ولم أشر إليها إذ لا فائدة من ذلك وقد رجعت إلى المصادر التي استقى منها المؤلف وأشرت إلى أرقام صفحاتها إن كانت مطبوعة أو مخطوطة ليسهل الرجوع إليها كما ترجمت لبعض العلماء سيما أهل الفن وخرجت الأحاديث والآثار الواردة فيه.

ترجمة المؤلف

الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي الإمام المشهور، وأحد كبار علماء الحديث وفقهائه والتفسير واللغة، قال الإمام ابن حجر: كان ذا ثروة عظيمة من الإرث والتجارة فلم يزل ينفق ذلك في وجوه الخيرات إلى أن كان في آخر عمره فقيراً.

وكان كريماً سخياً متواضعاً حسن المعتقد، شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة مظهراً فضائحهم مع إستيلائهم على بلاد المسلمين حينئذ، شديد الحب لله ورسوله كثير الحياء ملازماً للجماعة ليلاً ونهاراً شتاءاً وصيفاً مع ضعف بصره وكان يحدث طلابه من حفظه، وكان يحب طلابه كثيراً ويعير كتبه إليهم ويعينهم على نوائب الدهر محباً للعلم مقبلاً على نشره، آية في إستخراج دقائق المسائل من القرآن والسنة.

قسم نهاره قسمين، فكان يشتغل من الصباح إلى الظهر في التفسير، ثم يشرع في الحديث إلى العصر لإسماع صحيح البخاري.

توفي رحمه الله يوم الثلاثاء ثالث عشر من شعبان سنة ٧٤٣ هـ وهو متوجهاً إلى القبلة لإنتظار صلاة الفريضة بعد أن صلى النافلة في بيته رحمه الله [1].

---

(١) مصادر ترجمته:

الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ج٢/ ص١٥٦، البدر الطالع للشوكاني ج ١/ ص ٢٢٩، شذرات الذهب لابن العماد ج ٦/ ص ١٣٧، بغية الوعاة للسيوطي: ص ٢٢٨، الأعلام ج / ص ٢٨٠، كشف الظنون ج ١/ ٧١٩.

مؤلفاته :

ترك مؤلفات قيمة تدل على تبحره في العلم وجلالته فيه وهي :

١ ـ شرح الكشاف في التفسير :

مخطوط في أربعة مجلدات يوجد في المكتبة الأزهرية .

٢ ـ التبيان في المعاني والبيان :

مخطوط: ذكره الزركلي في الإعلام.

٣ ـ الكاشف عن حقائق السنن :

وهو شرح على مشكاة المصابيح للخطيب العمري التبريزي في (أحاديث الأحكام) .

وهو من أهم كتبه غزير المادة مهم في فقه الحديث وشرح غريبه مخطوط: توجد منه نسخ عديدة منها :

١ ـ في مكتبة أحمد الثالث في اسطنبول رقم ٢٩٤٨ ـ ٢٩٥٣ في ستة مجلدات وهي نسخة كاملة جيدة .

٢ ـ نسخة في مكتبة كوبرلي في اسطنبول رقم ٢٣٥ ـ ٢٣٦ حديث في مجلدين .

٣ ـ في مكتبة يني جامع رقم ٢٤٥ و ٢٥٩ .

٤ ـ في المكتبة الحميدية مجلد رقم ٣٩٥ .

٥ ـ أجزاء منه في المكتبة الظاهرية .

٦ ـ نسخة قيمة إلا إنها ناقصة ملك صديقنا العالم فضيلة الشيخ ملا حمدي عبد المجيد السلفي من علماء شمال العراق .

٧ ـ مكتبة عاشر أفندي رقم ١٣١ ، ١٣٢ مجلدين .

٤ ـ الخلاصة : كتابنا هذا :

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون[1] فقال : الخلاصة في أصول الحديث

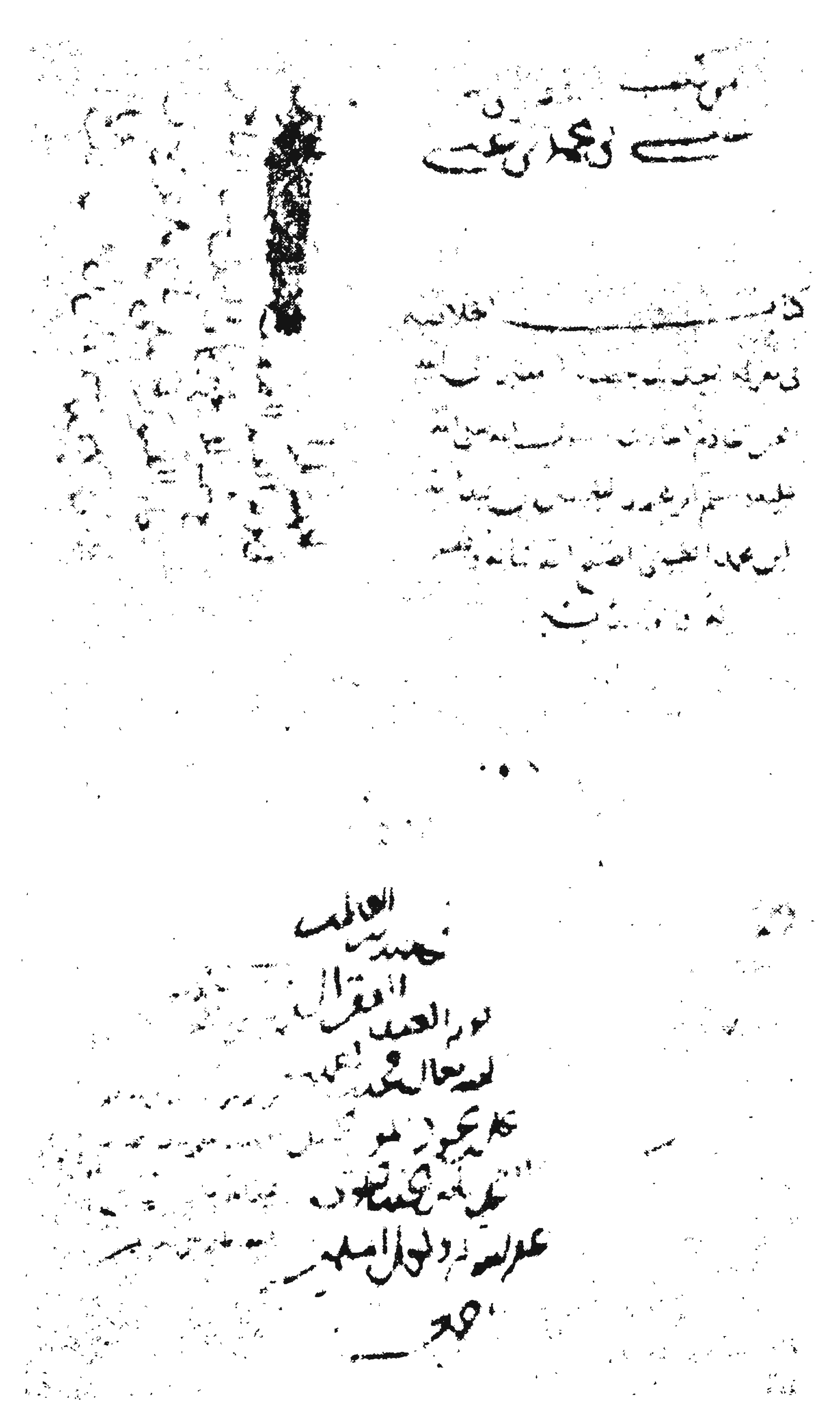
---

(١) كشف الظنون ج ١/ ٧٢٠ .

لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ وهو مختصر على مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة وذكر انه لخصه من علوم الحديث لابن الصلاح ومختصر النووي والقاضي ابن جماعة وأضاف إلى ذلك زيادات مهمة من جامع الأصول وغيره (إنتهى).

صبحي البدري السامرائي

بغداد - ٢٠ رمضان/ ١٣٨١ هـ



صورة عنوان الكتاب من نسخة آيا صوفيا

بسم الله الرحمن الرحيم رب [illegible]

الحمد لله على إفضاله ونسأله المزيد من نعمه ونواله وصلى الله على محمد
وآله [illegible] وبعد فهذه جمل
في معرفة الحديث مما لا بد منه للطالب لا سيما من يتصدى للتحديث
لخصته من كتاب الإمام مفتي الشام شيخ الإسلام [illegible] ابن الصلاح ومختصر
الإمام المتقن محيي الدين النواوي والقاضي بدر الدين المعروف بابن جماعة رضي الله
عنهم فهذبته تهذيبا ونقحته تنقيحا [illegible]
[illegible] وأضفت إلى ذلك زيادات مهمة من جامع الأصول
وغيره وأسأل الله تعالى أن ينفع الطالبين به ويهديهم سبيل الرشاد ويجعله
خالصا لوجهه الكريم وسميته بالخلاصة في معرفة الحديث ورتبته على مقدمة
ومقاصد وخاتمة المقدمة [illegible] العلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وما يتعلق به من أشرف العلوم وأفضلها لأنه ثاني أدلة علوم الإسلام ومادة
علم الأصول [illegible] لا يرغب في غيره إلا كل صادق تقي ولا يزهد في نصره
إلا كل منافق شقي قال أبو نصر [illegible] أثقل على أهل الإلحاد ولا
أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته وإسناده [illegible] الأصول
وأحكام واصطلاحات [illegible] طالبها إلى معرفتها [illegible]
الاعتماد على المتون والأسانيد والسند [illegible]

صورة الورقة الأولى من نسخة آيا صوفيا

في السماع كتب بلغ في المجلس الأول والثاني [illegible] خاتمة

بختام خاتم الأنبياء وسيد المرسلين وهو قوله صلى الله عليه وسلم

يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال

المبطلين وتأويل الجاهلين رواه محيي السنة في المصابيح من الحسان كما

في المرسل ولكن [illegible] يدعون لهذا الخبر [illegible] من الخلف الصالح

العدول الثقات النقاد [illegible]

استيفاء فكأنه قيل [illegible] المنقبة العلية فأجيب

لأنهم يحمون مشارع الشريعة ومتون الروايات من تحريف الغالين

والأسانيد من الانتحال والقلب [illegible] الكاذبين والمتشابه من تأويل

الزائغين بنقل النصوص المحكمة لرد المتشابه إليها [illegible] المناضر

المتعسفين ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل

العظيم

تم المختصر في علم الحديث [illegible] مصنفه

والحمد لله [illegible]

[illegible]

[illegible]

الورقة الأخيرة من نسخة آيا صوفيا

بسم الله الرحمن الرحيم

اجاز لي الشيخ الامام العالم القدوة الثقة شيخ الاسلام والمسلمين مولانا
شمس الملة والدين محمد بن حسن بن محمد بن الياس القتلغكندي ببغداد دار العلم
في تاريخ الرابع والعشرين من شهر جمادى الاولى لسنة خمس وستين
وسبعمائة في جميع ما له من الرواية سيما في علم التفسير والحديث
والفقه وهو يروي عن شيخه واستاذه الامام القطب
العلامة حجة الله على خلقه حافظ الملة والدنيا والدين ابو نصر
محمد بن محمد بن نصر البخاري رحمه الله على روايته عن شيخه المذكور
حديثا [illegible] حديثا [illegible] متصلا الى رسول الله [illegible]
[illegible] قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الارض يرحمكم
من في السماء وهكذا سمع الحديث المشهور بالاولية ولم
[illegible] ما سمعت من شيخي [illegible] كمال الملة والدين علي بن
ابي بكر محمود الاصفهاني في بلدة اصفهان [illegible] في مسجد جامع
في [illegible] ثم [illegible] وقرأ البخاري عليه وهو
يروي [illegible] سراج الملة والدين عمر القزويني [illegible] في الدنيا
و[illegible] كتبه العبد [illegible] محمد بن محمد [illegible] الغوري
حامدا لله تعالى ومصليا على نبيه

صورة إجازة للغوري من شيخه محمد القتلغكندي

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الفقير إلى الله أبو الفتح العوزي نصر الله بن محمد بن محمد بن صافحت بمكة

المباركة الشيخ الصالح يحيى بن سعيد البجرابادي قال صافحت محمد بن مسعود [illegible]

قال صافحت ظهير الدين إسماعيل بن مظفر الرازي قال صافحت [illegible] بن عمر

عبد الرحمن وهو صافح فخر الدين أبا عبد الله محمد بن طاهر وهو صافح أبا [illegible]

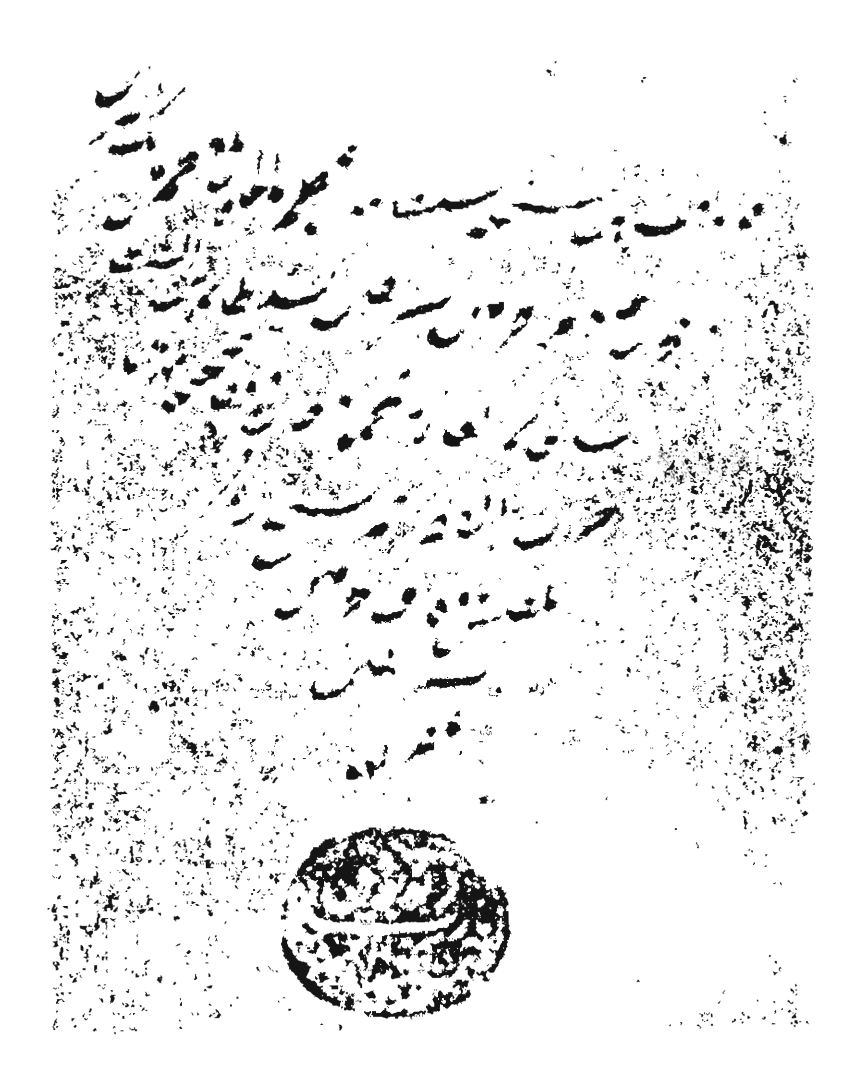
طاهر بن سلفة الأصبهاني وهو صافح أبا بكر الزنجويه وهو صافح [illegible]

وهو صافح أبا العباس وهو صافح أبا غانم وهو صافح محمد [illegible] وهو صافح

أبانا العطار وهو صافح ثابت البناني وهو صافح أنس بن مالك رضي الله عنه

وهو صافح رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] أيضاً

صورة مسلسل لحديث المصافحة



صورة تملك

بسم الله الرحمن الرحيم

رب سهل:

الحمد لله على أفضاله ونسأله المزيد من نعمه ونواله وصلى الله على محمد وآله، أللهم كما زدتنا نعماً فألهمنا شكراً وبعد:

فهذه جمل في معرفة الحديث مما لا بد منه للطالب لا سيما من تصدى للتحديث، لخصته من كتاب الإمام مفتي الشام شيخ الإسلام ابن الصلاح[1] ومختصر الإمام المتقن محيي الدين النووي[2] والقاضي بدر الدين يعرف بابن جماعة[3] رضي الله عنهم فهذبته تهذيباً، ونقحته تنقيحاً، ورصفته ترصيفاً أنيقاً فوضعت كل شيء في مصبه ومقره، وأضفت إلى ذلك زيادات مهمة من جامع الأصول وغيره واسأل الله تعالى أن ينفع الطالبين به ويهديهم سبل الإرشاد، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسميته بالخلاصة في معرفة الحديث، ورتبته على مقدمة ومقاصد وخاتمة.

---

(١) الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ وكتابه علوم الحديث تقدم ذكره.

(٢) الإمام شيخ الإسلام أبو زكريا يحيى بن شرف الشافعي النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ صاحب التصانيف المفيدة كشرح صحيح مسلم وشرح المهذب والخلاصة والروضة وغيرها وكتابه الإرشاد، هو الذي لخصه في التقريب والتيسير.

(٣) القاضي بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني المتوفى سنة ٧٣٣ هـ في كتابه المنهل الروي تقدم ذكره.

المقدمة

العلم بحديث رسول الله ﷺ وروايته من أشرف العلوم وأفضلها لأنه ثاني أدلة علوم الإسلام ومادة علم الأصول والأحكام لا يرغب في نشره إلا كل صادق تقي ولا يزهد في نصره إلا كل منافق شقي، قال أبو نصر بن سلام: ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته وإسناده.

ولهذا العلوم أصول وأحكام وإصطلاحات وأوضاع يحتاج طالبها إلى معرفتها، ومدار لأمور على المتون والأسانيد وغيرها.

المتن: هو ما اكتنف الصلب من الحيوان وبه شبه المتن من الأرض، ومَتُنَ الشيء قَوِيَ متنه ومنه حبل متين فمتن كل شيء ما يتقوم به ذلك الشيء كما أن الإنسان يتقوم بالظهر ويتقوى به، فمتن الحديث الفاظه التي تتقوم بها المعاني، وأختلف في متن الحديث أهو قول الصحابي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو هو مقول الرسول ﷺ فحسب، والأول أظهر لما تقرر من أن السنة إما قول أو فعل أو تقرير، والسلف أطلقوا الحديث على أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأثارهم وفتاواهم.

والسند: أخبار عن طريق المتن من قولهم فلان سند أي معتمد فسمي سنداً لإعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه.

والإسناد: رفع الحديث إلى قائله: وقال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء[1].

---

(١) وانظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٦، والإلماع ص ١٩٤.

فعلى هذا السند والإسناد يتقاربان في معنى الإعتماد. والحديث : ضد القديم لأنه يحدث شيئاً فشيئاً، ويستعمل في قليل الكلام وكثيره.

والكلام يعني به تارة القول الدال على المعنى، وأخرى المعنى القائم بالنفس، وهو قسمان: خبر وإنشاء.

والخبر: هو كلام يفيد بنفسه نسبة شيء إلى شيء في الخارج، والكلام يشمل المفيد وغيره، فقوله يفيد بنفسه يخرج غيره مثل قائم: في زيد قائم، وقولك الغلام الذي في قولك الغلام لزيد فعل كذا وكذا، وقوله في الخارج الانسابيات.

قال بعض الأدباء: الإنشاء كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوقة بنسبة أخرى، فخرج الخبر لأن لفظه وإن كان سبباً نسبه بها يحصل الكلام لكنها مسبوقة بنسبة أخرى هي حكاية عنها، فإن تطابقتا فالخبر صادق وإلا فكاذب.

والإنشاء ليس له نسبة أخرى فان المتكلم هو الذي يحدث نسبة بها يحصل الكلام، ولذلك لا يحتمل المطابقة ولا عدمها لأن المطابقة نسبةوكل نسبة لا بد لها من منتسبين سابقين عليها.

فروع

الأول: الخبر: إما صدق أو كذب ولا ثالث لهما على المختار، فمرجع الصدق والكذب إما إلى مطابقة الواقع أو إعتقاد المخبر أو إليهما جميعاً كما بينت لك في حدائق البيان في شرح التبيان[1].

الثاني: الخبر قد يعلم صدقه قطعاً كخبر الله وخبر رسوله، وقد يعلم كذبه قطعاً كخبر المخالف لخبر الله، وقد يظن صدقه كخبر العدل، وقد يظن كذبه كخبر الفاسق، وقد يشك فيه كخبر المجهول.

الثالث: الخبر ينقسم إلى متواتر وآحاد. والمتواتر: هو خبر بلغت روايته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم على الكذب كالمخبرين عن وجود مكة وغزوة بدر وله شرطان:

---

(١) تقدم ذكره.

(الأول) أن يكون علمهم ضرورياً مستنداً إلى محسوس إذ لو أخبرونا عن حدوث العالم أو صدق الأنبياء أو عن ظن لم يحصل لنا العلم. (الثاني): أن يستوي طرفاه والوسط في عدم تواطئهم على الكذب لكثرتهم ويدوم هذا الحد فيكون أوله كآخره، ووسطه كطرفيه نحو القرآن، والصلوات الخمس وعدد الركعات، ومقادير الزكوات، وما أشبه ذلك ولأجل ذلك لم يحصل لنا العلم بصدق اليهود مع كثرتهم في نقلهم إن موسى عليه السلام كذب كل ناسخ لشريعته، ولا بصدق الشيعة بنقل النص على إمامة علي رضي الله عنه، والبكرية على إمامة أبي بكر رضي الله عنه، لأن هذا وضعه الآحاد أولاً وأفشوه ثم كثر الناقلون في عصره وبعده في الأعصار.

قال ابن الصلاح: من سئل عن إبراز أمثال فيما يروى من الحديث أعياه طلبه، وحديث: إنما الأعمال بالنيات[1] ليس من ذلك وإن نقله عدد التواتر زيادة لأن ذلك إطراء عليه في وسط إسناده ولم يوجد في أوائله[2].

نعم حديث: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) يراه مثالاً لذلك فإنه نقله من الصحابة رضي الله عنهم العدد الجمم.

وذكر أبو بكر البزار الحافظ الجليل في مسنده[3]: أنه رواه من رسول الله ﷺ نحو من أربعين من الصحابة.

وذكر بعض الحفاظ انه رواه إثنان وستون صحابياً وفيهم العشرة المبشرة.

قال ابن الصلاح: لم يزل عدد رواته في إزدياد وهلم جرا على التوالي والإستمرار[4].

---

(١) رواه البخاري (ج١/ ٢)، (ج٥/ ٧)، (ج٧/ ٤) ومسلم (ج٦/ ٤٨). وأبو داود ٢٢٠١، والترمذي ١٦٤٧، والنسائي (ج ١/ ٥٨).

(٢) علوم الحديث ص ٢٤٢، لأنه لم يروه عن الرسول ﷺ إلا عمر بن الخطاب، ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن أبي وقاص، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن ابراهيم التيمي، ولم يروه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري ومن يحيى انتشر الحديث.

(٣) الحافظ الكبير أحمد بن عمرو البزّار المتوفى سنة ٢٩٢ هـ ومسنده المعلل (مخطوط) يوجد أجزاء منه بمكتبة مُراد ملا ـ اسطنبول. والرباط. والأزهر. وللحافظ بن حجر زوائد مسند البزار (مخطوط). ولنور الدين الهيثمي كتاب كشف الأستار عن زوائد مسند البزّار. طبع جزءان بتحقيق شيخنا حبيب الرحمن الأعظمي ـ بيروت.

(٤) علوم الحديث ص ٢٤٣.

قال ابن الأثير في جامع الأصول: العدد على قسمين: كامل وهو أقل عدد يورث العلم. وزائد يحصل العلم ببعضه وتقع الزيادة فضلة، والكامل ليس معلوماً لنا، لكنا بحصول العلم الضروري نستدل على كمال العدد، لا أنا بكمال العدد نستدل على حصول العلم، وأقل عدد يحصل به العلم الضروري معلوم لله تعالى غير معلوم لنا، لأنا لا ندري متى يحصل لنا العلم بوجود مكة عند تواتر الخبر وإنه كان بعد خبر المائة والمئتين ويعسر علينا تجربة ذلك وإن تكفلناها فسبيله أن نراقب أنفسنا إذا قتل رجل في السوق مثلاً وشاهد جماعة فأخبروا عن ذلك متوالية فإن قول الأول يحرك الظن وقول الثاني والثالث يؤكده، ولا يزال يتزايد تأكده إلى أن يصير ضروريا[1].

والأحاد: هو كل خبر لم ينته إلى التواتر، ثم هو قسمان: مستفيض وغيره.

المقاصد

اعلم أن متن الحديث نفسه لا يدخل في الإعتبار إلا نادراً، بل يكتسب صفة من القوة والضعف، وبين بين بحسب أوصاف الرواة من العدالة والضبط والحفظ، وخلافها بين ذلك، أو بحسب الإسناد من الاتصال والانقطاع والإرسال والاضطراب ونحوها.

فالحديث على هذا ينقسم إلى: صحيح وحسن وضعيف، هذا إذا نظر إلى المتن.

وأما إذا بحث عن أوصاف الرواة نفسها فقيل هو ثقة عدل ضابط وغير ثقة أو متهم أو مجهول أو كذوب واسمه فلان ولد في سنة كذا ومات في سنة كذا ونحو ذلك، وإذا نظر إلى حال الطالب كان البحث عن كيفية إستفادته وإفادة الشيخ إياه وكيفية أخذه من القراءة والسماع والإجازة وغير ذلك.

وهذا التقرير يستدعي أن يرتب الكلام على أربعة أبواب:

الأول: في أقسام الحديث وأنواعه.

الثاني: في أوصاف الرواة.

الثالث: في تحمل الحديث وطرق نقله.

الرابع: في أسماء الرجال وأنسابهم

---

(١) جامع الأصول ج١/ص ١٢٢ العدد الثاني.

البَـابُ الأوّل

في أقسَـامِ الحَـدِيْث

الفصل الأول: في الصحيح

الصحيح: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وسَلِمَ عن شذوذ وعلة.

وفي هذه الأوصاف إحتراز عن الحسن والضعيف. فقوله: ما اتصل سنده إحتراز عن المنقطع وهو الذي لم يتصل إسناده على أي وجه كان.

وقوله: بنقل العدل إحتراز عمن هو مستور العدالة أو فيه نوع جرح، ونعني بالضابط من يكون حافظاً متيقظاً، غير مغفل، ولا ساه، ولا شاك في حالتي التحمل والأداء فإن الناقل إذا كان فيه نوع قصور عن درجة الإتقان دخل حديثه في حد الحسن، وإذا نزلت درجته عن ذلك ضعف حديثه.

وقوله: سلم عن شذوذ إحتراز عن: الشاذ: وهو الذي يرويه الثقة، ولكن يخالف ما روى الناس.

وقوله: وعلة أي سلم عما فيه من أسباب خفية غامضة قادحة، فإن قيل هذا القيد مستدرك لأنه لا يخفى على الضابط الحازم مثل تلك القادحة؟ يقال الصارم قد ينبو، والحازم قد يسهو.

فما اجتمع فيه هذه القيود حكم بصحته، وما أفتقد فيه قيد منها خرج عن أن يكون صحيحاً.

وإذا قيل في حديث إنه صحيح فمعناه ما ذكرنا ولا يلزم أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر، وكذا إذا قيل إنه غير صحيح فمعناه لم يصح إسناده على الوجه المعتبر، لا إنه كذب في نفس الأمر.

فائدة:

وتتفاوت درجات الصحيح بحسب قوة شروطه

وأول من صنف في الصحيح المجرد الإمام البخاري ثم مسلم وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز.

وأما قول الشافعي رضي الله عنه: ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك، فقبل وجود الكتابين[١].

ثم البخاري أصحهما صحيحاً عند الجمهور.

وفي الجامع[٢] قال البخاري: خرجت الصحيح من زهاء ستمائة ألف حديث، وما وضعت فيه حديثاً إلا صليت ركعتين.

وأعلى أقسام الصحيح ما اتفقا عليه، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما هو على شرطيهما وإن لم يخرجاه، ثم على شرط البخاري، ثم على شرط مسلم، ثم ما صححه غيرهما من الأئمة فهذه سبعة أقوال.

قال ابن الصلاح: وأما حذف سنده أو بعضه فيهما وهو كثير في تراجم البخاري، قليل جداً في صحيح مسلم كقوله في التيمم: روى الليث بن سعد[٣].

فما كان منه بصيغة الجزم مثل: قال فلان، وفعل، وأمر، وروى وذكر معروفاً فهو حكم بصحته، وما ليس بصيغة الجزم مثل: روِيَ عن فلان وذُكِر، وحُكِيَ وقيل مجهولاً فليس حكماً بصحته ولكن إيراده في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله[٤].

قال الحاكم أبو عبد الله في المدخل إلى الصحيح: من الحديث عشرة أقسام خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها[٤].

(١) ولا زال الموطأ تاج صحيح البخاري وقد استوعب البخاري أغلب أحاديثه المسندة.

(٢) يعني الجامع الصحيح للإمام البخاري.

(٣) صحيح مسلم (ج ١/ ٢٨١ رقم ٣٦٩)

والليث بن سعد علم من أعلام السُّنَّة وكبار الفقهاء توفي بالقاهرة سنة ١٧٥ هـ. انظر تذكرة الحفاظ (ج ١/ ٢٠٧).

(٤) المدخل: ص ٧.

فالأول من المتفق عليه إختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى وهو أن لا يذكر إلا ما رواه الصحابي المشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور وله أيضاً راويان ثقتان فأكثر، ثم كذلك في كل درجة.

قال الشيخ محي الدين: ليس ذلك من شرط البخاري ومسلم لإخراجهما حديث المسيّب في وفاة أبي طالب، ولم يروه غير إبنه[1].

وإخراج البخاري حديث عمرو بن تغلب: إني لأعطي الرجل والذي أدعْ أحبّ إليّ[2] لم يرو عنه غير الحسن.

وحديث قيس بن أبي حازم عن مرداس بن الأسلم: يذهب الصالحون... الحديث. لم يرو عنه غير قيس[3].

ونظائرها في الصحيحين كثيرة منها حديث: إنما الأعمال بالنيات.

---

(١) لم يشترط الشيخان البخاري ومسلم هذا الشرط، قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: أن البخاري ومسلماً لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما أظن «شروط الأئمة الستة للمقدسي ص ١٤، تدريب الراوي ص ٢٧) وحديث المسيب رواه البخاري (ج ٢/ ١١٩). ومسلم (الايمان ج ١/ ٥٤) والمسيب هو ابن حزن المخزومي له ولأبيه صحبة وابنه سعيد فقيه التابعين في المدينة (تذكرة الحفاظ ج ١/ ٥٤)، الاصابة: ج ٣/ ٤٠٠.

(٢) رواه البخاري (كتاب الايمان ج ١/ ١٣) وتمامه: خشية أن يكبه الله في النار، وعمرو بن تغلب صحابي معروف نزل البصرة ولم يذكر الأكثرون له راوياً غير الحسن البصري، وذكر ابن أبي حاتم أن الحكم بن الأعرج روى عنه (الاصابة: ج ٢/ ٥١٩).

(٣) رواه البخاري) (الرقائق ج ٨/ ١٦٤) وتمامه: الأول فالأول ويبقى حفالة كحفالة الشعير أو التمر لا يباليهم الله بآلة.

وقيس هو ابن أبي حازم البجلي أبو عبد الله، أسلم في عهد النبي ﷺ وهاجر إلى المدينة وقبض رسول الله قبل أن يلقاه روى عن كبار الصحابة (الاصابة ج ٣/ ٢٤٨)، ومرداس الأسلمي صحابي جليل شهد بيعة الرضوان (الاصابة ج ٣/ ٣٨١).

الفصل الثاني في الحسن

ذكر عن الترمذي انه يريد بالحسن أن لا يكون في إسناده متهم ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه ونحوه.

وقال الخطابي: هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، قال: وعليه مدار أكثر الحديث.

فالمنقطع ونحوه مما لم يعرف مخرجه.

وكذلك المُدلس إذا لم يبين.

وقال بعض المتأخرين: هو الذي فيه ضعف قريب محتمل ويصلح للعمل به.

وقال ابن الصلاح: هو قسمان[1]، وأطال في تعريفه بما حاصله ان أحدهما: ما لم يخل رجال إسناده عن مستور غير مغفل في روايته وقد روي مثله أو نحوه من وجه آخر.

والثاني: ما إشتهر راويه بالصدق والأمانة وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظاًو إتقاناً بحيث لا يعد ما انفرد به منكراً. قال: ولا بد في القسمين من سلامتهما من الشذوذ.

ثم قال القاضي بدر الدين بن جماعة: وفي كل هذه التعريفات نظر، أما الأول

(١) علوم الحديث: ص ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨.

والثاني فلأن الصحيح كله أو أكثره كذلك فيدخل الصحيح في حدّ الحسن، ويرد على الأول الفرد من الحسن فإنه لم يرو من وجه آخر.

ويرد على الثاني ضعيف عرف مخرجه واشتهر رجاله بالضعف.

وأما الثالث: فيتوقف على معرفة الضعيف القريب المحتمل وهو أمر مجهول وأيضاً فيه دور لأنه عرف بصلاحيته للعمل به وذلك متوقف على معرفة كونه حسناً.

وأما الأول من القسمين فيرد عليه الضعيف والمنقطع والمرسل ا لذي في رجاله مستور وروى عنه أو مثله من وجه آخر.

ويرد على الثاني وهو أقربها المرسل الذي اشتهر راويه بما ذكر فإنه كذلك وليس يحسن في الاصطلاح.

وقال القاضي: لو قيل الحسن هو كل حديث خال من العلل في سنده المتصل مستور له به شاهد أو مشهود قاصر عن درجة الإتقان لكان أجمع لما حَدُّوه وأقرب مما حاولوه واخصر منه

أقول: إعلم إن هذا المقام مقام صعب مرتقاه وعقبه كؤودة من استعلى ذروتها، ثم انحدر منها وقف على أكثر اصطلاحات هذا الفن وعثر على جل أنواعه بإذن الله تعالى، ولا يمكن الوقوف على الحق إلا بتحرير كلام يفصل بين الصحيح والسقيم، والمعوّج والمستقيم، فنحن نشرح الحدود على طريق يندفع عنها النظر.

أما قول الترمذي: أن لا يكون في إسناده فيحتمل معنيين أن لا يتوهم الغفلة والكذب والفسق في المسند فلا يتهم به ويتوهم فيه ذلك ولا يتهم به، وهذا هو معنى مستور العدالة وهو المعني في التعريف وقد قصد بهذا القيد الإحتراز عن الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون مشهور العدالة.

أما قول الخطابي فالمراد به أن رجاله مشهورون عند أرباب هذه الصناعة بالصدق، وبنقل الحديث، ومعرفة أنواعه، وحيث كان مطلقاً من قيد العدالة والضبط دلّ على إنحطاطهم عن درجة رجال الصحيح وهذا هو الجواب أيضاً عن قوله: واشتهر رجاله بالضعف لأن إطلاق الشهرة في عرفهم دل على خلاف ما فهم من الضعيف.

وإحتراز بهذا الفصل الضعيف الذي لم يعتضد بمثل ذلك الحديث أو آخر بمعناه.

وقوله، قاصر عن درجة الإتقان: صفة أخرى للراوي المستور العدالة، فعلم من الأول أن عدالة هؤلاء دون عدالة رجال الصحيح، ومن الثاني: أن إيقافهم قاصر عن إيقافهم وهذان القيدان معاً فصل واحد يخرج الصحيح عن الحسن، وكل واحد منهما على الإنفراد يصلح لإخراج الضعيف منه فظهر من هذا أن حده أجمع الحدود لكن يرد على قوله في سنده المتصل مرسل الثقة الذي اعتضد بالمسند فإن تشبث بأن العمل حينئذٍ بالمسند لا به فيرد بما اختاره واختار المحققون كما سنبين في المرسل، والفرق بين حدي الصحيح والحسن: ان شرائط الصحيح معتبرة في حد الحسن لكن العدالة في الصحيح ينبغي أن تكون ظاهرة والإتفاق كاملاً وليس ذلك بشرط في الحسن، ومن ثم احتاج إلى قيام شاهد أو مشهود ليخبر به فلو قيل هو مسند من قَرُبَ من درجة الثقة، أو مرسل ثقة وروى كلاهما من غير وجه وسلم عن شذوذ وعلة لكان أجمع وأبعد من التعقيد.

ونعني بالمسند: ما اتصل إسناده إلى منتهاه.

وبالثقة: من جمع بين العدالة والضبط، والتنكير في ثقة للشيوع كما سيأتي بيانه.

الأول: الحسن حجة كالصحيح وإن كان دونه ولذلك أدرجه بعض أهل الحديث فيه ولم يفرده عنه، وهو ظاهر كلام الحاكم في تصرفاته.

الثاني: قولهم حسن الإسناد أو صحيح الإسناد دون قولهم حديث صحيح أو حسن أو قد يصح إسناده أو يحسن دون متنه لشذوذ أو علة فإن قاله حافظ معتمد ولم يقدح فيه فالظاهر منه حكمة بصحة المتن أو حسنه.

قال ابن الصلاح: وأما تسمية محيى السنة[1] في المصابيح: السنن بالحسان فتساهل لأن فيها الصحاح والحسان والضعاف[2].

---

(١) كنية الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي المفسر المحدث الفقيه المتوفى سنة ٥١٠ هـ وكتابه مصابيح السنة طبع في مصر. وفيات الأعيان ج١ : ١٤٥، الأعلام ج٢ : ٢٨٤.

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٣٤.

وقول الترمذي وغيره: حديث حسن صحيح: أي روي بإسنادين أحدهما يقتضي الصحة، والآخر يقتضي الحسن أو المراد اللغوي: وهو ما تميل إليه النفس وتستحسنه وحديث المتأخر عن درجة الإتقان والحفظ المشهور بالصدق والتستر إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين فينجبر أحدهما بالآخر[1].

ومعنى قوله ترقى من الحسن إلى الصحيح إنه ملحق في القوة به لا إنه عينه فلا يرد عليه ما قيل فيه نظر لأنه حد الصحيح لا يشمله فكيف يسمى صحيحاً، وأما الضعيف فلكذب راويه وفسقه لا ينجبر بتعدد طرقه كما مرَّ.

(١) وقد تكلم الحافظ بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ عن مصطلحات الترمذي وشرحها وافياً في كتابه شرح علل الجامع للترمذي (طبع)، كما أفرد لها الدكتور نور الدين العتر كتاباً خاصاً نال به درجة العالمية من الأزهر وطبع الكتاب المذكور.

الفصل الثالث ـ في الضعيف

وهو كل حديث لم يجتمع فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن المقدم ذكرها، وتتفاوت درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة، كما تتفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنه منها.

ويجوز عند المحدثين وغيرهم التساهل في أسانيد الضعيف سوى الموضوع وروايته من غير بيان ضعفه في المواعظ والقصص وفضائل الأعمال لا في صفات الله تعالى وأحكام الحلال والحرام.

روى ابن الصلاح عن الحافظ ابن منده عن محمد بن سعد يقول: كان مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، كذلك أبو داود يأخذ مأخذه ويخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال[1].

وروى الدارمي عن الشعبي قال: ما حدثك هؤلاء عن النبي ﷺ فخذ به وما قالوه برأيهم فألقه الحش[2].

قال شريح: إن السنة قد سبقت قياسكم فأتبع ولا تبتدع فإنك لن تصل ما أخذت من الأثر.

قال الشعبي: إنما الرأي بمنزلة الميتة إذا اضطررت إليها أكلتها، رواهما في شرح السنة[3].

---

(١) معرفة علوم الحديث: ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٢) سنن الدارمي ج ١/ ص ٦٧.

(٣) شرح السنة للإمام البغوي المتقدم ذكره مخطوط المجلد الأول ص (٦٢ ـ ب).

وههنا عدة عبارات لمعاني تمس منها ما يشترك فيه الأقسام الثلاثة عند الصحيح والحسن والضعيف ومنها ما يختص بالضعيف.

فمن الضرب الأول:

المسند

قال الخطيب: هو ما اتصل سنده من راويه إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره[1].

وقال الحاكم: هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ[2].

المتصل

ويسمى أيضاً الموصول: وهو كل ما اتصل إسناده وكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه سواء كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أو موقوفاً على غيره.

المرفوع

هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير سواء كان متصلاً أو منقطعاً، هذا هو المشهور، فقد ظهر من هذا الفرق بين المسند والمتصل والمرفوع.

فإن المتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوع.

وأما المسند على قول الحاكم فينبغي أن يكون متصلاً مرفوعاً.

فرعان:

الأول: إذا قيل عن الصحابي يرفعه أو يرويه أو ينميه أو يبلغ به فهو كناية عن

---

(1) الكفاية ص ٢١.

(2) معرفة علوم الحديث ص ١٧

رفعه وحكمه حكم المرفوع صريحاً كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية: تقاتلون قوماً صغار الأعين[١].

ولحديثه عن أبي هريرة يبلغ به: الناس تبع لقريش[٢].

الثاني: قول الصحابي: أُمِرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا وأمر بلال بكذا[٣]، ومن السنة كذا، مرفوع عند أهل الحديث وأكثر أهل العلم لظهور أن النبيﷺ هو الآمر قال الصحابي ذلك في حياة النبيﷺ أو بعده وكذا قول الصحابي كنا لا نرى بأساً بكذا ورسول اللهﷺ فينا ونحو ذلك.

المعنعن

هو الذي يقال في سنده فلان عن فلان.

قال بعض العلماء: هو مرسل، والصحيح الذي عليه جماهير العلماء والمحدثين والفقهاء والأصوليين انه متصل إذا أمكن لقاؤه إياه مع برآتهما من التدليس، وقد أودعه البخاري ومسلم في صحيحيهما وكذلك غيرهما من مشترطي الحديث الذين لا يقولون بالمرسل.

قال ابن الصلاح: وكثر في عصرنا وما قاربه إستعمال عن في الإجازة[٤] وإذا قيل فلان عن رجل عن فلان ونحوه فقد سمّاه بعض المعتبرين في الأصول مرسلاً.

وقال الحاكم: لا يسمى مرسلاً بل منقطعاً[٥].

وهذا أقرب.

---

(١) رواه البخاري، المناقب (ج ٤/ ٢٣٨) وفي: الجهاد. ومسلم الفتن (ج ٤/ ٢٢٢٣) والإمام أحمد في المسند ج ٢: ٢٣٩ وأبو داود والترمذي.

(٢) رواه مسلم كتاب الإمارة ج ٣/ ١٤٥١ رقم الحديث ١٨١٨.

(٣) كحديث أمر بلال أن يشفع الآذان وأن يوتر الإقامة، إلا الإقامة رواه البخاري باب بدء الآذان (ج ١/ ١٥٧).

(٤) علوم الحديث ص ٥٦.

(٥) معرفة علوم الحديث ص ٢٨.

المُعَلق

هو ما حذف من مبدء إسناده واحد فأكثر كقول الشافعي: قال نافع أو قال مالك قال ابن عمر، أو قال النبي ﷺ ،وكأنه مأخوذ من تعليق الجدار والطلاق لإشتراكهما في قطع الاتصال ولم يستعملوه في ما سقط من وسط إسناده أو آخره لتسميتهما بالمنقطع والمرسل لأن الحذف اما أن يكون في أول الإسناد وهو (المعلق) أو في وسطه وهو (المنقطع)، أو في آخره وهو (المرسل).

ولا يستعمل أيضاً في مثل يروى عن فلان، ويذكر عنه وشبه ذلك على صيغة المجهول لأنها لا تستعمل في صيغة الجزم.

والبخاري أكثر من التعليق في صحيحه[1] وليس بخارج من قبيل الصحيح وان كان على صورة المنقطع فقد يفعل البخاري ذلك لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات الذي علق عنهم أو لكونه ذكره متصلاً في موضع آخر من كتاب أو بسبب آخر لا يصحبه خلل الإنقطاع.

الافراد

وهو قسمان :-

أحدهما: فرد عن جميع الرواة وقد تقدم ذكره في الصحيح.

والثاني: مفرد بالنسبة إلى جهة كقولهم تفرد به أهل مكة أو أهل الشام، أو تفرد به فلان عن فلان من أهل مكة مثلاً وأهل البصرة من الكوفة، ولا يقتضي شيء من ذلك ضعفاً إلا أن يراد بتفرد أهل مكة تفرد واحد منهم فيكون كالقسم الأول [2]

---

(١) وقد جمعها وخرجها الحافظ بن حجر العسقلاني في كتاب سماه تغليق التعليق وهو مخطوط توجد منه نسخة بمكتبة أيا صوفيا رقم ٤٧٢ وأخرى في الأزهر.

(٢) صنف الإمام أبو الحسن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ كتاباً حافلاً في الأفراد يوجد الجزء الثاني والثالث منه في المكتبة الظاهرية وقد رتبه على الأطراف الحافظ أبو الفضل بن طاهر المقدسي في مجلدين مخطوط نسخة منه في دار الكتب المصرية رقم ٦٩٧ حديث وهو مهم جداً. وكتاب الأفراد لأبي حفص بن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥ هـ يوجد منه أجزاء في الظاهرية.

المُدْرج

وهو أقسام:

أحدهما: ما أدرج في الحديث من كلام بعض رواته فيرويه من بعده متصلاً يوهم أنه من الحديث.

الثاني: أن يكون عنده متنان بإسنادين، مثاله رواية سعد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا..» الحديث[1]، أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: وفيه «ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا».

أو عنده طرف من متن بسند شيخ غير سند المتن عنه فيرويها الراوي عنه بسند فيلزم إدراج بعض الحديث في بعض من سند واحد والحال أن للحديث إسنادين.

الثالث: أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في سنده أو متنه فيدرج روايتهم على الإتفاق ولا يذكر الاختلاف. وتعمد كل واحد من الثلاثة حرام[2].

المشهور

هو ما شاع عند أهل الحديث خاصة دون غيرهم، بأن نقله رواة كثيرون كحديث أنس رضي الله عنه: ان رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان.

وهو مخرج في الصحيح[3] فإن له رواة عن أنس غير أبي مجلز[4] ورواه عن

---

(١) رواه البخاري: كتاب الأدب ج ٨/ ٢٣.

(٢) أفرد المدرج بالتأليف الخطيب البغدادي في كتابه الجليل: الفصل للوصل المدرج في النقل. مخطوط نسخة منه في مكتبة أحمد الثالث رقم ٦١٢، والسيوطي في كتابه المدرج إلى المدرج. طبع بتحقيقنا.

(٣) البخاري: كتاب الوتر ج ٢/ ٣٢، ومسلم. كتاب المساجد ج ١/ ٤٦٨ رقم الحديث ٢٩٩، وغيرهم.

(٤) هو [illegible] كنية لاحق بن حميد السدوسي البصري.

بي مجلز غير التيمي، ورواه عن التيمي[1] غير الأنصاري[2]، ولا يعلم ذلك إلا أهل الصنعة أو عندهم وعند غيرهم كحديث: إنما الأعمال بالنيات، اذ شهد غيرهم خاصة.

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: أربعة أحاديث تدور في الأسواق ليس لها أصل في الإعتبار: من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة، ومن آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة، ونحركم يوم صومكم، للسائل حق وإن جاء على فرس. انتهى كلامه.

ومن الضعيف المشهور: طلب العلم فريضة على كل مسلم[3].

الغريب والعزيز

قال الحافظ ابن منده: الغريب كحديث الترمذي وأشباهه ممن يجمع حديثه لعدالته وضبطه إذا تفرد عنهم بالحديث رجل يسمى غريباً.

فالحاصل أن الغريب هو الذي انفرد به العدل الضابط ممن يجمع حديثه ويقبل فإن رواه عنه اثنان أو ثلاثة يسمى عزيزاً وإن رواه الجماعة سمي مشهوراً.

ومن الأفراد ما ليس بغريب كالأفراد المخرجة في الصحيح وإلى غير الصحيح وهو الغالب على الغرائب.

جاء عن الإمام أحمد بن حنبل انه قال غير مرة: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامة رواتها ضعفاء.

وينقسم أيضاً إلى غريب متناً وإسناداً وهو ما تفرد برواية متنه واحد، وإلى غريب إسناد كالحديث الذي متنه معروف عن جماعة من الصحابة إذا إنفرد واحد بروايته من صحابي آخر وهو غريب من هذا الوجه، ومن ذلك غرائب الشيوخ في

(١) محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي تابعي صغير مدني وثقة الجمهور مات سنة ١٢٠ (تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٤).

(٢) يحيى بن سعيد الأنصاري الحافظ الكبير قاضي المدينة مات سنة ١٤٣ هـ (تذكرة الحفاظ: ج ١/ ١٣٧).

(٣) ومن أراد الوقوف على الأحاديث المشتهرة على الألسنة فليراجع المقاصد الحسنة للسخاوي طبع، والتذكرة في الأحاديث المشتهرة مخطوط، والبدر المنير للإمام الشعراني، وكشف الخفاء للعجلوني مطبوع وأسنى المطالب للبيروني طبع.

أسانيد المتون الصحيحة، وهذا الذي يقول به الترمذي غريب من هذا الوجه ولا يوجد غريب متناً لا إسناداً إلا آشتهر الحديث المفرد فرواه عمن تفرد به جماعة كثيرة فإنه يصير غريباً مشهوداً أو غريباً متناً لا إسناداً بالنسبة إلى أحد طرفي الإسناد فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر كحديث الأعمال بالنيات وكسائر الغرائب الذي اشتملت عليها التصانيف ثم اشتهرت.

المُصحَّف

هذا فن جليل إنما ينهض باعبائه الحذاق من الحفاظ. والدارقطني منهم وله فيه تصنيف مفيد[1].

ويكون محسوساً إما بالبصر أو بالسمع.

والأول: أما في الإسناد كحديث شعبة عن العَوام بن مُراجم بالراء والجيم، صفحة يحيى بن معين فقال: مُزاحم بالزاي والحاء.

وأما في المتن: كحديث من صام رمضان وتبعه سِتاً من شوال[2] فصَحَّف أبو بكر الصولي فقال: شيئاً بالشين المعجمة.

والثاني أيضاً أما في الإسناد كحديث يروى عن عاصم الأحول رواه بعضهم فقال: واصل الأحدب.

قال الدارقطني: هذا من تصحيف البصر لأنه لا يشتبه في الكتابة.

وأما في المتن كحديث عائشة عن النبيﷺ في الكُهَّان قَرَّ الزجاجة بالزاي، وإنما هو الدجاجة بالدال.

أو معنى كما حكى الدارقطني عن أبي موسى محمد بن المثنى العنزي انه قال: نحن قَوم لنا شرف، نحن من عَنزة صلى إلينا رسول الله ﷺ يريد ما ثبت في

(١) لم أقف على كتاب الدارقطني. وللعسكري كتاب مهم أسماه تصحيفات المحدثين. طبع بتحقيق الشيخ محمود ميرة بالمطبعة العربية الحديثة القاهرة سنة ١٤٠٢ هـ.

(٢) رواه مسلم ج ٢/ ٨٢٢ رقم ١١٦٤، وأبو داود ٢٤٣٣، والترمذي ٢٧٥٩، وابن ماجة ١٥١٦، وأحمد ج ٥/ ٤١٩.

الصحيح أن رسول الله ﷺ صلى إلى عنزة وهي حربة تنصب بين يديه فيوهم انه ﷺ صلّى إلى قبيلتهم بني عنزة، وهذا تصحيف عجيب والله أعلم.

الإسناد العالي

الإسناد خصيصة هذه الأمة، وسنة من السنن البالغة، وطلب العلو فيه سنة أيضاً ولذلك استحبه الرحلة، وعلوه ببعد من الخلل والمتطرق إلى كل راو.

والعلو المطلوب في الحديث خمسة أقسام:

١ - أحدها: القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف كثلاثيات البخاري[1].

قال محمد بن أسلم الطوسي: قرب الإسناد قرب أو قربة إلى الله تعالى.

٢ - القرب من إمام من أئمة الحديث وان كثر العدد منه إلى رسول الله ﷺ.

٣ - العلو بالنسبة إلى راوية صحيح البخاري ومسلم أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعتمدة.

٤ - العلو بتقدم وفاة الراوي.

قال ابن الصلاح: مثاله: ما أرويه عن شيخ أخبرني به عن واحد عن البيهقي الحافظ[2] عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ، أعلى من روايتي لذلك عن شيخ أخبرني به عن واحد عن أبي بكر عبد الله بن خلف عن الحاكم وان تساوى الإسنادان في العدد لتقدم وفاة البيهقي على وفاة ابن خلف بنحو تسع وعشرين سنة[3].

---

(١) الثلاثيات هي الأحاديث التي يكون عدد رواتها إلى الصحابة ثلاثة رواة قال الكتاني: والثلاثيات للبخاري هي اثنان وعشرون حديثاً جمعها الحافظ بن حجر وغيره وشرحها غير واحد (الرسالة المستطرفة ص ٩٧) ولم أقف على كتاب ابن حجر ولكني وقفت على ثلاثيات البخاري للصفار مخطوط نسخة منه في المكتبة الظاهرية وثلاثيات البخاري للحافظ المنذري. مخطوط نسخة منه في مكتبة المتحف العراقي.

(٢) الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي صاحب التآليف المشتهرة كالسنن الكبرى والصغرى وشعب الإيمان ومعرفة السنن والآثار. توفي سنة ٤٥٨ هـ.

قال الحاكم: ومات ابن خلف سنة سبع وثمانين وأربعمائة (علوم الحديث ص ٢٣٥).

(٣) علوم الحديث: ص ٢٣٥.

٥ ـ العلو بتقدم السماع وكثير من هذا يدخل في الذي قبله من حيث قرب الزمان لا من حيث إحتمال حذف الواسطة لأن الاحتمال في الوفاة أقوى وهو يمتاز به عندما يسمع شخصان من شيخ وسماع أحدهما من ستين سنة مثلاً وسماع الاخر من الأربعين، هذان وإن تساويا في العدد إليهما وعدم الواسطة فالأول على والله أعلم.

المسلسل

هو ما تتابع فيه رجال الإسناد عند روايته على صفة أو حالة اما في الراوي وصفته قولاً كقوله: سمعت فلاناً يقول: سمعت فلاناً . . . الخ، ومن ذلك أخبرنا فلان والله . . . الخ.

ومنه حديث: اللهم أعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك[1]، مسلسل بقولهم إني أحبك فقل.

ومنه المسلسل الذي منقطع تسلسله في أواخره كالمسلسل بأول حديث سمعته أي يقول الصحابي أول حديث سمعته من رسول الله هذا، ويقول التابعي أول حديث سمعته من الصحابي هذا وهو يرويه عن رسول الله . . وهلم جرا ولا يسلم هذا القيد في الاواخر.

وفعلاً كحديث التشبيك باليد[2].

وحديث العد في اليد[3]، وأشباههما.

وأما في الرواية كالمسلسل بإتفاق أسماء الرواة وأسماء أبنائهم وكناهم أو أنسابهم أو بلدانهم.

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند ج ٥/ ٢٤٧، وابو داود: كتاب الوتر ١٥٢٢ والنسائي ج ٣/ ٥٣. وابن خزيمة ٧٥١. عن معاذ بن جبل.

(٢) قال السيوطي: وهو حديث أبي هريرة: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ، وقال: خلق الله الأرض يوم السبت (تدريب الراوي ص ٣٨٠).

(٣) هو حديث: اللهم صلِّ على محمد . . . الخ مسلسل بعد الكلمات الخمس في يد كل راوي وكذلك المسلسل بالمصافحة والأخذ باليد (تدريب الراوي ص ٣٨٠).

قال الشيخ محيي الدين: وأنا أروي ثلاثة أحاديث مسلسلة بالدمشقيين (تدريب الراوي: ص ٣٨٠).

وكالمسلسل بإتفاق الصفة كحديث الفقهاء فقيه عن فقيه: المتبايعان بالخيار[١].

قال: ومن القسمين حديث أبي ذر: يا عبادي كلكم ضالّ إلا من هديته . . الحديث مخرج في صحيح مسلم[٢] وقع لي مسلسلاً باليد، ورويناه بإسناد كلهم دمشقيون وأنا دمشقي. وهذا نادر في هذه الأزمان وأفضل ما كان فيه دلالة على إتصال السماع.

ومن فضيلة التسلسل إشتماله على مزيد الضبط.

زيادة الثقة

معرفتها فن لطيف.

قال ابن الصلاح: ما انفرد به الثقة ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه فهذا حكمه الردُّ كالشاذ.

وثانيهما: أن لا يكون فيه منافاة ولا مخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية حملته ثقة ولم يتعرض فيه لما رواه الغير لمخالفة أصلاً فهذا مقبول، وقد ادعى الخطيب فيه إتفاق العلماء.

وثالثها: ما يقع بين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث، مثاله حديث وجعلت لنا الأرض مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً[٣]، فهذه الزيادة تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي[٤] وسائر

---

(١) رواه البخاري: ج ٣/ ٨٣، ورواه مسلم: رقم ١٥٣١، ١٥٣٢ عن ابن عمر وحكيم بن حزام.

(٢) جزء من حديث رواه مسلم: (كتاب البر ج ٤/ ١٩٩٤). رقم ٢٥٧٧.

(٣) رواه البخاري بلفظ وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً (البخاري باب التيمم ج ١/ ٩٠ وروى مسلم: كتاب المساجد ج ١/ ٣٧١ رقم ٥٢٢ اصل الحديث وزيادته.

(٤) بقي حياً إلى سنة ١٤٠ هـ (تهذيب التهذيب ج ٣/ ٤٧٣).

الروايات وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من حيث أن ماروى الجماعة عام أي يتناول الحجر والرمل والتراب، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم، ويشبه أيضاً القسم الثاني من حيث انه لا منافاة بينهما.

قال الخطيب: مذهب الجمهور من الفقهاء وأهل الحديث إن الزيادة من الثقة مقبولة إذا إنفرد بها[1]. سواء كانت من شخص واحد بأن رواه مرة ناقصاً وأخرى زائداً أم كانت من غير من رواه ناقصاً خلافاً لمن رد ذلك مطلقاً من أهل الحديث ولمن ردها منه وقبلها من غيره وإذا أسند وأرسلوه، أو وصله وقطعوه، أو رفعه ووقفوه فهو كالزيادة.

قيل الإرسال نوع قدح في حديث الواصل فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل، ويجاب عنه: بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم، والزيادة ها هنا مع من وصل.

الاعتبار

هو النظر في حال الحديث هل تفرد به راويه أم لا، وهل هو معروف أم لا.

وطريق الإعتبار في الأخبار أن يقال مثلاً:

روى حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.
فإذا نظر أن حماد رواه ولم يتابع عليه، فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ.

فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه وتسمى هذه متابعة غير تامة.

وإذا نظر ان هذا الحديث بعينه رواه أحمد عن أيوب غير حماد قيل هذه متابعة تامة.

---

(١) الكفاية: ص ٤٢٤.

وقد تسمى الأولى بالشاهد أيضاً؛ فإن لم يرو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه المذكورة لكن روى حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة.

فإن لم يرو أيضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذٍ.

مثال المتابعة والشاهد: حديث سفيان بن عُيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس في حديث الإهاب: لو أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به[1].

ورواه ابن جريج عن عمرو ولم يذكر الدباغ.

فذكر البيهقي كحديث ابن عُيينة متابعاً وشاهداً، فالمتابع أسامة بن زيد، تابع عمرواً عن عطاء عن ابن عباس: ألا نزعتم جلدها فدبغتموه فاستمتعتم به.

والشاهد حديث عبد الرحمن بن دعلة عن ابن عباس عن النبي ﷺ: أيما إهاب دبغ فقد طهر.

ثم أعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والإستشهاد رواية من لا يحتاج وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر.

مختلف الحديث

وهو أن يوجد حديثان متضادان في المعنى في الظاهر فيجمع بينهما أو يرجح أحدهما، وهو فن مهم يضطر إليه جميع طوائف العلماء وإنما يملك القيام به الائمة من أهل الحديث والفقه والأصول الغواصون على المعاني والبيان.

وقد صنف الإمام الشافعي فيه كتابه المعروف به[2] ولم يقصد إستيعابه بل

---

(١) مسلم ج ١/ ٢٧٧ رقم ٣٦٣، ٣٦٤. وأبو داود ٤١٢٣، والترمذي ١٧٢٨. والنسائي ج ٧/ ١٧٣ وابن ماجه ٣٦٠٩، ومالك ٣٠٨ وأحمد ج ١/ ٢١٩، ٢٨٠.

(٢) مختلف الحديث للإمام الشافعي طبع حاشية على كتابه العظيم الأم.

ذكر جملة تنبه العارف على طريق الجمع بين الأحاديث في غير ما ذكره، ثم صنف فيه ابن قتيبة[1] فأحسن في بعض.

ومن جمع الأوصاف المذكورة لم يشكل عليه شيء من ذلك.

قال ابن خزيمة: لا أعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأتني لأؤلف بينهما.

والمختلف قسمان:

أحدهما يمكن الجمع بينهما فيتعين المصير إلى ذلك ويجب العمل بهما كحديث: لا عدوى[2]، وحديث: لا يورد ممرض على صحيح[3]، ووجه الجمع إنه ﷺ نفى في الأول ما كان يعتقده الجاهلي من أن ذلك تعدى بطبعه ولهذا قال: فمن أعدى الأول، وفي الثاني: إعلم بأن الله جعل ذلك سبباً لذلك وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده يفعل الله.

والثاني: لا يمكن الجمع بينهما، فإن علمنا إن أحدهما ناسخ قدمناه وإلا عملنا بالراجح منهما كالترجيح بصفات الرواة وكثرتهم في خمسين وجهاً من أنواع الترجيح جمعها الحافظ الإمام أبو بكر الحازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ[4].

الناسخ والمنسوخ

الناسخ: كل حديث دلَّ على رفع حكم شرعي سابق ومنسوخه: كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

وهذا فن صعب كان للشافعي فيه يد طولى، وسابقة أولى.

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة طبع بمطبعة كردستان العلمية بمصر ١٣٢٦ هـ.

(٢) لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، (وفرَّ من المجذوم كما تفر من الأسد) رواه البخاري: كتاب الطب ج ٧/ ١٦٤ عن أبي هريرة ورواه عن ابن عمر: ج ٧/ ١٨٠، ورواه عن أنس ج ٧/ ١٨٠. ومسلم ٢٢٢٠ عن أبي هريرة و ٢٢٢٢ عن جابر.

(٣) البخاري كتب الطب ج ٧/ ١٧٩. ومسلم ٢٢٢١.

(٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الاثار طبع بالقاهرة وأعيد طبعه بحمص.

وأدخل بعض اهل الحديث فيه ما ليس منه لخفاء معناه وهذا النوع منه ما يعرف بنص النبيﷺ مثل: كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها[1].

ومنه ما عرف بقول الصحابي مثل: كان آخر الأمرين من رسول اللهﷺ ترك الوضوء مما مست النار[2].

ومنه ما عرف بالتاريخ كحديث: أفطر الحاجم والمحجوم[3] وحديث احتجم وهو صائم[4]، بيّن الشافعي أن الأول كان سنة ثمان والثاني سنة عشر.

ومنه ما عرف بالإجماع كحديث قتل شارب الخمر في الرابعة[5] عرف نسخه بالإجماع على خلافه.

والإجماع لا ينسخ، وإنما يدل على النسخ.

---

(١) رواه أحمد ج ١/٤٥٢، وابن ماجة ج ١/٥٠١ رقم ١٥٧١، عن ابن مسعود. وتتمة الحديث فإنها تزهد في الدنيا وتذكر الاخرة.

(٢) أبو داود ١٩١، والنسائي ج ١/١٠٨ وأحمد ٣/٣٢٢.

(٣) رواه الإمام أحمد ج ٥/٢٧٦، ٢٨٤. وأبو داود ٢٣٦٧، ٢٣٧٠ وابن ماجه ١٦٨٠ عن ثوبان.

(٤) رواه البخاري: كتاب الصيام ج ٣/٤٣.

(٥) رواه الإمام أحمد في المسند عن معاوية ج ٤/٩٣، وأبو داود ٤٤٨٢ والترمذي ١٤٤٤، وابن ماجه ٢٥٧٣، والشافعي والدارمي وابن حبان عن معاوية. انظر نيل الأوطار ج ٧/ ٣٢٥.

وقد صنف في الناسخ والمنسوخ كثيراً منها فقد وبقي الآخر مخطوطاً منها الناسخ والمنسوخ للإمام أحمد. لم أقف عليه.

والناسخ والمنسوخ للإمام أبي داود صاحب السنن لم أقف عليه.

والناسخ والمنسوخ لأبي بكر الأثرم: مخطوط جزء منه في دار الكتب المصرية رقم ١٥٨٧ حديث باسم (ناسخ الحديث ومنسوخه) وجزء منه في باريس. وجزء في انقرة ـ مكتبة صائب

الناسخ والمنسوخ لأبي الشيخ ولم أقف عليه.

الناسخ والمنسوخ لابن شاهين مخطوط.

الناسخ والمنسوخ لأبي الفرج بن الجوزي طبع.

الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الاثار تقدم ذكره وهو أجل وأجمع كتاب في بابه مع مقدمة احتوت على دراسة مهمة في هذا الفن طبع.

غريب الحديث وفقهه

أما غريبه: فهو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد الفهم لعلة إستعماله، وهو فن مهم يجب أن يثبت فيه أشد تثبت.

وقد أكثر العلماء التصنيف فيه، قيل أول من صنف فيه النضر بن شُميل[1] وقيل أبو عُبيدة معمر[2] وبعدهما أبو عبيد القاسم بن سلام[3] ثم ابن قتيبة ما فاته[4] ثم الخطابي ما فاتهما[5]. فهذه أمهاته ثم تبعهم غير بزوائد وفوائد كالنهاية لابن الأثير[6] فإنه بلغ النهاية، والفائق للزمخشري[7] فإنه فائق كل غاية، ونرجو أن يكون الكشف عن حقائق السنن[8] قد أجاد في القبيلين الغريب والفقه وأنعم في المعاني والدقائق وينبغي أن لا يقلد فيه إلا مصنف إمام جليل، وأجود ما جاء منه مفسراً في رواية أخرى.

وأما فقهه فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه وهذا دأب الفقهاء الأعلام كالائمة الأربعة رضي الله عنهم.

وفي هذا الفن مصنفات كثيرة كمعالم السنن للخطابي[9] والتمهيد لأبن عبد البر[10].

فذلك ثمانية عشر نوعاً.

---

(١) النَّضر بن شُمَيل بن خرشة المازني االتميمي أحد أعلام فقه اللغة ورواية الحديث توفي سنة ٢٠٣ هـ ابن خلكان ج ٢/ ١٦١ وكتابه غريب الحديث لم أقف عليه.

(٢) أبو عبيدة معمر بن المثنى مولى بصري توفي سنة ٢٠٩ هـ. تهذيب التهذيب ج ١٠/ ٢٤٦ وله كتب كثيرة ولم أقف على كتابه في غريب الحديث.

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي من كبار علماء الحديث توفي سنة ٢٢٤ هـ وقد طبع كتابه الغريب المصنف بحيدر آباد الدكن.

(٤) في كتابه غريب الحديث مخطوط نسخة منه في الظاهرية ناقصة.

(٥) أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي صاحب معالم السنن وكتابه غريب الحديث طبع بتحقيق عبد الكريم العزباوي مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى.

(٦) طبع بمصر قديماً وأعيد طبعه بتحقيق.

(٧) طبع بالهند ومصر.

(٨) تقدم ذكره في تعداد مؤلفات المؤلف.

(٩) وهو في شرح سنن أبي داود طبع في حلب وطبع في مصر.

(١٠) طبع منه عشرة أجزاء بالمغرب - الرباط وصنفت كتب كثيرة في هذا الفن لم يذكرها المؤلف رحمه الله =

الضرب الثاني فيما يختص بالضعيف الموقوف

وهو عند الإطلاق: ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو نحو ذلك متصلاً كان السند أو منقطعاً. وقد يستعمل في غير الصحابي مقيداً مثل: وقفه معمر على همام(1)، ووقفه مالك على نافع.

وبعض الفقهاء يسمي الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر.

وأما أهل الحديث فيطلقون الأثر عليهما.

قال ابن الأثير في الجامع: الموقوف على الصحابي قلما يخفى على أهل

= منها:

١ - الدلائل في شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة لأبي محمد قاسم بن ثابت السرقسطي مخطوط نسخة منه في المكتبة الظاهرية رقم ٤٥ لغة.

٢ - غريب الحديث للحربي: وهو كتاب جليل ذكر مؤلفه أسانيد الأحاديث مع متونها يوجد مخطوطاً نسخة منه في الظاهرية رقم ٤٢ لغة وهو ناقص من أوله.

٣ - كتاب الغريبين (غريب القرآن وغريب الحديث) لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي المتوفى سنة ٤٠١هـ. مخطوط نسخة منه في المكتبة التيمورية رقم ٥٥ لغة، والجزء الأول منه في مكتبة مدينة في اسطنبول رقم ١٨٩ والجزء الثاني منه في دار الكتب أيضاً رقم ١٠١٦ تفسير.

٤ - المغيث في غريب القرآن والحديث لأبي موسى المديني: أكمل به كتاب الغريبين واستدرك ما أغفله أبي عبيد الهروي. مخطوط نسخة في مكتبة كوبرلي رقم ٤٤٠، ونسخة أخرى رقم ٢٠١٦ فيض الله.

٥ - غرائب الأحاديث للإمام السمعاني: مخطوط نسخة منه في مكتبة كوبرلي رقم ٣٩٦.

٦ - مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول المتوفى سنة ٦٩١ هـ مخطوط. نسخة منه في مكتبة أحمد الثالث رقم ٢٧٣١ وأخرى في دار الكتب تيمورية ٨٦ لغة.

٧ - مشارق الأنوار للقاضي عياض: طبع بفاس. وطبع الجزء الأول منه بالقاهرة.

٨ - غريب الحديث للإمام ابن الجوزي. مخطوط منه مجلدة في مكتبة فيض الله رقم ٤٩٦ ونسخة كاملة في مكتبة جامع القرويين في فاس.

٩ - قنعة الأديب في تفسير الغريب للموفق بن قدامة المقدسي مخطوط نسخة منه في مكتبة أحمد الثالث ر ٥٨٨.

١٠ - المجرد للغة الحديث لموفق الدين محمد بن عبد اللطيف البغدادي نسخة منه في مكتبة عاشر أفندي رقـ ٧٤ طبع الجزء الأول ببغداد.

١١ - مجمع بحار الأنوار للفتني: طبع في الهند.

كما أن شروح كتب السنة حوت على شرح مفردات الحديث. وغرائب ألفاظه.

(1) معمر بن راشد وهمام هو ابن منبه.

العلم وذلك أن يروى الحديث مسندا إلى الصحابي فإذا بلغ إلى الصحابي قال إنه كان يقول . . كذا وكذا، وكان يفعل كذا وكذا، وكان يأمر بكذا وكذا ونحو ذلك .

فرع الأول :

قول الصحابي كنا نفعل كذا، إن اضافه إلى زمن النبي ﷺ فالصحيح انه مرفوع وبه قطع الحاكم والجمهور، لأن الظاهر انه ﷺ أطلع عليه وقرره، فإن لم يضفه إلى زمن النبي ﷺ فهو موقوف .

وقول الحاكم والخطيب في حديث المغيرة: كان النبي ﷺ يقرعون بابه بالأظافير إنه موقوف ليس كذلك بل هو مرفوع في المعنى ولعل مرادهما إنه ليس مرفوعاً لفظاً[1].

الثاني :

تفسير الصحابي موقوف، ومن قال مرفوع في تفسير يتعلق بسبب نزول آية كقول جابر: كانت اليهود تقول كذا فأنزل الله كذا ونحو ذلك .

الثالث :

الموقوف وإن اتصل سنده ليس بحجة عند الشافعي رضي الله عنه وطائفة من العلماء، وحجة عند طائفة .

المقطوع

وهو ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم واستعمله الشافعي وأبو القاسم الطبراني في المنقطع، وسيأتي بيانه وكلاهما ضعيف ليس بحجة .

المرسل

وهو قول التابعي الكبير: قال رسول ﷺ : كذا، وفعل كذا فهو مرسل باتفاق .

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٩ .

وأما قول من دون التابعي قال رسول الله ﷺ فاختلفوا في تسميته فقال الحاكم وغيره من أهل الحديث: لا يسمى مرسلاً[1]. قالوا والمرسل يختص بالتابعي عن النبي ﷺ فإن كان الساقط واحداً، سمي منقطعاً وأن كان أثنين فأكثر سمي منفصلاً ومنقطعاً أيضاً.

والمعروف في الفقه وأصوله ان كل ذلك يُسمى مرسلاً، وبه قطع الخطيب قال: إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الإستعمال رواية التابعي عن النبي ﷺ[2].

فروع

الأول: قيل يحتج بالمرسل مطلقاً، ورده قوم مطلقاً، والأولى إن صح مخرجه من وجه آخر مسنداً من غير رجال الأول فهو حجة وعليه جماهير العلماء والمحدثين.

ولذلك إحتج الشافعي بمراسيل ابن المسيب لما وجدت مسانيد من وجوه آخر، ولا يختص ذلك عنده بمرسل سعيد كما يتوهمه بعض الفقهاء من أصحابنا، فإن قيل: إذا وجد المسند فالعمل به لا بالمرسل.

قلنا: المرسل الذي يعمل به ما كان راويه ثقة متقناً ليس فيه إلا الإرسال، بخلاف المسند فإن راويه ليس كراويه، فجعل الأول أصلاً، والثاني تابعاً أولى من عكسه.

ونقل البيهقي وغيره عن الشافعي أن المرسل إن أسنده حافظ بذلك الإسناد غير مرسل وأرسله عن غير شيوخ الحديث الأول أو أعضده قول الصحابي أو فتوى أكثر العلماء، أو عرف انه لا يرسل إلا عن عدل قُبل.

وقال الشافعي أيضاً: تقبل مراسيل كبار التابعين إذا انضم إليها ما يؤكدها، ولا يقبلها إذا لم ينضم إليها ما يؤكدها سواء كان مرسل ابن المسيب أو غيره.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٢٦، ٣٦.
(٢) الكفاية: ص ٢١.

والثاني: إذا روى ثقة حديثاً مرسلاً رواه غيره متصلاً كحديث: لا نكاح إلا بولي[١]، رواه إسرائيل وجماعة عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبيﷺ فقد حكى الخطيب عن أكثرهم ان الحكم للمرسل وهذا لا يقدح في عدالة الواصل وأهليته على الأصح، وقيل يقدح فيها.

والثالث:ـ مرسل الصحابي: وهو ما رواه ابن عباس وابن الزبير وشبههما من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه، فحكمه حكم المتصل لأن الظاهر أن تكون روايتهم ذلك عن الصحابة والصحابة كلهم عدول[٢].

وحكى الخطيب وغير عن بعض العلماء انه لا يحتج به كمرسل غيرهم إلا أن يقول لا أروي إلا ما سمعته من رسول الله أو عن صحابي لأنه قد يروي غير صحابي وهذا مذهب الأستاذ أبي إسحاق الأسفراييني.

والصواب والمشهور انه يحتج به مطلقاً لأن روايتهم عن غير الصحابة نادرة وإذا رووا عن التابعي بينوها[٣].

المنقطع

الصحيح عند الجمهور: هو الذي لم يتصل إسناده على أي وجه كان سواء ترك ذكر الراوي من أول الأسناد أو من وسطه أو من آخره إلا أن أكثر ما يوصف بالإنقطاع في الإستعمال رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر[٤].

---

(١) رواه أحمد ج ١/ ٢٥٠ وابن ماجه ١٨٨٠ عن ابن عباس ورواه أبو داود ٢٠٨٥، والترمذي ١١٠١.

(٢) تراجع عدالة الصحابة في الكفاية للخطيب: ص ٤١٥، الإصابة: ج ١/ س ٧.

(٣) صنف علماء الحديث في المرسل منها:

١ ـ المراسيل لأبي داود صاحب السنن، وهو جزء صغير مرتب على الأبواب وقد طبع بمطبعة صبيح بالقاهرة.

٢ ـ المراسيل لابن أبي حاتم. طبع في حيدر آباد الدكن قديماً وأعادت مكتبة المثنى طبعه ثانية وقد وقفت على طبعه وتصحيحه وقدمت له وطبع ببغداد. كما طبع ببيروت بتحقيق شكر الله نعمة الله.

٣ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين العلائي المتوفى سنة ٧٦١ هـ وهو كتاب جامع معهم ويوجد نسخة، منه طبع بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد نشرته وزارة الأوقاف بغداد.

(٤) وانظر معرفة علوم الحديث: ص ٥١.

وقال الحاكم: هو ما اختل فيه قبل الوصول إلى التابعي رجل سواء كان محذوفاً أو مذكوراً مبهماً كمالك عن رجل عن ابن عمر [١].

وحكى الخطيب عن بعض العلماء أن المنقطع: هو ما روي عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قول أو فعل [٢]. وهذا غريب بعيد.

ويعرف الإنقطاع لمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر، صورته حديث واحد له إسنادان في أحدهما زيادة أو رجل أو أكثر فإن عرفت ان ذلك الحديث لا يتم إسناده إلا مع تلك الزيادة، فالآخر منقطع وإن لم يعرف فيحتمل أن يكون متصلاً

المُعْضَل

يقال اعضله فهو معضل بفتح الضاد.

وهو ما سقط من سنده إثنان فصاعداً كقول مالك قال رسول الله ﷺ ، وكقول الشافعي: قال ابن عمر كذا.

وعن الحافظ أبي النضر السجزي: إن قول الراوي: بلغني يُسمى معضلاً كقول مالك عن أبي هريرة.

فرع

إذا وقف تابع التابعي حديثاً على التابعي وهو مرفوع متصل عند ذلك التابعي فقد جعله الحاكم نوعاً من المعضل نحو قول الأعمش عن الشعبي: يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا. . الحديث [٣]. فقد رواه الشعبي عن أنس، وأعضله الأعمش لأن التابع أسقط إثنين الصحابي والرسول ﷺ .

---

(١) علوم الحديث: ص ٦٠.
(٢) الكفاية: ص ٢١.
(٣) الحديث رواه الإمام مسلم موصولاً: كتاب الزهد ج ٤/ ٢٢٨٠ رقم ٢٩٦٩.

قلت: لا يجوز أن ينسب هذا القول إلى التابعي ويوقف لأن مثل هذا لا يصدر عن التابعي إستقلالاً بل لا بد فيه من السماع من صاحب الوحي صلوات الله وسلامه عليه.

الشاذ والمنكر

قال الشافعي رضي الله عنه: الشاذ: هو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الناس.

وقال الخليلي(*):هو ما ليس له إلا إسناد واحد شذّ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة فيوقف فيه ولا يحتج به. وهذا مشكل بحديث: الأعمال بالنيات، إذ تفرد به يحيى عن التيمي، والتيمي عن علقمة، وعلقمة عن عمر، وعمر عن النبيﷺ . وهو مخرج في الصحيحين.

قال ابن الصلاح: ما حاصله إن الأولى التفصيل، فما خالف مفرده احفظ منه وأضبط فشاذ مردود، وان لم يخالف وهو عدل ضابط فصحيح، أو غير ضابط ولا يبعد عن درجة الضابط فحسن وان بعد فشاذ منكر[1].

قال القاضي ابن جماعة: هذا التفصيل حسن ولكن أخل في التقسيم الحاضر أحد الأقسام وهو حكم الثقة الذي خالفه ثقة مثله فإنه ما بيّن حكمه[2].

أقول: قوله أحفظ منه وأضبط على صيغة التفصيل يدل على أن المخالف إن كان مثله لا يكون مردوداً. وقد علم من هذا التقسيم أن المنكر ما هو.

(*) الإرشاد مخطوط ق ٧.

(١) علوم الحديث: ص ٧٠ ـ ٧١.

(٢) المنهل الروي: ورقة عشرة ـ أو عبارته: هذا التفصيل حسن ولكنه مخل لمخالفة الثقة من هو مثله في الضبط.

المعلل

إعلم ان معرفة علل الحديث من أجلّ علومه وأدقها وإنما يتمكن من ذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب. وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.

فالحديث المعلل: هو الذي أطلع فيه على ما يقدح في صحته مع إن ظاهره السلامة منه، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً، ويستعان على ادراكها بتفرد الراوي ولمخالفة غيره له مع قرائن تنبه العارف على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم، أو غير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه فكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه من الحديث.

والطريق في معرفة علة الحديث: أن تُجمع طرقه فينظر في إختلاف رواته وحفظهم وإتقانهم، وكثيراً ما يعللّون الموصول بالمرسل بأن يجيىء الحديث بإسناد موصولاً، وبإسناد أقوى منه مرسلاً فيوهم أن الواصل غير ضابط.

وأعلم انه قد تقع العلة في الإسناد والمتن. والأول أكثر، فما وقع في الإسناد يقدح في المتن، وما وقع في الإسناد يقدح في الإسناد والمتن جميعاً، كالتعليل بالإرسال والوقف.

وقد يقدح في الإسناد خاصة كحديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو ابن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ: البيعان بالخيار[1]، فهذا إسناد متصل عن العدل الضابط فهو معلل غير صحيح والمتن صحيح والعلة في قوله عمرو بن دينار إنما هو أخوه عبد الله بن دينار، وهكذا رواه الأئمة من أصحاب الثوري عنه فوهم يعلى وابنا دينار وهما ثقتان.

---

(١) رواه الإمام البخاري: كتاب البيوع ج ٣/ ٧٦ ـ ٨٤ وتتمته: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما عن حكيم بن حزام ورواه عن ابن عمر ج ٣/ ٨٣، ٤ م ورواه مسلم: ج ٣/ ١١٦٤، رقم ١٥٣٢ عن حكيم بن حزام. وأحمد في المسند ج ٣/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣، وأبو داود ٣٤٥٩، والترمذي ١٢٤٦، والنسائي ج ٧/ ٢٤٤.

ومثال العلة في المتن: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح ينفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم[1].

فعلَّل قوم هذه الرواية بأن نفي مسلم البسملة صريحاً ايما نشاء من قوله: كانوا يفتتحون بسورة يذكر فيها الحمد، كما يقال: قرأت البقرة. ثم انضم إلى هذا أمور منها انه ثبت عن أنس انه سئل عن الافتتاح بالبسملة فذكر انه لا يحفظ فيها شيئاً عن رسول الله[2].

أقول في قول ابن الصلاح: فعلَّل قوم هذه الرواية إشارة إلى إنه غير راض عن تخطئتهم مسلماً وذلك ان المذكور في المتفق عليه عن أنس قال: صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، وفي رواية أن النبي ﷺ وابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها وروى الترمذي والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن مغفل قال سمعني أبي وأنا أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال: أي بني مُحدَّث، إياك والحدث وقد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع منهم أحداً يقولها فلا تقلها إذا أنت صليت فقل الحمد لله رب العالمين[3]: .

فأين العلة، ولعل المعلل مال إلى مذهبه والإذعان للحق أحق من المراء.

واعلم انه قد يطلق إسم العلة على غير ما قدمناه كالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحوها.

وسمى الترمذي النسخ علة.

وأطلق بعضهم إسم العلة على مخالفة لا تقدح كإرسال ما وصله الثقة

---

(١) مسلم: كتاب الصلاة ج ١/ ٢٩٩ رقم ٣٩٩.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه الترمذي ٢٤٤. النسائي ج ٢/ ١٣٥، ابن ماجه ٨١٥، أحمد ج ٤/ ٨٥.

الضابطحتى قال من الصحيح ما هو صحيح معلل، كما قال آخر: من الصحيح ما هو صحيح شاذ والله أعلم[1].

المُدَلَّس

ما أخفي عَيبُهُ.

وهو قسمان:

أحدهما: ما يقع في الإسناد: وهو أن يَروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه

---

(١) صنف علماء الحديث في العلل كالإمام أحمد والبخاري ومسلم وقد طبع كتاب العلل ومعرفة الرجال للامام أحمد في أنقرة وصدر منه الجزء الأول عن نسخة مكتبة آياصوفيا، وللترمذي كتاب العلل الكبير رتبه القاضي أبو طالب على أبواب الفقه وغالبه أسأله، سألها الترمذي للإمام البخاري (مخطوط)، وله العلل الصغير طبع مع جامعه وهو الذي شرحه الحافظ الكبير عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ طبع بتحقيقنا نشرته وزارة الأوقاف ببغداد، والعلل للإمام علي بن المديني شيخ البخاري طبع، ولأبي بكر بن الأثرم ولم أقف عليه، ولابن أبي حاتم وقد طبع في جزءين بالمطبعة السلفية ويحتاج إلى تبويب وفهرسة، والعلل للخلال ولم أقف عليه، ويوجد اجزاء منتقاة من مخطوط في المكتبة المركزية ببغداد وأجل كتاب صنف في العلل للإمام أبي الحسن الدارقطني في خمسة مجلدات وهو مرتب على المسانيد وهو من جمع تلميذه البرقاني يوجد مخطوطاً في دار الكتب المصرية رقم ٣٩٤ حديث وأجزاء منه في مكتبة خدابخش وهو كتاب جدير بالنشر وقد سماه بعض المحدثين كتاب الإسلام.

وكتاب العلل المتناهية للحافظ بن الجوزي، طبع وقد اختصره الحافظ الذهبي ولخصه ويوجد في مكتبة الأزهر رقم ١٣٧.

ولابن حجر العسقلاني كتاب الزهر المطول في الخبر المعلول ذكره المستشرق هالورود في فهرست مخطوطات برلين ولم أقف عليه. وللحافظ البزار المسند المعلل توجد منه أجزاء في مكتبة كوبرلي والهند، وللحافظ نور الدين الهيثمي كشف الأستار عن مسند البزار طبع ببيروت بتحقيق شيخنا حبيب الرحمن الأعظمي.

كما أن كتب شروح الحديث تضم تعليل بعض الأحاديث عند شرحها وذكر الأحاديث الواردة في الباب كفتح الباري للحافظ بن حجر وشرح الترمذي لابن سيد الناس مخطوط وتكملته للحافظ العراقي مخطوط وشرح الترمذي للشيخ المبار كفوري طبع بالهند ومصر، وشرح سنن أبي داود للإمام الحافظ بن القيم الجوزي وشرح سنن أبي داود لابن رسلان وعون المعبود شرح سنن أبي داود لشرف الحق الأبادي طبع بمصر والهند وهو مختصر لكتاب شرح سنن أبي داود لشمس الحق مخطوط، والتعليق المغني على سنن الدارقطني لشمس الحق الأبادي طبع بالهند ومصر. وكذلك التمهيد للإمام ابن عبد البر في شرح الموطأ ونيل الأوطار للشوكاني وغيرها.

منه موهماً انه سمعه منه ومن شأن من هو كذلك أن لا يقول في ذلك: حدثنا ولا أخبرنا وما أشبههما حتى يكون مدلساً، بل يقول: قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك.

ثم قد يكون بينهما واحد فأكثر.

قال الخطيب: وربما لم يسقط المدلس شيخه، لكن يسقط من بعده رجلاً ضعيفاً أو صغير السن يُحسن الحديث بذلك، وكان الاعمش والثوري وغيرهما يفعلون هذا النوع[1].

والثاني: ما يقع في الشيوخ وهو ان يروي عن شيخ حديثاً سمعه فيَسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

أما القسم الأول فمكروه جداً ذمَّه العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذماً له. ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك وقالوا: لا تقبل روايته بيَّن السماع أو لم يبيِّن، والصحيح التفصيل فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فحكمه حكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مبين للاتصال كسمعت وأخبرنا وحدثنا واشباهها فهو مقبول محتج به، وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً كقتادة والأعمش والسفيانين[2] وهشيم وغيرهم، وهذا لأن التدليس ليس كذباً، ثم الحكم بأنه لا يقبل من المدلسين حتى يبين أجزأه الشافعي رضي الله عنه فيمن عرفناه دلس مرة.

قال الشيخ محي الدين: ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة من التدليس بعن فمحمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى[3].

وأما القسم الثاني: فأمره أخف وفيه تضييع للمروي عنه وتوعير لطريق معرفة حاله، ويختلف الحال في كراهيته بحسب الغرض الحاصل عليه فقد يحمله كون

---

(١) الكفاية: ص ٣٦٤.

(٢) وهما سفيان الثوري وسفيان بن عينية.

(٣) تدريب الراوي ص ١٤٤.

شيخه الذي غير سمعته غير ثقة أو اصغر من الراوي عنه أو كونه كثير الرواية عنه فلا يجب الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة، وسمح بهذا القسم الخطيب ابو بكر وغيره من المصنفين *.

المضطرب [1]

هو أن تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان فإن ترجحت إحداهما على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح بأن يكون راويهما أحفظ أو أكثر صحبه للمروي عنه أو غير ذلك، فالحكم للراجح ولا يكون حينئذٍ مضطرباً.

والإضطراب قد يقع في السند أو المتن، اما من روى أو رواه.

المقلوب

وهو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير ذلك غريباً مرغوباً فيه[2]. وكذلك ما روينا أن البخاري قدم بغداد فاجتمع قوم من أصحاب الحديث

(*) قال الحافظ بن حجر العسقلاني في مقدمة كتابه طبقات المدلسين: وقد أفرد أسماء المدلسين بالتصنيف من القدامى الحسين بن علي الكرابيسي المتوفى سنة ٢٤٢ هـ صاحب الإمام الشافعي.
ثم النسائي، ثم الدارقطني، ثم نظم شيخ شيوخنا شمس الدين الذهبي في ذلك أرجوزة، وتبعه بعض تلامذته وهو الحافظ أبو محمود أحمد بن ابراهيم المقدسي فزاد عليه من تصنيف العلائي شيئاً كثيراً مما فات الذهبي ذكره، ثم ذيل عليه حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين العراقي في هامش كتاب العلائي أسماء وقعت له زائدة ثم ضمها ولده ولي الدين أبو زرعة الحافظ إلى من ذكره العلائي وجعله تصنيفاً مستقلاً وزاد في تتبعه شيئاً يسيراً.
وقد أفرد للمدلسين الحافظ الخطيب البغدادي وسماه التبيين لأسماء المدلسين ذكر ذلك في الكفاية ص ٣٦١ ولم أقف عليه.
والمحدث الكبير المتقن برهان الدين الحلبي سبط بن العجمي المتوفى سنة ٨٤١ هـ وطبع في حلب باعتناء الشيخ راغب الطباخ.

(١) أفرد الحافظ بن حجر العسقلاني للمضطرب كتاباً سماه المقترب من بيان المضطرب، ذكره المستشرق هالورد في فهرست مكتبة برلين رقم ١١٤١.

(٢) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ونافع مولى عبد الله بن عمر وراويته رضي الله عنهم.

وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ثم حضروا مجلسه والقوها عليه فلما فرغوا من القائها التفت إليهم فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه فاذعنوا له بالفضل[1].

الموضوع

وهو المختلق.

اعلم أن الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

يجب تصديقه: وهو ما نصّ الأئمة على صحته.

وقسم يجب تكذيبه: وهو ما نصّوا على وضعه.

وقسم يجب التوقف فيه لاحتماله الصدق والكذب كسائر الأخبار فإنه لا يجوز أن يكون كله كذباً لأن العادة تمنع في الأخبار الكثيرة أن يكون كلها كذباً مع كثرة رواتها وإختلافهم، ولا أن يكون كلها صدقاً لأن النبيﷺ قال: سيكذب علي بعدي.

ولأن الأئمة كذبوا جماعة من الرواة، وحذفوا أحاديث كثيرة علموا كذبها فلم يعملوا بها فلا تحل رواية موضوع لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن حيث جاز رواتها في الترغيب والترهيب على مامر.

وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً:

بإقرار واضعه، أو ما ينزل منزلة إقراره.

ويفهم الوضع من قرينه حال الراوي أو المروي.

---

(١) روى القصة بصورة مطولة وكاملة ابن عدي في جزء له تسمية من روى عنهم البخاري ورقة ٣، والخطيب البغدادي تاريخ بغداد: ج ٢/ ٢٠.

قال ابن الصلاح: ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه وإنما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة[١].

قال الشيخ محي الدين: وهذا المذكور هو أبو الفرج بن الجوزي[٢].

والواضعون للحديث أصناف وأعظمهم صوراً قوم منتسبون إلى الزهد وضعوا الحديث إحتساباً لزعمهم الباطل فيقبل الناس موضوعاتهم ثقة بهم وركوناً إليهم، ووضعت الزنادقة أيضاً جملاً.

ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها، ومحو عارها والحمد لله.

وقد ذهبت الكرامية والطائفة المبتدعة إلى جواز وضع الحديث في الترغيب والترهيب وهو خلاف إجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع.

ثم أن الواضع ربما صنع كلاماً من عند نفسه فروى مسنداً وربما أخذ كلام بعض الحكماء فرواه عن رسول الله ﷺ.

وربما غلط إنسان فوقع في شبه الوضع من غير تعمد كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار قيل كان شيخ يحدث في جماعة فدخل رجل حسن الوجه فقال الشيخ في أثناء حديثه من كثرت صلاته بالليل[٣].. الخ، فوقع لثابت بن موسى انه من الحديث فرواه.

---

(١) علوم الحديث: ٨٩ المراد هو الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي واعظ بغداد صاحب التآليف النافعة منها كتاب الموضوعات.

(٢) تدريب الراوي: ص ١٨١.

(٣) حديث من كثرت صلاته بالليل.. رواه ابن ماجه عن جابر ج ٤٢٢/١ رقم الحديث ١٣٣٣، قال الذهبي: فيه ثابت بن موسى الكوفي. وانظر ميزان الاعتدال: ج٣٦٧/١.
قال يحيى: كذاب ميزان الاعتدال ج٣٦٧/١، وقال ابن حبان: إذا انفرد لا يجوز الاحتجاج به (المجروحين ورقة ٥١)، وقال ابن عدي: انفرد عن شريك بخبرين منكرين أحدهما من كثرة صلاته. الكامل المجلد الأول ورقة ١٩١.
وقال العقيلي: حديث باطل وليس له أصل. الضعفاء (لوحة ٦٤ - آ).

وروينا عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم[1] انه قيل له من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة فقال: إني رأيت الناس قد اعرضوا عن القرآن وانشغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حسبة، وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ في فضل القرآن سورة فسورة بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه وأن أثر الوضع لبيِّـن عليه، ولقد أخطأ الواحدي المفسر وغيره من المفسرين في إيداعهم تفاسيرهم.

وروى مسلم في صحيحه بإسناده عن الأعمش عن أبي إسحاق قال: لما احدثوا تلك الأشياء بعد علي رضي الله عنه، قال رجل من أصحاب علي رضي الله عنه: قاتلهم الله أي علم افسدوا[2].

قال الشيخ محي الدين رحمه الله أشار بذلك إلى ما ادخله الشيعة في علم علي وحديثه وتقولوا عليه من الأباطيل وأضافوا إليه من الروايات المفتعلة والأقاويل المختلفة وخلطوها صحيحة عن فاسدة[3].

قال ابن الأثير في الجامع: ومن الواضعين جماعة وضعوا الحديث تقرباً إلى الملوك مثل غياث بن إبراهيم دخل على المهدي بن المنصور وكان يعجبه الحمام الطيارة الواردة من الأماكن البعيدة فروى حديثاً عن النبي ﷺ انه قال: لا سبق إلا في خُف أو حافر أو نصل أو جناح. قال فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما خرج قال المهدي: أشهد ان قفاه قفاً كذاب على رسول الله، ما قال رسول الله جناح ولكن هذا أراد يتقرب إلينا[4].

---

(١) نوح بن أبي مريم. قال البخاري: منكر الحديث، وقال الحاكم: وضع حديث فضائل القرآن الطويل (ميزان الاعتدال ج ٤/ ٢٧٩).

(٢) مقدمة الصحيح: ج ١/ ١٤.

(٣) نفس المصدر.

(٤) جامع الأصول: ج ١/ ١٣٧.

أما غياث بن إبراهيم، قال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال يحيى: ليس بثقة، وقال البخاري: تركوه، وقال الجوزجاني: يضع الحديث) ميزان الاعتدال ج / ٣٣٧.

ومنهم قوم من السوّال والمنكدين يقفون في الأسواق والمساجد فيضعون على رسول الله ﷺ أحاديث باسانيد صحيحة قد حفظوها فيذكرون الموضوعات بتلك الأسانيد.

قال جعفر بن محمد الطيالسي: صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام بين أيديهما قاص فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قال: حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ من قال لا إله إلا الله يخلق من كل كلمة منها طائر منقاره من ذهب وريشه مرجان وأخذ في قصة من عشرين ورقة فجعل أحمد ينظر إلى يحيى بن معين ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال: أنت حدثته بهذا فقال والله ما سمعت به إلا هذه الساعة، قال: فسكتا جميعاً حتى فرغ فقال يحيى بيده أن تعال فجاء فقال له يحيى من حدثك بهذا؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال: أنا ابن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ فإن ولا بُدَّ من الكذب فعلى غيرنا، فقال له: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم: قال: لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق، وما علمت إلا هذه الساعة، فقال له يحيى: وكيف علمت اني أحمق؟ قال: كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا، قال: فوضع أحمد كُمهّ على وجهه وقال دعه يقوم فقام كالمستهزىء بهما.

فهؤلاء الطوائف كذبة على رسول الله ﷺ ومن يجري مجراهم.

وقال الشيخ الحسن بن محمد الصغاني في كتاب الدر[1] الملتقط في تبيين الغلط: قد وقع في كتاب الشهاب للقضاعي[2]: كثير من الأحاديث الموضوعة ما هو ظاهر فمن ذلك:

---

(١) الإمام اللغوي الفقيه المحدث الحسن بن محمد الصاغاني المتوفى في بغداد سنة ٦٥٠ هـ وكتابه الدر الملتقط مخطوط، وطبع الكتاب بتحقيق د. سامي العاني.

(٢) شهاب الأخبار للقضاعي المتوفى سنة ٤٥٤ هـ طبع في حلب سنة ١٣٥٤ هـ مرتباً على حروف المعجم. وقد أسند أحاديثه المؤلف نفسه في كتابه مسند الشهاب مخطوط نسخة منه في مكتبة السلطان أحمد الثالث رقم ٣٧٠.

الصبحة تمنع الرزق، السعيد من وعظ بغيره، الشقي من شقي في بطن أمه، الحج جهاد كل ضعيف، الجنة دارالأسخياء،المؤمن يسير المؤنه، شرف المؤمن قيامه بالليل وعزه استغناؤه عن الناس، اليقين الإيمان كله، الموت كفارة لكل مسلم. المرء كثير بأخيه. الناس كأسنان المشط، الغني اليأس مما في أيدي الناس. حبك الشيء يعمي ويصم. طاعة النساء ندامة. البلاء موكل بالقول. دفن البنات من المكرمات. السلام تحية لملتنا وأمان لذمتنا. النظر إلى الخضرة تزيد البصر والنظر في المرأة الحسناء يزيد البصر. الأنبياء قادة والفقهاء سادة ومجالسهم زيادة. الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللمم ويصح البصر، من كنز البرّ ويروى من كنوز البر كتمان المصايب والأمراض والصدقة. القاصُّ ينتظر المقت والمستمع إليه ينتظر الرحمة والتاجر ينتظر الرزق والمحتكر ينتظر اللعنة. من اشتاق إلى الجنة سارع إلى الخيرات ومن أشفق من النار لهى عن الشهوات ومن ترقب الموت لهى عن اللذات ومن زهد في الدنيا هانت عليه المصيبات. من أيقن بالخلف جاد بالعطية. من كثر كلامه كثر سقطه ومن كثر سقطه كثرت ذنوبه ومن كثرت ذنوبه كانت النار أولى به، من عزى مصاباً فله مثل أجره. من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه في النهار،من أخلص لله أربعين صباحاً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه. من أسلم على يديه رجل وجبت له الجنة. من نزل على قوم فلا يصومّن تطوعاً إلا باذنهم. ومن انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه امناً وإيماناً. رحم الله امرءاً أصلح من لسانه. أن يرزق عبده المؤمن إلا من حيث لا يعلم. كان الحق فيها على غيرنا وجب وكان الموت فيها على غيرنا كتب وكان اللذين نشيع من الأموات سفر عما قليل إلينا عائدون بنوبهم أجداثهم وتأكل تراثهم كانوا مخلدون

---

* وقد تناول الديلمي المتوفي سنة ٥٠٩ هـ كتاب شهاب الأخبار وزاد عليه في كتابه فردوس الأخبار مخطوط.

وأسند أحاديثه ابنه أبو منصور الديلمي وسماه مسند الفردوس مخطوط نسخة منه في مكتبة مراد ملا رقم ٥٨٦.

ورتب أحاديثه الحافظ بن حجر العسقلاني في كتابه تسديد القوس بترتيب أحاديث مسند الفردوس مخطوط نسخة منه في مكتبة السلطان أحمد الثالث. وشرحه الحافظ بن حجر في كتابه زهر الفردوس مخطوط نسخة منه في مكتبة بني جامع ـ اسطنبول.

بعدهم. قد نسينا كل واعظة وأمنا كل جائحة طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس وأنفق من مال اكتسبه من غير معصية وخالط أهل الفقه والحكمة وجانب أهل الذل والمعصية. طوبى لمن ذلّ نفسه وحسنت خليقته وأنفق الفضل من ماله وأمسك الفضل من قوله ووسعته السنة ولم يعدها إلى بدعة. زرغباً تزدد حُباً. أخبر تقله. اسمح يسمح لك. أطلبوا الخير عند حسان الوجوه إتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله. أعتموا تزدادوا حلماً. اعزوا النساء يلزمن الحجاب. الظوا بياذا الجلال والإكرام. أطلبوا الفضل عند الرحماء من أمتي تعيشوا في أكنافهم. إستعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان لها. تخّافوا عن ذنب السخي فإن الله آخذ بيده كلما عثر. أكرموا الشهود فإن الله يستخرج بهم الحقوق ويرفع بهم الظلم. ارحموا ثلاثة غني قوم افتقر وعزيزاً ذل وعالماً يلعب به الحمقى والجهال. تعشوا ولو بكف من حشف فإن ترك العشاء مهرمة. احبب حبيبك هوناً ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما، وابغض بغيضك هوناً ما عسى أن يكون حبيبك يوماً. عش ما شئت فإنك ميت، واحبب من احببت فإنك مفارقه واعمل ما شئت فإنك مجزى به. إذا أتاكم كريم قوم فاكرموه. لا همّ إلا همّ الدين، ولا وجع إلا وجع العين. لا يصلح الصنعة إلا عند حسب أو دين كما لا يصلح الرياضة إلا في النحيب. لا مهدي إلا عيسى بن مريم. لا خير في صحبة من لا يرى لك من الحق مثل الذي ترى له. لا تظهر الشماتة لأخيك فيعافيه الله ويبتليك.

لا تجعلوني كقدح الراكب. إن لجواب الكتاب حقاً كردّ السلام. ان في المعاريض لمندوحة من الكذب. إن لكل شيء معدناً ومعدن التقوى قلوب العارفين. تحب السماحة ولو على تمرات، وتحب الشجاعة ولو على قتل حيّة. إنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل. ما من عمل أفضل من إشباع كبد جائع. حبذا المتخللون من أمتي. لولا ان السوّال يكذبون ما قدس من ردهم. يا دنيا إخدمي من خدمني واتعبي يا دنيا من خدمك.

ووقع في كتاب النجم المذيل على الشهاب للاقليشي: من مات في طريق مكة حاجّاً لم يعرضه الله ولم يحاسبه. من حجّ البيت ولم يزرني فقد جفاني. من

قاد أعمى أربعين خطوة غفر له ما تقدم من ذنبه. ومن عير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله.

إن الأذان سهل سمح فإن كان أذانك سهلاً سمحاً وإلا فلا تؤذن. لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد. أربع ملاحم من ملاحم الجنة: بدر وأحد والخندق وحنين. الايمان معرفة بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالاركان. ردّ دانق حرام يعدل عند الله سبعين حجة مبرورة. القرآن كلام الله غير مخلوق. يحشر أولاد الزنا في صورة القردة والخنازير. صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب القدرية والمرجئة. الأربعاء يوم نحس مستمر

هذا آخر ما جاء في الكتابين المذكورين.

ومما يجري في كلام الناس معزواً إلى النبي ﷺ قولهم: إذا رويتم عني حديثاً فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق فاقبلوه وان خالف فردوه[1]. قال الخطابي في كتاب معالم السنن: هذا حديث وضعته الزنادقة، ويدفعه قوله ﷺ: إني قد أوتيت الكتاب وما يعدله، ويروى أوتيت الكتاب ومثله معه[2].

ومنه قولهم: عليكم بدين العجائز. وكنت نبياً وآدم بين الماء والطين. وعليكم بحسن الحظ فإنه من مفاتيح الرزق.

المستحق محروم. العلم علمان علم الأديان وعلم الأبدان. العنب دود. ومن بشرني بخروج صفر بشرته بالجنة. لا تسافروا والقمر في العقرب. سراج أمتي أبو حنيفة. من صام يوم الشك فقد عصا ابا القاسم، (هذا كلام عمار بن ياسر).

ومن الموضوع: خير خلكم خلّ خمركم. عالم قريش يملأ الأرض علماً، يعنون به الشافعي محمد بن أدريس.

---

(١) الحديث أورده ابن الجوزي في(الموضوعات ج ١/ ٢٥٨)، وقال العقيلي: ليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ إسناد يصح (الضعفاء ص ٦ - آ). وروى الصغاني عن السخاوي أنه قال: موضوع (كشف الخفاء ج ١/ ٩٦).

(٢) رواه أحمد ج ٤/ ١٣٢، أبو داود ٣٦٠٤، الترمذي ٢٦٦٤، ابن ماجه ١٢. عن المقدام بن معدي يكرب.

والحديث الذي يروى عن أبي بن كعب وهو منه بريىء في فضائل القرآن سورة سورة، وقل تفسير خلا منها إلا من عصمه الله تعالى منه.

قولهم: في حق علي رضي الله عنه: إنه لا يحل ان يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك.

وفي حق أبي بكر رضي الله عنه: ما صَبَّ الله في صدري شيئاً إلا وصببته في صدر أبي بكر.

قال الشيخ: وقد صنفت كتب في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع منها الأربعون المسماة بالودعانية(١).

ومنها الوصايا المنسوبة إلى النبيﷺ أوصى بها علياً رضي الله عنه كلها موضوع ما خلا الحديث الأول وهو: أنت مني بمنزل هارون من موسى غير انه لا نبي بعدي(٢).

---

(١) الأربعون حديثاً الودعانية وشرحها للقاضي أبي نصر أحمد بن صالح بن سليمان بن ودعان المتوفى سنة ٥٩٤ هـ. مخطوط نسخة منه بمكتبة البلدية الاسكندرية رقم ١٦٦٩ ب. ونسخة أخرى بلا شرح بالمكتبة الظاهرية بدمشق.

سلك العلماء في إيراد الموضوعات في مصنفاتهم مسلكين الأول ذكر الأحاديث مرتبة على المتون والأبواب كالأباطيل للجوزقاني (مخطوط) والموضوعات لابن الجوزي (طبعا) وتنزيه للشريعة لابن عراق (طبع).

والموضوعات للمقدسي (طبع) والمنار لابن القيم (طبع) واللآلىء المصنوعة للسيوطي (طبع) والنكت والذيل له (طبع) وموضوعات ملا علي القاري الكبير والصغير (طبعاً) والفوائد المجموعة للشوكاني (طبع) وموضوعات الشامي (مخطوط) والموضوعات لابن عبد الهادي (مخطوط) والمغني عن الحفظ والكتاب للموصلي (طبع) والموضوعات للصاغاني طبع والموضوعات للكرمي (مخطوط) والموضوعات لشيخ الإسلام ابن تيمية (طبع).

والمسلك الثاني: ترجمة الرواة الوضاعين وإيراد أحاديثهم الموضوعة أو بعضها أثناء الترجمة كالكامل لابن عدي (طبعت المقدمة منه بتحقيقنا) والضعفاء للعقيلي (مخطوط) والمجروحين لابن حبان (طبع) وأسماء الضعفاء والواضعين لابن الجوزي (مخطوط)، والكاشف الحثيث لبرهان الدين سبط بن العجمي (طبع بتحقيقنا) وميزان الاعتدال للذهبي (طبع) وغيرها. وستنشر المقدمة مع الجزء الأول قريباً إن شاء الله.

(٢) رواه البخاري: ج ٥/ ٢٤ بلفظ أما ترضى أن تكون بمنزلة هارون من موسى، ومسلم: باللفظ المذكور أعلاه في كتاب الفضائل: ج ٤/ ١٨٧٠ رقم ٢٤٠٤ عن سعد بن أبي وقاص حينما استخلفهﷺ في المدينة في غزوة تبوك.

قال الشيخ تقي الدين بن تيمية: ما يروى أن أول ما خلق الله العقل فقال له أقبل فأقبل، فقال له أدبر فأدبر فقال: وعزتي ما خلقت خلقاً أكرم منك، فيك آخذ وبك أعطي ولك الثواب وعليك العقاب. ويسمونه أيضاً القلم موضوع، كما ذكر أبو جعفر العقيلي[1]، وأبو حاتم البستي[2]، وأبو الحسن الدارقطني[3] وابن الجوزي[4] وغيرهم. فذلك إثنا عشر نوعاً يختص بالضعيف.

---

(١) الإمام أبو جعفر العقيلي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ في كتابه (الضعفاء ورقة ٨٧ ـ لوحة آ) في ترجمة سيف بن محمد.

(٢) كتاب المجروحين ج ٢٥٨/١ في ترجمة حفص بن عمر وقال يأتي بأشياء كأنها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به بحال.

(٣) الإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني البغدادي ونسبته إلى محلة دار القطن في بغداد توفي سنة ٣٨٥ هـ.

(٤) الموضوعات ج ١/ ١٧٤.

البَابُ الثَانِي

مَعْرِفَةُ أَوْصَافِ الرُوَاةِ مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ وَمَنْ لاَ تُقْبَلُ

وهي من أجلّ أنواع علوم الحديث وأهمها، وهي التي تميز بين الصحيح والضعيف وفيها تصانيف كثيرة منها ما أفرد في الضعفاء ككتاب البخاري[١]، والنسائي[٢]، والدارقطني[٣].

وما أفرد في الثقات ككتاب الثقات لابن حبان[٤].

ومنها اشترك كتاريخ البخاري[٥] وابن أبي خيثمة[٦] وابن أبي حاتم[٧].

وجوز الجرح والتعديل صيانة للشريعة، ويجب على المتكلم التثبت فيه، فقد أخطأ غير واحد بجرحهم بما لا يجرح.

وفيه فصول:

---

(١) له كتابان في الضعفاء كبير وصغير وقد طبع الصغير بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٣ أما الكبير فمخطوط نسخة منه في مكتبة باتنه في الهند كما ذكر بروكلمان.

(٢) طبع الضعفاء والمتروكين للنسائي بحيدر آباد الدكن ١٣٢٣ هـ مع كتاب الضعفاء الصغير للبخاري والمنفردات والوحدان لمسلم.

(٣) له كتاب الضعفاء والمتروكين طبع.

(٤) طبع الجزء الثالث منه بحيدر آباد.

(٥) طبع التاريخ الكبير للبخاري بحيدر آباد الدكن في ثمانية مجلدات.

(٦) تاريخ ابن أبي خيثمة توجد أجزاء مخطوطة منه في مكتبة القرويين بفاس والأجزاء الأخيرة منه في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة وتوجد أجزاء منه في السند.

(٧) الجرح والتعديل طبع بحيدر آباد في تسعة أجزاء وأعيد طبعه بالأوفست ببيروت.

الأول: اجمع جماهير أئمة الحديث والفقه والأصول على أنه يشترط فيمن يحتج بحديثه العدالة والضبط.

فالعدالة فيه أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

والضبط أن يكون متيقظاً حافظاً ان حدثَ من حفظه، ضابطاً لكتابه ان حدث منه عارفاً بما يحيل به المعنى ان روى به، ولا يشترط الذكورة ولا العلم بفقهه وغريبه ولا البصر ولا العدد.

الثاني: تعرف العدالة بتنصيص عدلين عليها أو بالإستفاضة. فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو غيرهم من العلماء، أو شاع الثناء عليه بها كفي كمالك والسنفيانين والأوزاعي والشافعي وأحمد وأشباههم.

ويقبل تعديل العبد والمرأة إذا كانا عارفين بين كما يقبل خبرهما قاله الخطيب[1].

ويعرف ضبطه بأن يعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان فان وافقهم غالباً وكانت مخالفته نادرة عرفنا كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم يحتج بحديثه.

الثالث: التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها.

وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبيّن السبب لاختلاف الناس فيما يوجب الجرح ولهذا أحتج البخاري في صحيحه بعكرمة مولى بن عباس، وإسماعيل بن أويس، وعاصم بن علي وغيرهم. ومسلم بسويد بن سعيد وغيره، وكل هؤلاء سبق الطعن فيهم وذلك دال على انهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا مفسراً السبب.

فإن قيل إنما يعتمد الناس في جرح الرواة وردِّ حديثهم على كتب الجرح والتعديل وقل ما يتعرضون فيها لبيان السبب بل يقتصرون على قولهم: فلان

---

(١) الكفاية: ص ٩٨.

ضعيف، فلان ليس بشيء ونحوه، وهذا حديث ضعيف أو غير ثابت ونحو ذلك، فاشتراط بيان السبب يقتضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب؟ فالجواب ان ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد إعتمدناه في توقف قبول حديث من قالوا فيه ذلك لأن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية ثم من انزاحت عنه تلك الريبة بحثنا عن حاله بحثاً اوجب الثقة بعدالته فقبلنا حديثه ولم نتوقف كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما فيما تقدم فيهم الجرح.

الرابع: يثبت الجرح والتعديل في الرواة بقول واحد على الصحيح لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترك في جرح راويه وتعديله.

وإن اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم، وإن تعدد المعدل على الأصح، لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعَدِّل.

الخامس: إذا قال حدثني ثقة إن قصد به التعديل لا يجزىء إذ لا بد من تعيين المعدِّل وتسميته وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب، وإن قصد مجرد الأخبار من غير تعديل سمّاه لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له لأنه يجوز أن يروي من غير عدل. نعم إذا قال العالم كل من رويت عنه فهو ثقة ثم روى عمَّن لم يسمه فإنه يكون مزكياً له غير إنا لا نعمل بتزكيته هذه لما مَرَّ آنفاً.

وليس عمل العالم أو فتياه على وفق حديث حكماً بصحته، ولا مخالفته له حرجاً في راويه.

قال القاضي: العالم الذي من شأنه إشتراط العدالة في الرواية إذا عمل بخبر رجل لا شاهد له ولا متابع يكون تعديلاً له إذا لم يكن عمله من باب الاحتياط[1] وذلك ان يعمل بالحديث الضعيف مخافة أن يكون صحيحاً في نفس الأمر يجب العمل به.

---

(١) المنهل الروي: ورقة ١٥ ب.

السادس: الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل اما الفاظ التعديل فعلى مراتب:

الأولى: أن يقال: هو ثقة، أو متقن أو ثبت، أو حجة، أو يقال في العدل حافظ، أو ضابط، فهو ممن يحتج بحديثه.

الثانية: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط فينتظر ليعرف ضبطه، وقد تقدم بيان الإعتبار.

وعن ابن مهدي[1]: قال حدثنا أبو خلدة، فقيل له كان ثقة؟ قال: كان صدوقاً، وكان مأموناً، وكان خيراً، الثقة شعبة وسفيان.

الثالثة: إذا قيل: هو شيخ فهو يكتب حديثه وينظر فيه، قيل وقريب منه روى عنه الناس.

الرابعة: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للإعتبار، قيل ومثله هو وسط وسمع ابن مهدي في حق رجل ضعيف الحديث هو رجل صدوق فقال: رجل صالح الحديث.

والفاظ الجرح أيضاً على مراتب:

أولها: هو ليّن الحديث، فهذا يكتب حديثه وينظر إعتباراً. قال الدارقطني: إذا قلت: لين الحديث فلا يكون ساقطاً ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط العدالة. قيل ومثله مقارب الحديث، أو مضطرب الحديث، أو لا يحتج به، أو مجهول.

الثانية: هو ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى، كتب حديثه إلا أنه دونه في القوة، قيل مثله: ليس بذاك أو ليس بذاك القوي.

الثالثة: ضعيف الحديث: هو دون الثاني لا يطرح بل يعتبر.

---

(١) عبد الرحمن بن مهدي من شيوخ البخاري وأحد صيارفة الحديث الأربعة وأحد كبار الحفاظ وأئمة الحديث توفي سنة ١٩٨ هـ (تذكر الحفاظ ج ١/ ٣٢٩)..

الرابعة: هو متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب فهو ساقط لا يكتب حديثه.

السابع: لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث، أو إسماعه، كمن ينام حالة السماع أو يشتغل عنه، أو يحدث لا من أصل مصحّح، أو من عرف بقبول التلقين في الحديث من غير كتب وحفظ، أو بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح، أو من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه.

• قال ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدي وغيرهم: من غلط في حديثه فبُيِّن له غلطه فلم يرجع واصر على غلطه سقطت روايته.

قال ابن الصلاح: هذا الذي قالوه لعله إذا ظهر منه ذلك على وجه العناد[1]، فإن لم يكن عناداً بأن يكون على وجه التنفير في البحث ففيه نظر، ولا بأس بادنى نعاس، ولا يختل معه فهم الكلام. وكان بعضهم إذا كتب طبقة السماع كتب وفلان وهو ينعس وفلان وهو يكتب.

الثامن: من خلط لخرفه أو ذهاب بصره أو لغير ذلك فيقبل ما روى عنه قبل الإختلاط ويرد ما بعده وما شك فيه أيضاً فمنهم عطاء بن السائب احتجوا برواية الأكابر عنه كالثوري وشعبة. قال القطان: إلا حديثين سمعهما شعبة بآخره عن زاذان. ومنهم عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود في أيام المهدي. ومنهم ربيعة الرأي شيخ مالك في آخر عمره. ومنهم سفيان بن عيينة قبل موته بسنتين[2].

التاسع: في رواية المجهول.

---

(١) علوم الحديث: ص ١٠٨.

(٢) ألف العلماء في تراجم من اختلط من الرواة كبرهان الدين سبط بن العجمي وكتابه الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (طبع بحلب).

وكتاب الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة الثقات طبع بتحقيق الشيخ عبد رب النبي، كما طبع بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد عبد القيوم.

وهو أقسام ثلاثة:-

«أحـدها: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً فلا يقبل عند الجماهير.

وثانيهما: مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً وهو المستور.

والمختار قبوله، وقطع به سليم الرازي[1] وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة فيمن تقادم عهدهم وتعـذرت معرفتهم لأن أمر الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي المسلم، ونشر الأحاديث مطلوب كل احد، ومعرفة الباطن متعـذر بخلاف الشهادة فإنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن.

وثالثها: مجهول العين، وهو كل من لم يعرفه العلماء ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد قاله الخطيب[2].

وقال ابن عبد البر: من لم يرو عنه إلا واحداً فهو مجهول عندهم إلا أن يكون مشهوراً بغير حمل العلم كمالك بن دينـار في الزهـد، وعمـرو بن معـدي كرب بالنجدة.

قال الخطيب: وأقل ما يرفع الجهالة أن يروي عنه إثنـان من المشهـورين بالعلم[3].

قال ابن الصلاح رداً على الخطيب: قد خرج البخـاري في صحيحـه عن مرداس الاسلمي، لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم[4] ومسلم بن ربيعة بن كعب الاسلمي لم يرو عنه غير أبي سلمة وذلك مصير منهما إلى خروجه عن هذه الجهالة برواية واحد والخلاف في ذلك كالإختلاف في الإكتفاء بتعديل واحد[5].

---

(1) سليم بـن أيوب الـرازي، فقيه ببغـداد توفي سنــة ٤٤٧ هـ وفيات الأعيان: ج ٢١٢/١ طبقـات الشافعية: ج ١٦٨/٣.

(2) الكفاية: ص ٨٨.

(3) الكفاية: ص ٨٨.

(4) أبو عبد الله قيس بن أبي حازم الكوفي من كبار حفاظ التابعين ولأبيه صحبة، أخرج له الأئمة توفي في أواخر خلافة سليمان بن عبد الملك تهذيب التهذيب: ج ٣٨٨/٨، ومرداس الأسلمي صحابي.

(5) علوم الحديث: ص ١٠٢.

قال الشيخ محي الدين: مجيباً عنه الصواب ما ذكره الخطيب فهو لم يقله عن اجتهاده بل نقله عن أهل الحديث[1]. ورد الشيخ بما ذكره عجب لأنه شرط في المجهول أن لا يعرفه العلماء وهذان معروفان عند أهل العلم بل مشهوران فمرداس من أهل بيعة الرضوان، وربيعة من أهل الصفة. والصحابة كلهم عدول فلا تضر الجهالة باعينهم لو ثبتت.

أقول: هذا الجواب مسلم في حق الصحابة وليت شعري كيف يدفع قوله: والخلاف كالخلاف في الإكتفاء بتعديل واحد، وقد تقرر أن العدد لم يشترط في قبول الخبر ولا في جرح الراوي وتعديله على المذهب الصحيح، وكذلك لا يشترط في رفع الجهالة.

فرع

يقبل من عرفت عينه وعدالته وإن جهل إسمه ونسبه.

العاشر: المبتدع الذي لم يكفر ببدعته فيه ثلاثة أقوال:

قيل لا تقبل روايته مطلقاً لفسقه فكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغيره.

وقيل: إن لم يستحل الكذب لنصرة مذهبه، قبل، وإن إستحله كالخطابية من الروافض لم يُقْبَل. ويعزى هذا إلى الشافعي.

وقيل: إن كان داعية لمذهبه لم يقبل، وإلا قبل، وهذا الذي عليه الأكثر، وقال بعض أصحاب الشافعي: اختلف أصحاب الشافعي في غير الداعية واتفقوا على عدم قبول رواية الداعية.

قال أبو حاتم بن حبان: لا يجوز الإحتجاج بالداعية عند أئمتنا قاطبة لا خلاف بينهم في ذلك[2]، والمذهب الأول ضعيف جداً في الصحيحين وغيرهما من أئمة الحديث الإحتجاج بكثير من المبتدعة غير الدعاة.

---

(1) تدريب الراوي: ص ٢١١.

(2) كتاب المجروحين: ج ١/ ٦٨ النوع التاسع عشر.

الحادي عشر: التائب من الكذب وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته إلا التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ فلا تقبل روايته أبداً وإن حسنت توبته كذا قال أحمد بن حنبل والحميدي شيخ البخاري[1]. وأطلق الصيرفي فقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لقبوله بتوبة يظهرها ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً ذلك قال: وذلك مما إفترقت فيه الرواية والشهادة.

الثاني عشر: إذا روى ثقة حديثاً ورجع المروي عنه فنفاه فإن كان جازماً بنفيه بأن قال: ما رويته، أو كذب عليَّ أو نحوه وجب رد ذلك الحديث، ولا يقدح ذلك في باقي روايته. فإن قال: لا أعرفه ولا أذكره أو نحوه لم يقدح ذلك في هذا الحديث أيضاً على المختار. ومن روى حديثاً ثم نسيه لم يسقط العمل به عند جمهور المحدثين والفقهاء والمتكلمين. وقال بعض أصحاب أبي حنيفة: يجب إسقاطه وبنوا عليه ردهم حديث! إذا نكحت المرأة بغير اذن وليها فنكاحها باطل[2].

وحديث أبي هريرة: في القضاء بالشاهد واليمين[3].

والصحيح قول الجمهور لأن المروي عنه بصدد النسيان، والراوي عنه ثقة جازم فلا ترد روايته بالاحتمال.

وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها فحدثوا بها عمن سمعها منهم فيقول أحدهم: حدثني فلان عني حدثته.

وجمع الخطيب ذلك في كتابه المعروف[4]. ولهذا كره الشافعي وغيره من العلماء الرواية عن الأحياء.

---

(١) الإمام الحافظ الكبير أبو بكر عبد الله الحميدي المتوفى سنة ٢١٩ هـ له كتاب المسند طبع بتحقيق شيخنا حبيب الرحمن الأعظمي.

(٢) أبو داود ٢٠٨٣، والترمذي ١١٠٢، وأحمد ج ٦/ ٤٧. وابن ماجة ١٨٧٩.

(٣) رواه أبو داود ٣٦١٠، ٣٦١١ والترمذي ١٣٤٣، وابن ماجه ٢٣٦٨، ورواه مسلم ج ٣/ ١٣٣٧ رقم ١٧١٢ عن ابن عباس.

(٤) لم أقف على كتاب الخطيب بل وقفت على كتاب تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي للسيوطي مخطوط في الظاهرية وقد ذكر السيوطي أنه لخصه من كتاب الخطيب.

الثالث عشر: اختلفوا فيمن أخذ على التحديث أجراً فقال قوم: لا نقبل روايته، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي حاتم الرازي لأن ذلك يخرم المروءة عرفاً وتطرق إليه تهمة. ورخص في ذلك أبو نعيم الفضل بن دكين[1] وعلي بن عبد العزيز المكي وآخرون قياساً على أجرة تعليم القرآن. وكان أبو الحسين بن الناقور يأخذ الأجرة على الحديث لأن الشيخ ابا إسحاق الشيرازي أفتاه بجوازها لكون أصحاب الحديث كانوا يمنعونه الكسب لعياله.

الرابع عشر: اعرض الناس في هذه الأعصار عن مجموع الشروط المذكورة واكتفوا عن عدالة الراوي بكونه مستوراً ومن ضبطه بوجود سماعه متقناً بخط موثوق به وروايته من أصل موافق لأصل شيخه واحتج البيهقي لذلك بأن الحديث الصحيح وغيره قد جمع في كتب أئمة الحديث فلا يذهب شيء منه عن جميعهم وإن جاز ذلك في بعض.

أقول: إن البخاري جمع في كتابه الأحاديث الصحيحة ولم يستوعبها فذكر بعده مسلم ما صح عنده وزاد عليه ثم بعده أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ذكروا من الصحيح والضعيف ما ذهب عنهما وذلك إن أئمة الحديث محفوظون أن يذهب شيء من الإحتياط عن جميعهم لضمان صاحب الشريعة حفظها والقصد بالسماع بقاء سلسلة السند المخصوص بهذه الأمة حرسها الله تعالى.

---

(١) الفضل بن دكين واسمه عمرو بن نعيم المتوفى سنة ٢١٩ هـ، تاريخ بغداد ج١٢/٢٤٦، تهذيب التهذيب: ج٨/ ٢٧٠.

البَابُ الثَالِث

في تحمُّل الحديثِ وطُرُق نقلِهِ وضبْطِهِ ورِوايتِهِ :

وَفيهِ ثلاثة فصُولٍ :

الفصل الأول ـ في أهلية التحمل

يصح التحمل قبل الإسلام وقبل البلوغ، ومنع الثاني قوم وأخطأوا لإتفاق الناس على قبول رواية الحسن والحسين[1] وابن عباس[2] وابن الزبير[3] والنعمان ابن بشير. وغيرهم، ولم يزل الناس يسمعون الصبيان.

واختلف في الزمن الذي يصح فيه سماع الصبي فقال القاضي عياض؟ حدَدً أهل الصنعة في ذلك خمس سنين وهو سن محمود بن الربيع[4] الذي ترجم البخاري فيه باب متى يصح سماع الصغير، وقيل كان أربع سنين، وهذا الذي استقر عليه عمل المتأخرين يكتبون لابن خمس ولمن دونه حَضرَ أو أحضر.

وقيل الصواب أن يعتبر كل صغير بحاله فمتى كان فهيماً للخطاب ورِدًّ الجواب صححّنا سماعه وإن كان له دون خمس ونقل نحو ذلك عن أحمد بن حنبل وأبو موسى الحمال[5] وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه وإن كان ابن خمس سنين. وقد نقل أن صبياً ابن أربع سنين حمل إلى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الرأي غير انه إذا جاع يبكي.

---

(١) ابنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنهم.

(٢، ٣) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عم رسول الله ﷺ. وعبد الله هو ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهما.

(٤) محمود بن الربيع الأنصاري يعد من صغار الصحابة توفي رسول الله وعمره ٤ سنوات، روي عنه أنه عقل مجة مجها رسول الله في فيه (الإصابة: ج ٣/ ٣٦٦).

(٥) وانظر علوم الحديث: ص ١١٥ ـ ١١٦. وأبو موسى هارون الحمال الحافظ النقاد المتوفى سنة ٢٤٣ هـ (تذكرة الحفاظ: ج ٢/ ٤٧٩).

وحاصلها ان القاضي إعتبر تحديد السن وبعضهم اعتبر الحالة وهو الصحيح فلا يُرَدّ حديث محمود اشكالاً على القول الصحيح لانه يدل على إثبات سماع من هو مثله في السن والذكاء ولا يدل على نفي سماع من كان دونه في العمر وله ذكاء وفطنة.

قال أبو عبد الله الزبيري: يستحب كتب الحديث بعد عشرين سنة لأنها مجتمع العقل[1]. وقال موسى بن هارون: أهل البصرة يكتبون لعشر سنين وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام ثلاثين.

والصواب في هذه الأزمان أن يستكثر سماع الحديث بإسماع الصغير من أول زمان يصح فيه سماعه لانّ الملحوظ الآن إبقاء سلسلة الإسناد فحسب وان يشتغل بكتب الحديث وتقييده من حين تأهله لذلك ولا ينحصر التأهل في سن مخصوص لإختلاف ذلك باختلاف الأشخاص.

فرع

تجوز رواية الأكابر عن الاصاغر، فلا يتوهم كون المرويّ عنه أكبر وأفضل لانه الأغلب وهو على أقسام:

الأول: أن يكون الراوي أكبر سناً وأقدم طبقة كالزهري عن مالك.

والثاني: أن يكون أكبر قدراً من المروي عنه بأن يكون حافظاً عالماً والراوي عنه شيخاً راوياً كمالك عن عبد الله بن دينار[2].

والثالث: أن يروي العالم الشيخ عن صاحبه أو تلميذه كعبد الغني عن

---

(١) وانظر علوم الحديث ص: ١١٥.

(٢) عبد الله بن دينار العدوي مولى ابن عمر وثقة الإمام أحمد وابن معين وأبوزرعة وأبو حاتم والنسائي مات سنة ١٢٧ هـ (تهذيب ج٥/٢٠٢).

الصوري[1] وكالبرقاني عن الخطيب[2].

ومنه رواية الصحابة عن التابعين كالعبادلة وغيرهم عن كعب الأحبار[3].

(١) الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري الحافظ الكبير الإمام الثقة توفي سنة ٤٠٩ هـ (تذكرة ج ٣/ ١٠٤٩).

والصوري هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصوري المتوفى سنة ٤٤١ هـ (تذكرة الحفاظ: ج ٣/ ١٠٧٥).

(٢) الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني البغدادي المتوفى سنة ٤٢٥ هـ تذكرة: ج ٣/ ١٠٧٥.

(٣) أبو إسحاق كعب بن ماتع الحميري، أخرج له الأئمة وتوفي سنة ٣٢ هـ.

الفصل الثاني ـ في طرق تحمل الحديث

وهي ثمانية:

الطريق الأول: السماع من لفظ الشيخ سواء كان املاءا أم تحدثاً

وسواء كان من حفظه أو من كتابه وهذا أرفع الطرق عند الجماهير. قال الخطيب: أرفع العبارات في ذلك: سمعت ثم حدثنا، وحدثني فإنه لا يكاد أحد يقول في أحاديث الإجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمعه، وكان بعض أهل العلم يقول فيما أجيز له حدثنا.

وروي عن الحسن انه كان يقول: حدثنا أبو هريرة ويتأول انه حدث أهل المدينة، وكان الحسن إذ ذاك بها إلا أنه لم يسمع منه شيئاً[1].

ثم يتلو ذلك قول: أخبرنا، وهو كثير في إستعمال الحفاظ حتى أن جماعة من أهل العلم كانوا لا يكادون يستعملون فيما سمعوه من لفظ من حدثهم إلا أخبرنا.

وذكر الخطيب: كان عبد الرزاق يقول: أخبرنا فيما سمع حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فقالا له: قل حدثنا[2].

وقال ابن الصلاح: هذا الإختلاف كله قبل أن يشيع تخصيص أخبرنا بما قريء على الشيخ فحينئذٍ يكون فوق حدثنا[3].

قال الخطيب: ثم يتلو قول أخبرنا: أنبأنا ونبأنا، وهو قليل في الاستعمال[4].

---

(١) الكفاية: ص ٢٨٤.

(٢) الكفاية: ص ٢٨٥.

(٣) علوم الحديث: ص ١٢٠

(٤) الكفاية: ٢٨٧.

قال القاضي ابن جماعة: لا سيما بعد غلبته في الإجازة[1].

قال ابن الصلاح: حدثنا وأخبرنا أرفع من سمعت من جهة أخرى وهي أنه ليس في سمعت دلالة على أن الشيخ روى الحديث وخاطبه به، وفي حدثنا وأخبرنا دلالة على أنه خاطبه به ورواه له[2].

قال القاضي ابن جماعة: وقد يُردّ هذا بأن سمعت صريح في سماعه بخلاف أخبرنا لاستعماله في الإجازة عند بعضهم[3].

أقول: يُرد هذا الرد بأن مقصود الشيخ من قوله من جهة أخرى ما عليه إصطلاح أهل الحديث، بل بحسب اللغة والعرف ألا ترى إلى قوله: كان أبو القاسم مع ثقته وصلاحه عسراً في الرواية فكان البرقاني يجلس حيث لا يراه أبو القاسم ولا يعلم بحضوره فيسمع منه ما يحدث به غيره فلذلك يقول: سمعت ولا يقول: حدثنا ولا أخبرنا لان قصده بالرواية غيره.

وإما قال لنا فلان، أو ذكر لنا ضمن قيل حدثنا لكنه بما سمع في المذاكرة في المجالس والمناظرة بين الخصمين أشبه واليق من حدثنا.

وأوضح العبارات: قال فلان، ولم يقل لي ولنا ومع ذلك فهو محمول على السماع إذا تحقق لقاؤه لا سيما ممن عرف انه لا يقول ذلك إلا فيما سمعه وخصص الخطيب حمل ذلك على السماع بمن عرف من عادته انه لا يقول ذلك إلا فيما سمعه، والمحفوظ المعروف انه ليس بشرط والله أعلم.

الطريق الثاني ـ القراءة على الشيخ

ويسميها أكثر قدماء المحدثين عرضاً لان القارىء يعرضه على الشيخ سواء قرأ هو أم غيره وهو يسمع، وسواء قرأ من كتاب أم حفظ، وسواء كان الشيخ يحفظه

---

(١) المنهل الروي: ورقة ٢٠ ـ ب.

(٢) علوم الحديث: ص ١٢٠.

(٣) المنهل الروي: ورقة ٢٠ ـ ب.

أم لا إذا كان يمسك أصله هو أو ثقة غيره وهي رواية صحيحة باتفاق خلافاً لبعض من لا يعتد به.

وأختلفوا في أن القراءة على الشيخ مثل السماع من لفظه في المرتبة أو فوقه أو دونه فنقل عن أبي حنيفة ومالك وغيرهما ترجيح القراءة على الشيخ، ويروى عن مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة انهما سواء وهو مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة والبخاري، والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ وهو مذهب الجمهور من أهل المشرق.

أقول: لعل الوجه فيه أن الشيخ حينئذٍ خليفة رسول الله وسفيره إلى أمته والآخذ منه كالاخذ منه صلوات الله عليه.

فرع

الأول: العبارة في الرواية بهذا الطريق على مراتب احوطها أن يقول: قرأت على فلان؛ أو قرىء عليه وأنا أسمع فأقر الشيخ به، ويتلوه قول: حدثنا أو أخبرنا مقيداً بقيد قراءة عليه ونحو ذلك.

واختلفوا في جواز إستعمال حدثنا وأخبرنا مطلقين فمنع ابن المبارك وأحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم، وجوزهما الزهري ومالك وسفيان بن عيينة وغيرهم وهو مذهب البخاري.

والمذهب الثالث: إنه يجوز إطلاق أخبرنا ولا يجوز إطلاق حدثنا وهو مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم وجمهور أهل المشرق وهو الشائع الغالب الآن لان فيه إشعار بالنطق والمشافهة بخلاف أخبرنا.

ومن أحسن ما يحكي فيه أن ابا حاتم قرأ على بعض الشيوخ ممن سمع من الفربري[1] قراءة عليه صحيح البخاري وكان يقول له في كل حديث حدثكم

---

(١) أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري، راوية صحيح البخاري عن الإمام البخاري نسبته إلى فربر بلدة تلي بخاري توفي سنة ٣٢٠ هـ.

الفربري، فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر انه إنما سمع الكتاب من الفربري قراءة عليه لا سماعاً منه فأعاد أبو حاتم[1] قراءة الكتاب كله وقال له في جميعه أخبركم الفربري.

الثاني: يستحب أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ حدثني وفيما سمعه مع غيره حدثنا، وفيما قرأ عليه بنفسه: أخبرني وفيما قرىء عليه وهو يسمع: أخبرنا وروي نحوه عن ابن وهب[2] واختاره الحاكم وحكاه عن أكثر مشايخه وائمة عصره[3]، فان شك فالمختار انه يقول: حدثني أو أخبرني، ونقل عن يحيى القطان ما يقتضي جواز حدثنا وأخبرنا، فان قال لما سمع وحده: حدثنا وأخبرنا ولما سمع في جماعة حدثني وأخبرني جاز.

الثالث: إذا قرأت على الشيخ وقلت أخبرك فلان أو قلت أخبرنا فلان وهو مصغ فاهم غير منكر ولا منكره صح السماع وجازت الرواية به وإن لم ينطق الشيخ على الصحيح، وشرط بعض الشافعية كسليم وأبي إسحاق الشيرازي وابن الصباغ وبعض الظاهرية نطقه، وشرط بعض الظاهرية إقراره به عند تمام السماع. قال ابن الصباغ: وله أن يعمل به وأن يرويه قائلاً: قرىء عليه وهو يسمع؛ وليس له أن يقول حدثني.

وإذا كان أصل الشيخ حالة السماع في يد موثوق به مراع لما يقرأ أهل لذلك كان كإمساك الشيخ سواء كان الشيخ يحفظ ما يقرأ أم لا، هذا هو الصحيح، وقيل إن لم يحفظه الشيخ لم يصح السماع وهو مردود لعمل المحدثين على خلافه، فان كان الأصل بيد القارىء وهو موثوق بدينه ومعرفته فأولى بالصحة، وإن لم يكن الأصل بيد موثوق به ولم يحفظه الشيخ.

الرابع: لا يجوز في الكتب المؤلفة إذا رويت إبدال حدثنا بأخبرنا ولا

---

(١) أبو حاتم الرازي الحافظ الكبير وراق الإمام البخاري وصاحب كتاب الجرح والتعديل الذي جمعه ولده والمتوفى سنة ٢٧٧ هـ (تذكرة الحفاظ ج ٢/ ٥٦٩).

(٢) أبو محمد عبد الله بن وهب المتوفى سنة ١٩٧ أحد الأئمة الفقهاء الاعلام (تذكرة الحفاظ: ج ١/ ٣٠٤).

(٣) معرفة علوم الحديث: ص ٢٦٠.

عكسه، ولا سمعت بأحدهما ولا عكسه لاحتمال أن يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما، وإن كان يرى ذلك فالإبدال عند التسوية مبني على الخلاف المشهور في رواية الحديث هل يجب أداء الفاظه أو يجوز نقل معناه، فمن جوز أداء المعنى من غير نقل اللفظ يجوز إبدال حدثنا بأخبرنا، وعكسه ومن لم يجوز الإبدال، وعلى هذا التفصيل ما سمعه من لفظ الشيخ.

الخامس: يستحب للشيخ أن يجيز للسامعين رواية جميع الكتاب الذي سمعوه، وإن كتب لاحدهم خطه كتب: (سمعه مني وأجزت له روايته عني كما كان بعض الشيوخ يفعل).

وقال ابن عتاب الاندلسي: لا غناء في السماع عن الإجازة لانه قد يغلط القارىء ويغفل الشيخ، أو يغلط الشيخ إن كان القارىء ويغفل السامع فيخبر له ما فاته بالإجازة.

وإذا عظم مجلس المحدث فبلَّغ عنه المستملي فهل يجوز لمن سمع المبلغ دون المملي أن يروي ذلك عن المملي؟ ذهب جماعة من المتقدمين وغيرهم إلى جواز ذلك ومنع ذلك المحققون وهذا هو الصواب.

السادس: يصح ممن هو وراء حجاب إذا عرف صوته إن حدث بلفظه أو عرف حضوره إن قرىء عليه، ويكفي في تعريف ذلك خبر ثقة هذا هو الصواب. وقد كانوا يسمعون من عائشة رضي الله عنها وغيرها من أزواج رسول الله ﷺ من وراء حجاب ويروونه عنهن إعتماداً على الصوت واحتجوا بقوله ﷺ: إن بلالاً ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم[1].

السابع: إذا قال الشيخ بعد السماع لا تروِ عني أو رجعت عن أخبارك به أو نحو ذلك ولم يسنده إلى خطأ أو شك أو نحوه بل منعه من روايته عنه مع جزمه بأنه حديثه وروايته فذلك غير مبطل لسماعه ولا مانع له من روايته عنه، وعن النسائي ما يؤذن بالتجوز منه.

ولو قال الشيخ: أخبركم ولا أخبرنا فلاناً لم يضره وجاز له روايته.

---

(١) رواه البخاري: كتاب الصيام ج ٣/ ٣٧.

الطريق الثالث ـ الإجازة

قال ابن فارس: الإجازة مأخوذة من جواز الماء الذي يسقاه المال من الماشية والحرث يقال منه إستجزت فلاناً فأجازني إذا سقاك ماء لماشيتك أو أرضك فكذا طالب العلم يستجيز العالم علمه فيجيزه له[1]. فعلى هذا يجوز أن يعدّى الفعل بغير حرف جرّ ولا ذكر رواية فيقول: أجزت فلاناً مسموعاتي، وقيل الإجازة إذن فعلى هذا يقول: أجزتُ له رواية مسموعاتي، وإذا قال: أجزت له مسموعاتي فهو على حذف المضاف.

والإجازة أنواع:

الأول: إجازة معيَّن لمعيَّن.

كإجازتك كتاب البخاري مثلاً، أو أجزت فلاناً جميع ما آشتملت عليه فهرستي ونحو ذلك فهذا على أنواع الإجازة المجردة عن مناولة كتاب، والصحيح عند الجمهور من العلماء المحدثين والفقهاء جواز الرواية بالإجازة مطلقاً، وادعى أبو الوليد الباجي[2] الاتفاق عليه، وحكى الخلاف في العمل بها غُلِّط فيما حكاه من الاتفاق لما منعه جماعة من أهل الحديث والفقه والأصول وهو إحدى الروايتين عن الشافعي وقطع به من أصحابه القاضيان حسين[3] والماوردي[4]، ومن المحدثين إبراهيم الحربي[5] وأبو الشيخ الأصبهاني[6].

---

(١) مقاييس اللغة: ج ٤٦/١.

(٢) القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٧٤، الديباج المذهب ص ١٢٠، الإعلام: ج ١٨٦/٣.

(٣) القاضي حسين بن محمد من كبار فقهاء الشافعية توفي بمرو سنة ٤٦٢ هـ، طبقات الشافعية: ج ١٥٥/٣، الإعلام: ج ٢٨٧/٢.

(٤) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي البصري المتوفى سنة ٤٥٠ هـ صاحب التآليف كالتفسير والحاوي بالفقه والأحكام السلطانية وغيرها وهو من كبار فقهاء الشافعية، طبقات الشافعية: ج ٣٠٣/٣، الاعلام ج ١٤٦/٥.

(٥) إبراهيم بن إسحاق البغدادي الحربي المتوفى سنة ٢٨٥ هـ وهو من كبار الحفاظ له كتب كثيرة منها غريب الحديث مخطوط في الظاهرية، تذكرة الحفاظ ج ١٤٧/٢، الاعلام: ج ٢٤/١.

(٦) عبد الله بن محمد بن حبان المتوفى سنة ٣٦٩ هـ صاحب كتاب طبقات المحدثين بأصبهان مخطوط في الظاهرية، وغيرها من كتب الحديث، الاعلام: ج ٢٦٤/٤.

واحتج المجيز بأنها إخبار بمروياته جملة فصح كما لو اجيز به تفصيلاً وإخباره لا يفتقر إلى النطق صريحاً كالقراءة عليه.

وقال بعض أهل الظاهر: هو كالمرسل لا يجوز الرواية بها ولا يجوز العمل به وهو مردود عليهم.

الثاني: إجازة معيّن في غير معيّن.

كقول الشيخ اجزتك مسموعاتي أو مروياتي، والجمهور على جواز الرواية بها ووجوب العمل بها.

الثالث: إجازة العموم

كقوله: أجزت للمسلمين أو لمن أدرك زماني وما أشبهه واختلفوا في هذه فجوزها الخطيب مطلقاً. فإن قيدت بوصف خاص فأولى بالجواز، وجوزها القاضي أبو الطيب لجميع المسلمين الموجودين عند الإجازة.

الرابع: إجازة المعدوم.

كقوله: أجزت لمن يولد لفلان، وفيها خلاف، فأجازه الخطيب وحكاه عن ابن الفراء الحنبلي[1] وابن عمروس المالكي لانها إذن، وأبطلها القاضي أبو الطيِّب[2]، وابن الصباغ[3] وهو الصحيح لانها في حكم الأخبار، ولا يصح إخبار معدوم.

وقولهم: إنها إذن وإن سلمناه فلا يصح أيضاً كما لا تصح الوكالة للمعدوم، اما لو عطفه على الموجود فقال: أجزت لفلان ولمن يولد له أو أجزت لك ولعقبك ونسلك فقد جوزه ابن أبي داود[4] وهو أولى بالجواز من المعدوم المجرد عند من

---

(1) القاضي أبو يعلي محمد بن الحسين الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، طبقات الحنابلة ج ٢ / ١٩٣.

(2) القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري المتوفى سنة ٤٥٠ هـ أحد أعلام فقهاء مذهب الإمام الشافعي، طبقات الشافعية: ج ٣/ ١٧٦.

(3) الفقيه الشافعي عبد السيد بن محمد أبو نصر بن الصباغ المتوفى سنة ٤٧٧ هـ في بغداد، طبقات الشافعية: ج ٣/ ٢٣٠.

(4) ابن صاحب السنن.

أجازه. وأجاز أبو حنيفة ومالك في الوقف القسمين وأجاز الشافعي الثاني دون الأول[1].

والإجازة للطفل الذي لا يميز صحيحة، قطع به القاضي أبو الطيِّب. قال الخطيب: وعليه عهدنا شيوخنا يجيزون الأطفال الغيب ولا يسألون عن أسنانهم وتميزهم ولانها إباحة للرواية، والإباحة تصح للعاقل ولغير العاقل[2].

الخامس: إجازة المجاز

كقول الشيخ: أجزت كل مجازاتي، أو أجزت لك ما أجيز لي.

والصحيح الذي عليه العمل جوازه وبه قطع الحفاظ الأعلام. وكان أبو الفتح يروي بالإجازة وربما والى بين إجازات ثلاث.

وينبغي لمن يروي أن يتأمل كيفية إجازة شيخ شيخه لئلا يروي ما لم يندرج تحتها فإذا كان صورة إجازة شيخ شيخه (أجزت له ما صح عنده من سماعي) فرأى سماع شيخ شيخه فليس له أن يرويه عن شيخه عنه حتى يستبين انه مما كان قد صح عند شيخه كونه من مسموعات شيخه الذي تلك إجازته، وهذه دقيقة حسنة والله أعلم.

فرعان:

الأول: إنما تستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالماً بما يجيزه والمجاز له من أهل العلم لانها توسع يحتاج إليه أهل العلم وشرطه بعضهم، وحكى ذلك عن مالك.

وقال ابن عبد البر: الصحيح انه إنها لا تجوز إلا لماهر في الصناعة وفي معين لا يشكل.

الثاني: ينبغي للمجيز بالكتابة أن يتلفظ بها فإن إقتصر على الكتابة مع قصد الإجازة صحت، كما أن سكوته عند القراءة عليه إخبار وإن لم يتلفظ لكنها دون الملفوظ بها.

---

(١) وقد فصل ذلك في جزء له سماه الإجازة للمعدوم والمجهول طبعت بالقاهرة ضمن رسائل حديثية.
(٢) الكفاية: ص ٣٢٥.

الطريق الرابع ـ المناولة

وهي نوعان

أحدهما: المقرونة بالإجازة، وهي على ثلاثة أنواع الإجازة كما تقدم لها صور منها: أن يدفع إليه أصل سماعه أو فرعاً مقابلاً به ويقول هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني، أو أجزت لك روايته ثم يبقيه في يديه تمليكاً، أو إلى أن ينسخه.

ومنها: أن يناوله الطالب الشيخ سماعه فيقابله وهو عارف متيقظ ثم يناوله الطالب ويقول وهو حديثي أو سماعي أو روايتي فاروه عني، وسمى غير واحد من أئمة الحديث هذا عرضاً، وقد تقدم ان القراءة على الشيخ تسمى عرضاً أيضاً فليُسَمّ هذا عرض مناولة وذلك عرض القراءة.

وهذه المناولة كالسماع في القوة عند الزهري وطائفة.

وقال الثوري وجماعة: إنها منحطة عن السماع وهو الصحيح.

وقال الحاكم: وعليه عهدنا أئمتنا وإليه نذهب(١).

ومنها: أن يناوله الشيخ سماعه وغيره ثم يمسكه الشيخ وهو دون ما سبق فإذا وجد ذلك أو مقابلاً به موثوقاً بموافقته جاز له روايته، ولا يظهر في هذه كثير مزية على الإجازة المجردة في معين صرح بذلك جماعة من أهل الفقه والأصول، وأما شيوخ الحديث قديماً وحديثاً فيرون لها مزية معتبرة.

ومنها: أن يأتيه الطالب بنسخة ويقول: هذه روايتك فناولنيه وأجزني روايته فيجيب إليه من غير نظر وتحقق لروايته فهذا باطل، فإن وثق بخبر الطالب ومعرفته إعتمده وصحت الإجازة كما يعتمد قراءته، ولو قال له: حدث عني بما فيه إن كان روايتي مع براءتي من الغلط كان جائزاً.

الثاني: المجردة عن الإجازة.

وهو انه يناوله كتاباً ويقول هذا سماع مقتصراً عليه فالصحيح إنه لا يجوز له الرواية بها، وبه قال الفقهاء وأهل الأصول وعابوا من جوزه من المحدثين.

---

(١) معرفة علوم الحديث: ص ٢٦٠.

فرع :

جوز الزهري ومالك إطلاق حدثنا وأخبرنا في المناولة وهو لائق بمذهب من يجعل عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعاً.

وعن أبي نعيم الأصبهاني[1] والمرزباني وغيرهما جوازه في الإجازة المجردة عن المناولة.

والصحيح الذي عليه الجمهور وأهل التحري المنع من ذلك وتخصيص ذلك بعبارة تشعر بالإجازة كحدثنا إجازة أو مناولة أو أذناً، أو ناولني وشبه ذلك، فاصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق أنبأنا في الإجازة، وآختاره قوم ومال إليه البيهقي.

وقال ابن حمدان: كل قول البخاري قال لي فهو عرض ومناولة.

الطريق الخامس ـ المكاتبة

وهو أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بإذن يكتبه له وهو أيضاً ضربان:

مقرونة بالإجازة: بأن يكتب إليه أجزت له ما كتبته إليك أو لك أو كتبت به إليك ونحوه من العبارات وهذه في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة.

ومجردة عنها: بأن يكتب إليه الشيخ قال حدثنا فلان، وقد منع الرواية بها قوم، وأجازها كثير من المتقدمين والمتأخرين وهو الصحيح المشهور ذلك عندهم وهو معدود في المسند الموصول وفيها إشعار قوي بمعنى الإجازة فهي وإن لم تقترن بالإجازة لفظاً فقد ضمنت معنى ويكفي في معرفته خط الكاتب، وشرط بعضهم البينة وهو ضعيف.

---

(١) الحافظ المؤرخ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ. له تصانيف منها حلية الأولياء طبع. ودلائل النبوة طبع وأخبار أصبهان طبع. وفيات الأعيان: ج ٢٦/١، والأعلام: ج ١٥٠/١.

الطريق السادس ـ الاعلام

وهو أن يعلم الشيخ الطالب ان هذا الكتاب روايته أو سماعه مقتصراً عليه قائل: أأروه أو شبهه، فجوز الرواية به كثير من أهل الفقه والحديث والأصول وأهل الظاهر منهم ابن جريج وابن الصباغ حتى زاد بعض الظاهرية فقال: لو قال له الشيخ هذه روايتي لا تؤدها عني جاز له روايتها عنه كما تقدم في السماع. والصحيح انه لا يجوز الرواية لمجرد الاعلام وبه قطع بعض الشافعية واختاره المحققون لأنه قد يكون الكتاب سماعه ولا يأذن في روايته لخلل يعرفه لكن يصح العمل به إذا صحَّ سنده عنده.

الطريق السابع ـ الوجادة ـ

وهي مصدر وجدَ يَجد، مولد غير مسموع عن العرب، ومثالها أن تقف على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يرويها ولم يسمعها منه هذا الواجد لا له منه إجازة ولا نحوها فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان أو في كتاب فلان بخطه حدثنا فلان ويسوق في الإسناد والمتن أو يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان ويذكر الباقين هذا الذي اَستمر عليه العمل قديماً وحديثاً وهو من باب المرسل غير انه أخذ شوباً من الاتصال فقوله وجدت بخط فلان وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد بخطه وقال فيه عن فلان أو قال فلان وذلك تدليس قبيح إن أوهم سماعه منه وأجاز بعضهم فأطلق في هذا حدثنا وأخبرنا وأنكر هذا على فاعله.

فرعان:

الأول: إذا وجد حديثاً في تأليف شخص وليس بخطه فله أن يقول ذكر فلان أو قال فلان: أخبرنا فلان، وهذا منقطع لم يأخذ شوباً من ٱلإتصال، هذا كله إذا وثق بأنه خط المذكور أو كتابه فإن لم يكن كذلك فليقل: بلغني عن فلان، أو وجدت عن فلان ونحوه، أو قرأت في كتاب أخبرني فلان إنه بخط فلان، وإذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف فلا يقل قال فلان كذا إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلها هو أو ثقة بأصول متعددة كما تقدم في النوع الأول، فإن لم يوجد

ذلك ولا نحوه فليقل: بلغني عن فلان كذا، ووجدت في نسخة من الكتاب الفلاني ونحوه.

وقد تسامح أكثر الناس في هذه الأعصار بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحر وتثبت فيطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلاً: قال فلان كذا فإن كان العالم عالماً فطناً لا يخفى عليه في الغالب الساقط والمحوّل من جهته رجونا أن يجوز له إطلاق اللفظ الجازم في هذا وإلى هذا استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس.

الثاني: العمل إعتماداً على الوجادة، نقل عن معظم المحدثين والفقهاء المالكيين وغيرهم انه لا يجوز، وعن الشافعي وطائفة من نظار أصحابه جوازه، وقطع بعض المحققين من الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة، وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه غيره في هذه الازمان على الرواية لا تسد بابه لتعذر شروط الرواية.

الفصل الثالث
في كيفية رواية الحديث

وفيه أنواع:

الأول: شذ قوم في الرواية فأفرطوا، وتساهل آخرون ففرطوا فقال بعض المشددين لا حجة إلا فيما رواه من حفظه، روي ذلك عن أبي حنيفة ومالك والصيدلاني[1]، وقال بعضهم: يجوز إلا إذا خرج من يده، وقال بعض المتساهلين: تجوز الرواية من نسخ غير مقابلة بأصولهم فجعلهم الحاكم مجروحين.

وهذا كثير، وتعاطاه قوم أكابر العلماء والصلحاء وما عليه الجمهور هو التوسط بين الإفراط والتفريط، فإذا قام في التحمل والضبط والمقابلة بما يقدم جازت الرواية منه، وإن غاب عنه الكتاب إذا كان الغالب سلامته من التعيين ولا سيما إن كان ممن لا يخفى عليه تغييره غالباً.

الثاني: الضرير إذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان بثقة في ضبطه وحفظ كتابه واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير صحت روايته، قال الخطيب: والبصير الأمي كالضرير[2].

الثالث: لو وجد في كتابه خلاف حفظه منه رجع إليه، وإن حفظ من فم الشيخ إعتمد على حفظه إن لم يتشكك وحسن أن يذكرهما معاً فيقول حفظي كذا

---

(1) أبو بكر محمد بن داود الصيدلاني من فقهاء الشافعية. انظر طبقات الشافعية للأسنوي: ج ٢/ ١٥٠.
(2) الكفاية: ص ٢٨٨.

وفي كتابي كذا، وإن خالفه فيه غيره قال: حفظي كذا وقال فلان: كذا، ولو وجد سماعه في كتاب ولم يذكره فعن أبي حنيفة وبعض الشافعية لا يجوز له روايته، ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي يوسف ومحمد جوازها وهو الصحيح بشرط أن يكون السماع بخطه أو بخط من يوثق به والكتاب مصون يغلب على الظن سلامته من التغيير بحيث تسكن إليه نفسه والله أعلم.

الرابع: قال في شرح السنة: ذهب قوم إلى اتباع لفظ الحديث منهم ابن عمر وهو قول القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوة ومالك بن أنس وابن عيينة وعبد الوارث ويزيد بن زريع ووهيب، وبه قال أحمد ويحيى[1]. وذهب جماعة إلى الرخصة في نقله بالمعنى منهم الحسن والشعبي والنخعي.

قال ابن سيرين: كنت أسمع الحديث من عشرة اللفظ مختلف والمعنى واحد.

وقال سفيان الثوري: إن قلت إن حدثتكم كما سمعت فلا تصدقون فإنما هو المعنى.

وقال وكيع: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس.

وقال ابن الصلاح: من ليس عالماً بالالفاظ مقاصدها ولا خبيراً بما يخل بمعانيها لا يجوز له الرواية بالمعنى بالإجماع بل يتعيّن اللفظ الذي سمعه، وإن كان عالماً بذلك فقد منعه قوم من أصحاب الحديث والفقه والأصول وقالوا لا يجوز إلا بلفظه[2].

وقال قوم: لا يجوز في حديث النبي ﷺ ويجوز في غيره.

وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف يجوز في الجميع إذا قطع بأداء المعنى وهذا في غير المصنّفات، أما المصنّف فلا يجوز تغيير لفظه أصلاً وإن كان بمعناه.

---

(١) شرح السنة: ورقة ٦٩ ـ ب.

(٢) علوم الحديث: ص ١٩٠ ـ ١٩١.

أقول: من ذهب إلى التفصيل هو الصحيح لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد وفي تراكيبه أسرار ودقائق لا يوقف عليها إلا بها كما هي فإن لكل تركيب من التراكيب معنى بحسب الفصل والوصل والتقديم والتأخير لو لم يراع ذلك لذهب مقاصدها بل لكل كلمة مع صاحبتها خاصية مستقلة كالتخصيص والإهتمام وغيرهما وكذا الالفاظ التي ترى مشتركة أو مترادفة إذ لوضع كل موضع في الآخر لفات المعنى الذي قصد به ومن ثم قال صلوات الله عليه وسلم: نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وادّاها فَرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه لي امن هو أفقه منه، رواه أبو داود والترمذي عن ابن مسعود[1]، كفى بهذا الحديث لفظاً ومعنى شاهد صدق على ما نحن بصدده فإنك إذا قمت مقام كل لفظة ما شاكلها أو يرادفها اختل المعنى وفسد، فإنك لو وضعت موضع نضر الله ، رحم الله ، أو غفر الله وما شاكلهما أبعدت المرمى فإن من حفظ ما سمعه وأداه من غير تغيير ذاته جعل المعنى فضاً طرياً، ومن بَدّلَ وغيرَّ فقد جعله متبذلاً ذاوياً وكذا لو أنبت أمراً مناب العبد فات المعنى لأن العبودية الاستكانة والمضي لامر الله ورسوله بلا امتناع ولا استنكاف من أداء ما سمع إلى من هو أعلم منه وخصّت المقالة بالذكر من بين الكلام والخبر لان حقيقة القول هو المركب من الحروف المبرزة ليدل على وجوب أداء اللفظ المسموع وإرداف وعاها حفظها مشعر بمزيد التقرير لأن الوعي أدامة الحفظ وعدم النسيان وفي رواية أخرى فأداها كما سمعها أوتراداها على رواها وبلّغها ونحوهما دلالة على أن تلك المقالة مستودعة عنده واجب اداؤها إلى من هو أحق بها وأهلها غير مغيرة ولا متصرف فيها وكذا تخصيص ذكر الفقه دون العلم الايذان بأن الحاصل غير عارٍ عن العلم إذ الفقه علم بدقائق مستنبط من الاقيسة والنصوص، ولو قيل غير عالم لزم جهله، وكذا تكرير رُبَّ وإناطة كل بمعنى يخصها فإن السامع أحد رجلين اما أن لا يكون فقيهاً فيجب عليه أن لا يغيره لأنه غير عارف بالالفاظ المتشاكلة فيخطىء فيه، أو يكون عارفاً بها لكنه غير بليغ فربما يضع أحد المترادفين موضع الآخر ولا يقف على رعاية المناسبات بين لفظ ولفظ

---

(١) أبو داود: كتاب العلم ج ٣/ ٤٣٨، الترمذي: ج ٥/ ٣٤. رقم ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، وأحمد ج ١/ ٤٣٦، وابن ماجه ٢٣٢.

فإن المناسبة لها خواص ومعان لا يقف عليها إلا ذو درية بأساليب النظم كما قررناه في شرح التبيان في قسم الفصاحة والله أعلم.

قال ابن الصلاح: وقد روينا ان بعض أصحاب الحديث رأى في المنام وكأنه قد مرَّ من شفته أو لسانه شيء فقيل له في ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله ﷺ غيّرتها برأيي ففعل بي هذا[1].

فرع:

إذا جوزنا الرواية بالمعنى فينبغي للحديثي أن يفرق بين مثله ونحوه فلا يحل له أن يقول مثله إلا بعد علمه إن الحديثين إتفقا لفظاً ويحل له أن يقول إذا كان بمعناه قاله أبو حاتم.

الخامس: ينبغي لمن روى حديثاً بالمعنى إذا إشتبه عليه اللفظ أن يتبعه بلفظ أو كما قال أو نحو هذا أو ما أشبه ذلك من الالفاظ روي ذلك عن ابن مسعود وأبي الدرداء وأنس رضي الله عنهم.

قال الخطيب: والصحابة أرباب اللسان وأعلم الخلق بمعاني الكلام ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفاً من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر.

قال ابن الصلاح: إذا اشتبه على القارىء فيما يقرأه لفظة فقرأها على وجه يشُك فيه ثم قال: أو كما قال[2] هذا حسن وهو الصواب في مثله لأن قوله أو كما قال يتضمن إجازة من الراوي واذناً للطالب في رواته صوابها عنه إذا بان.

السادس: إختلف في جواز إختصار الحديث الواحد ورواية بعضه، فمنهم من منعه مطلقاً بناءاً على منع الرواية بالمعنى، ومنهم من منعه مع تجويز الرواية بالمعنى إذا لم يكن قد رواه هو أو غيره على التمام ومنهم من جوزه مطلقاً.

قال مجاهد: أنقص من الحديث ما شئت ولا تزد فيه.

---

(١) علوم الحديث: ص ١٩٦.
(٢) علوم الحديث: ص ١٩١.

والصحيح التفصيل وإنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه فيجوز هذا وإن لم يجز الرواية بالمعنى لان المرويّ والمتروك لخبرين متصلين، ولا فرق بين أن يكون قد رواه قبل التمام، أو لم يروه هذا إذا كان رفيع المنزلة بحيث لا يتهم بزيادة أولاً أو نسيان.

ثانياً: لقلة ضبطه وغفلته فلا يجوز له النقصان والله أعلم.

وأما تقطيع المصنف الحديث في الأبواب للإحتجاج فهو إلى الجواز أقرب، قد فعله مالك والبخاري ومن لا يحصى من الأئمة.

قال ابن الصلاح: ولا يخلو من كراهة(١)

قال الشيخ محي الدين: وما أظنه يوافق عليه(٢).

أقول: أي لا يوافقه أحد في هذه الكراهة لأنه قد استمر في جميع الاحتجاجات في العلوم إيراد بعض الحديث إحتجاجاً وإستشهاداً سواء كان مستقلاً أولاً كإستشهاد النحويين وغيرهم.

السابع: لا يروى بقراءة لحان أو مصحّف، وطريق السلامة الأخذ من أفواه ذوي المعرفة والتحقيق فإن وقع في الرواية لحن أو تحريف، قال ابن سيرين وغيره: يرويه كما سمِعه.

والصواب تقريره في الأصل على حاله مع التضبيب عليه وبيان صوابه في الحاشية إذا كان التحريف في الكتاب، وأما في السماع فالأولى أن يقرأه على الصواب ثم يقول: وفي روايتنا أو عند شيخنا أو في طريق فلان كذا، وله أن يقرأ ما في الأصل ثم يذكر الصواب، وأحسن الإصلاح إصلاحه بما جاء في رواية أخرى أو حديث آخر، وإذا كان الإصلاح بزيادة شيء قد سقط فإن لم يغاير معنى الأصل فعلى ما سبق، وإن كان الاصلاح بزيادة تشتمل على معنى مغاير لما وقع في الأصل تأكد فيه الحكم بأن يذكر ما في الأصل مقروناً بالتنبيه على ما سقط ليسلم من معرة

---

(١) علوم الحديث: ص ١٩٤.
(٢) تدريب الراوي: ص ٣١٦.

الخطأ ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل، وإن علم ان بعض الرواة أسقطه وأن من فوقه أتى به الحق الساقط في نفس الكتاب مع كلمة يعي مثاله: عن عروة عن عمرة انها قالت: كان رسول الله ﷺ يدني إلي رأسه فأرجله[1] أسقط الراوي عن عائشة ولا بُدَّ من ذكرها لما علمنا أن المحاملي كذلك رواه فإذا ألحقنا الساقط قلنا: عن عمرة يعني عن عائشة انها قالت. هذا إن علم ان شيخه رواه على الخطأ فإن رآه في كتابه وغلب على ظنه انه من كتابه لا من شيخه إتجه إصلاحه في كتابه وروايته أيضاً، كما لو اندرس من كتابه بعض الإسناد أو المتن فإنه يجوز إصلاحه من كتاب غيره إذا عرف صحته ووثق به. وهذا الحكم في استثبات الحافظ ما شك فيه من كتاب غيره أو حفظه وإذا وجد كلمة من غريب العربية أو غيرها وهي غير مضبوطة وأشكلت عليه جاز أن يسأل عنها أهل العلم بها ويرويها على ما يخبرونه، روي عن أحمد وإسحاق.

فائدة:

عن الأصمعي يقول: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار[2]، لأنه ﷺ لم يكن يلحن فمما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه.

الثامن: إذا كان الحديث عنده عن إثنين أو أكثر وبين روايتهما تفاوت في اللفظ، والمعنى واحد فله جمعهما في الإسناد ثم يسوق الحديث عن لفظ أحدهما ويقول: أخبرنا فلان، واللفظ لفلان؛ أو هذا لفظ فلان، أو قال، أو قالا: أخبرنا فلان وما أشبه من العبارات، ولمسلم في صحيحه عبارة أخرى حسنة كقوله حدثنا أبو بكر وأبو سعيد كلاهما عن أبي خالد، قال أبو سعيد: حدثنا أبو خالد الأحمر

---

(١) صحيح البخاري: باب الاعتكاف ج ٣/ ٦٢.

(٢) رواه البخاري: كتاب العلم ج ١/ ٣٨، ورواه في الجنائز والزهد. ورواه مسلم: مقدمة الصحيح ج ١/ ١٠.

وأبو داود: كتاب العلم ج ٣/ ٤٣٥، ورواه الترمذي في كتاب الفتن، والإمام أحمد وابن ماجه وغيرهم وهو حديث متواتر. وقد جمع طرقه الحافظ بن الجوزي في مقدمة كتاب الموضوعات ج ١/ ص ٥٧ وما بعدها وألف الطبراني فيه جزءاً (طبع).

عن الأعمش وساق الحديث، فإعادته ذكر أحدهما اشعار بأن اللفظ له، وأما إذا لم يخص بل خلط اللفظين فقال: أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ قالا: أخبرنا فلان، فهو جائز على تجويز الرواية بالمعنى، وأما قول أبي داود في السنن: حدثنا مسدد وأبو توبة المعنى قالا: حدثنا أبو الاحوص مع أشباه له في كتابه فيحتمل أن يكون من قبيل الأول فيكون اللفظ لمسدد، ويوافقه أبو توبة في المعنى، ويحتمل أن يكون من قبيل الثاني فيكون باللفظ لهما جميعاً بالمعنى، وأما إذا جميع من رواه اتفقوا في المعنى وليس ما أورده لفظ واحد منهم وسكت عن بيان ذلك فقد عيب بهذا البخاري وغيره ولا بأس به على تجويز الرواية بالمعنى والله أعلم.

التاسع: جرت العادة بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الإسناد خطأ ولا بد من التلفظ به حال القراءة، وإذا كان في أثناء الإسناد: قرىء على فلان، أخبرك فلان، أو فيه قرىء على فلان حدثنا فلان فينبغي للقارىء في الأول أن يقول: قيل له أخبرك فلان، وفي الثاني قرىء على فلان قال حدثنا فلان.

وإذا تكررت كلمة قال كقوله في كتاب البخاري حدثنا صالح بن حبان قال: قال عامر الشعبي فإنهم يحذفون أحدهما في الخط وعلى القارىء أن يلفظ بهما.

وسئل الشيخ في فتاواه عن ترك القارىء؟ قال: فقال هذا خطأ من فاعله ولأنه يبطل السماع به لأن حذف القول جائز إختصاراً وقد جاء به القرآن العظيم والله أعلم.

العاشر: قال الشيخ ابن الصلاح: إنه لا يجوز تغيير قال النبي إلى قال رسول الله، ولا عكسه، وإن جوزنا الرواية بالمعنى لاختلاف معناهما[1].

وقال غيره: الصواب إنه يجوز لأن معناهما هنا واحد وهو مذهب أحمد وحماد بن سلمة والخطيب[2].

قال القاضي ابن جماعة: ولو قيل يجوز تغيير النبي إلى الرسول ولا يجوز

---

(١) علوم الحديث: ص ٢١٠.

(٢) الكفاية: ص ٢١٠.

عكسه لما بعد لأن في الرسول معنى زائداً على النبي وهو الرسالة، فإن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسول[1].

أقول: وفيه بحث لما روى البخاري عن البراء بن عازب انه حين دعا ورسولك الذي أرسلت قال رسول الله ﷺ: لا ونبيك الذي أرسلت لأنه أراد الجمع بين الوصفين النبوة والرسالة.. كذا عن ابن الأثير.

الحادي عشر: إذا كان في سماعه بعض الوهن فعليه بيانه حالة الراوي، ومنه ما إذا حدثه من حفظه في المذاكرة فيقول حدثنا مذاكرة ومنع جماعة التحمل عنهم حال المذاكرة، وإذ كان الحديث عن ثقة ومجروح أو عن ثقتين فالأولى أن يذكرهما لاحتمال احدهما بشيء فإن اقتصر على ثقة واحد في الصورتين جاز لأن الظاهر إتفاقهما.

الثاني عشر: إذا سمع بعض حديث عن شيخ وبعضه عن آخر فخلطه ورواه جملة عنهما وبيّن أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر جاز كما فعله الزهري في حديث الافك و انه رواه عن ابن المسيب وعروة وعبيد الله وعلقمة، وقال: وكل حدثني طائفة من حديثهما، قالوا: قالت عائشة... وساق الحديث إلى آخره[2]. ثم ما من شيء من ذلك الحديث إلا وهو في الحكم كأنه رواه عن أحد الرجلين على الإبهام حتى لو كان أحدهما مجروحاً لم يجز الاحتجاج بشيء منه ما لم يبيّن انه عن الثقة. ولا يجوز ان يسقط أحد الروايتين بل يجب ذكرهما مبيناً أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر

---

(١) المنهل الروي: ورقة ٣١ ـ ب.

(٢) قصة الأفك رواها البخاري ومسلم وغيرهما.

البَابُ الرَّابع

في أسماءِ الرِّجالِ وَطبقاتِ العلماءِ وَمايتَّصِل بذلك

هذا فنٌّ عظيمُ الفائدة يُعرَفُ به المرسَلُ والمتَّصِل

الفصل الأول

في معرفة الصحابة رضي الله عنهم

وأجود ما صنف فيها الإستيعاب لابن عبد البر[١]، لولا انه ذكر فيما شجر بين الصحابة وما حكي عنهم عن طريق الإخباريين، وقد جمع فيها ابن الأثير كتاباً حسناً جامعاً وضبط وأجاد فيه[٢].

وفي هذا النوع فروع:

الأول: الصحابي عند المحدثين: هو كل مسلم رأى رسول الله ﷺ، وعند بعض الأصوليين: من طالت مجالسته على طريق التتبع والأخذ عنه، وعند سعيد ابن المسيب: هو من صحب سنة أو غزا غزوة، وهو ضعيف لما يقتضي أن لا يكون جرير وإضرابه صحابياً.

وتعرف الصحبة بالتواتر والإستفاضة أو قول صحابي أو قوله إذا كان عدلاً.

الثاني: الصحابة كلهم عدول سواء لابسوا الفتن أم لا، فإجماع من يعتد بهم.

قال أبو زرعة الرازي: قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن سمع منه وروى عنه من أهل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع.

واختلف في عدد طبقاتهم والنظر في ذلك إلى السبق بالإسلام والهجرة وشهود المشاهد الفاضلة مع النبي ﷺ، وجعلهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة.

---

(١) طبع بالقاهرة مع كتاب الاصابة ثم طبع لوحده.

(٢) وهو أسد الغابة طبع في مصر.

وأفضلهم عند أهل السنة الخلفاء الأربعة على الترتيب ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أحد، ثم أهل بيعة الرضوان وممن له مزية أهل العقبتين.

الثالث: أولهم إسلاماً من الرجال أبو بكر، ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد، ومن العبيد بلال

الرابع: أكثرهم حديثاً أبو هريرة وعائشة وابن عمر وابن عباس وجابر وأنس.

وقال مسروق: انتهى علم الصحابة إلى عمر وعلي وأبي وزيد وأبي الدرداء وابن مسعود.

وأكثرهم فتيا: ابن عباس ومنهم العبادلة: ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمرو بن العاص، وليس ابن مسعود منهم.

قال البيهقي: لأنه مقدم موته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم وكذا سائر من يسمى عبد الله وهم نحو مائتين وعشرين.

فائدة صنفت كتب في معرفة الصحافة الكرام منها مرتبة على الحروف أو على الطبقات منها:

١ ـ كتاب معرفة الصحابة لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري وهو مرتب على القبائل كما ذكر الكتاني في الرسالة المستطرفة ص ١٢٦ ولم أقف عليه.

٢ ـ معرفة الصحابه لأبي العباس جعفر المستغفري ولم أقف عليه.

٣ ـ معرفة الصحابة لأبي محمد عبد الله بن محمد المروزي الشافعي المعروف بعبدان ولم أقف عليه.

٤ ـ معجم الصحابة لابن قانع: مخطوط اجزاء منه في مكتبة كوبرلي رقم ٤٥٢.

٥ ـ الحروف لأبي علي بن السكن لم أقف عليه.

٦ ـ معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان لعلي بن المديني ولم أقف عليه.

٧ ـ معرفة الصحابة لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده: مخطوط أجزاء منه في المكتبة الظاهرية ومكتبة كوبرلي رقم ٢٤٢.

٨ ـ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني: مخطوط توجد أجزاء منه في مكتبة السلطان أحمد الثالث ومكتبة فيض الله.

٩ ـ معرفة الصحابة لأبي القاسم البغوي (مخطوط).

١ معرفة الصحابة لأبي حفص بن شاهين.

١١ ـ أسماء الصحابه لأبي حاتم بن حبان مخطوط أجزاء منه في مكتبة مدينة طبقبوسراي.

١٢ ـ الإصابة في معرفة الصحابة للحافظ بن حجر العسقلاني وهو أجمع كتاب في بابه استقاه من أكثر المصادر المتقدمة مع تدقيق وتمحيص.

الفصل الثاني
في معرفة التابعي

وهو كل مسلم صحب صحابياً، وقيل من لقيه وهو الاظهر قال الحاكم: هم خمس عشرة طبقة[1].

الأولى: من أدرك العشرة كقيس بن أبي حازم وابن المسيب[2] وغيرهما، وغلط في ابن المسيب فإنه ولد في خلافة عمر رضي الله عنه ولم يسمع من أكثر العشرة، وقيل لم يصح سماعه من غير سعد، وأما قيس فسمعهم، وروى عنهم ولم يشاركه في هذا رجل، وقيل لم يسمع عبد الرحمن.

ويليهم: الذين ولدوا في حياة النبيﷺ من أولاد الصحابة ومن التابعين المخضرمون واحدهم مخضرم بفتح الراء وهو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبيﷺ ولم يره.

وعدهم مسلم عشرين نفساً وهم أكثر، وممن لم يذكره: أبو مسلم الخولاني والاحنف.

ومن أكابر التابعين الفقهاء السبعة: ابن المسيب والقاسم بن محمد،

---

(١) معرفة علوم الحديث: ص ٤٢.

(٢) سعيد بن المسيب الإمام فقيه المدينة ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر رضي الله عنه وسمع كثيراً من الصحابة مات سنة ٩١ هـ تذكرة الحفاظ: ج ١/ ٥٦.

أما قيس بن أبي حازم فهو الإمام أبو عبد الله البجلي الكوفي محدث الكوفة سار إلى المدينة ليدرك رسول الله ﷺ وليبايعه فتوفي رسول الله وقيس في الطريق. سمع كثيراً من الصحابة وتوفي سنة ٩٧هـ تذكرة الحفاظ: ج ١/ ٦١.

وخارجة بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار.

وأنشدنا الشيخ فخر الدين المالكي التلمساني:

إلا كل من لا يقتدي بأئمة فقسمته ضيزى عن الدين خارجة
فخذهم عبيد الله، عروة، قاسم سعيد، أبو بكر، سليمان، خارجة

وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله بدل أبي سلمة.

وجعل أبو الزناد بدلهما: ابا بكر بن عبد الرحمن.

وعن أحمد بن حنبل قال: أفضل التابعين ابن المسيب، قيل: فعلقمة والاسود؟ فقال: هو وهما، وعنه: لا أعلم فيهم مثل أبي عثمان النهدي وقيس، وعنه: أفضلهم قيس[1] وأبو عثمان[2] وعلقمة[3] ومسروق[4].

وقال أبو عبد الله بن حفيف: أهل المدينة يقولون أفضل التابعين ابن المسيب، وأهل الكوفة يقولون: أويس[5] وأهل البصرة: الحسن[6].

وقال ابن أبي داود: سيدتا التابعيات حفصة بنت سيرين وعمرة بنت عبد الرحمن وتليها أم الدرداء.

وقد عدَّ قوم طبقة في التابعين ولم يلقوا الصحابة وطبقة هم الصحابة فليتفطن لذلك.

---

(١) تقدم ذكر قيس بن أبي حازم.

(٢) أبو عثمان عبد الرحمن بن مُل البصري النهدي أدرك رسول الله ﷺ ولم يره وسمع عمر وابن مسعود وجماعة من الصحابة وتوفي سنة ١٠٧ هـ تذكرة الحفاظ: ج ٦٥/١.

(٣) علقمة بن قيس النخعي فقيه العراق المتوفى سنة ٦٢ هـ تذكرة الحفاظ: ج ٤٨/١.

(٤) مسروق بن الأجدع الهمداني الإمام الفقيه المتوفى سنة ٦٣ هـ تذكرة الحفاظ: ج ٤٩/١.

(٥) أويس القرني المتوفى سنة ٣٧ هـ. والحسن بن يسار المتوفى سنة ١١٠ هـ.

(٦) وقد نسي المصنف سيد التابعين وإمامهم جدنا علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه زين العابدين فهو أفضلهم.

الفصل الثالث
في الاسماء والكنى والالقاب

وفيه أنواع:

ـ النوع الأول ـ في الاسماء ـ

وهو أقسام:

الأول: معرفة من ذكر باسماء مختلفة أو نعوت متعددة وهو فن عويص تمس الحاجة إليه لمعرفة التدليس مثاله:

محمد بن السايب الكلبي.

وأبو النضر المروي عنه حديث تميم الداري.

وعدي بن بدار وهو حماد بن السايب المروي عنه ذكاة كل مسك دباغة[1].

وأبو سعيد الذي يروي عنه عطية العوفي التفسير ويدلس به موهماً انه أبو سعيد الخدري.

الثاني ـ الأسماء المفردة

وهو فن حسن.

فمن الصحابة: أجمل بالجيم

جُبيب: بالجيم على التصغير.

شكَل: بفتحتين والشين المعجمة.

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك ج ٤/ ١٢٩ وقال حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأقره الذهبي.

سَنْدرَ: بفتح السين.

شمعون: بالشين المعجمة والعين المهملة ويقال بالعين المعجمة.

صُدى: بضم الصاد المهملة مصغر

صنابُح: بضم الصاد والنون والباء الموحدة.

قال ابن الصلاح: ومن قال فيه صنابحي فقد أخطأ،

كَلَدة: بفتحهما.

وابصَة: بفتح الصاد المهملة.

نُبَيشة: بالنون والشيخ المعجمة مصغراً.

هبيب: مصغراً بالباء الموحدة.

لُبَي: باللام على وزن أبيٌ.

ومن غير الصحابة:

اوسط.

وقَدوم: بفتح المثناة من فوق وقيل من تحت وضم الدال.

جِيلان: بكسر الجيم.

أبو الخَلَد: بفتحهما.

الدُجين: بالجيم مصغر.

زِبٌ: بكسر الزاي

شُعَير: بالشين مصغراً.

وفِردان: بالفاء المكسورة.

ومستمر، وعَزوان: بفتح العين المهملة وإسكان الزاي.

نوف البِكالي بكسر الباء وتخفيف الكاف، وغلب على ألسنتهم الفتح والتشديد.

ضُرَيب وشمير: مصغران.

هَمذَان: بريد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالذال المعجمة وفتح الميم كالبلدة وقيل بالدال المهملة، وإسكان الميم كالقبيلة[1].

الثالث ـ المؤتلف والمختلف

وهو ما يتفق في الخط دون اللفظ يجب للمحدث معرفته وإلا فيكثر خطأوه، وأكمل ما صنف فيه الإكمال لابن ماكولا وفيه أعواز[2].

وما ضبط قسمان:

أحدهما: على العموم كسّلام، كله مشدد إلا خمسة:

والد عبد الله[3].

ومحمد بن سلام شيخ البخاري[4].

وسلام بن محمد بن ناهض المقدسي.

وسلام جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم الجبائي أبي علي المعتزلي.

وسلام ابن أبي الحقُيق.

---

(١) أفرد الحافظ الذهبي كتاباً في هذا الفن سماه المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم. طبع في ليدن كما طبع في مصر اختصره من كتب عبد الغني بن سعيد الأزدي وابن ماكولا وابن نقطة وكتابه المستدرك على الإكمال لابن ماكولا وأبي العلاء بن الفرضي المتوفى سنة ٧٠٠ هـ. ثم جاء الحافظ بن حجر العسقلاني فزاد على المشتبه وفي كتابه تبصير المنتبه بتحرير المشتبه طبع بمصر ثم جاء الحافظ بن ناصر الدين فأوضح المنتبه في كتابه توضيح المنتبه ويوجد مخطوطاً في الظاهرية ولم يؤلف مثله في بابه.

(٢) طبع الإكمال لابن ماكولا بحيدر آباد وبيروت واستدرك عليه الحافظ بن نقطة في كتابه الإستدراك مخطوط يوجد نصفه في الظاهرية رقم ٤٢٣ حديث ونسخة كاملة في دار الكتب المصرية.

(٣) والد الصحابي الجليل عبد الله بن سلام مات بالمدينة سنة ٤٣ هـ (الإصابة ج ٢/٣١٢).

(٤) الحافظ الثقة محدث بخارى أبو عبد الله محمد بن سلام البيكندي المتوفى سنة ٢٢٥ هـ وهو رأس محدثي ما وراء النهر تذكرة الحفاظ: ج ٢/٩.

وعمارة ليس فيهم بكسر العين إلا أبي بن أبي عمارة الصحابي[1] ومنهم من ضَمّهُ ومن عداه جمهورهم بالضم وفيهم جماعة بالفتح وتشديد الميم.

والقسم الثاني: ما في الصحيحين أو الموطأ على الخصوص (يَسار) كلهم بالمثناة المهملة إلا محمد بن بشار، فبالموحدة والمعجمة[2]، وفيها يسار بن سلامة، وابن أبي سيار بتقديم السين وغير ذلك[3].

الرابع - «المتفق والمفترق»

وهو متفق خطاً ولفظاً وللخطيب فيه كتاب نفيس[4].

وهو أقسام:

الأول : اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد.

الثاني : اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم كأحمد بن جعفر بن حمدان.

الثالث : اتفقت الكنية والنسبة معاً كأبي عمران الجوني.

الرابع : عكسه كصالح بن أبي صالح.

الخامس: المتشابهون في الاسم والنسب المتمايزون بالتقديم والتأخير كيزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي الخرشي المخضرم، المشهور بالصلاح،

---

(١) راجع الإصابة، ج ١/ ٣١.

(٢) محمد بن بشار بن عثمان العبدي أبو بكر الحافظ المعروف ببندار المتوفى ٢٥٢ هـ ؛ تهذيب التهذيب: ج ٩/ ١٢.

(٣) ومما ألف في المؤتلف والمختلف. كتاب المؤتلف والمختلف لعلاء الدين بن التركماني ولم أطلع عليه. والمؤتلف والمختلف للحافظ الدارقطني مخطوط. والمؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفى سنة ٤٠٩ هـ طبع بالهند حجر. والمؤتلف والمختلف للخطيب البغدادي مخطوط نسخة منه بمكتبة برلين.

(٤) مخطوط يوجد قسم منه في مكتبة فيض الله رقم ١٥١٥.

وهو الذي استسقى به معاوية[1]، والأسود بن يزيد النخعي التابعي الفاضل[2].

السادس : معرفة المنسوبين : إلى غير آبائهم هم أقسام:

الأول: إلى أم: كمعاذ ومعوّذ بن عفراء هي أمهم، وأبوهم حارث بن رفاعة الأنصاري. وبلال بن حمامة وأبوه رباح[3].

الثاني: إلى جدته: كيعلى بن مُنْيَه، وأبوه أمية[4].

الثالث: إلى جَدِّه: كأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، هو عامر بن عبد الله بن الجراح.

الرابع: إلى أجنبي لسبب كالمقداد بن عمر الكندي يقال له ابن الأسود لأنه كان في حجر الأسود بن عبد يغوث فتبناه.

السابع : النسب التي على خلاف ظاهرها.

أبو مسعود البدري لم يشهدها في قول الأكثرين بل نزلها[5] وسليمان التيمي نزل فيهم وليس منهم[6].

الثامن : المبهمات.

صنف فيها عبد الغني[7]، ثم الخطيب ثم غيرهما:

وهو أقسام:

الأول: أبهمها رجل أو امرأة كحديث ابن عباس ان رجلاً قال: يا رسول الله

---

(١) الإصابة: ج ٣/ ٦١٤ وفيه أنه سكن الطائف وحديثه في السنن.

(٢) روى عن الصحابة الكرام كأبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وغيرهم توفي سنة ٧٤ هـ (تهذيب التهذيب) ج ١/ ٣٤٢).

(٣) مؤذن رسول الله ﷺ.

(٤) يعلى بن أمية توفي في صفين (تهذيب التهذيب: ج ١١/ ٤٠٠).

(٥) أبو مسعود البدري صحابي جليل ينسب إلى واقعة بدر ولم يشهدها واسمه عقبة بن عمرو (الإصابة: ٤/ ١٧٩).

(٦) سليمان بن بلال التيمي مولاهم روى له الجماعة توفي سنة ١٧٢ هـ (تهذيب التهذيب: ج ٤/ ١٧٦).

(٧) الحافظ النسابة أبي محمد عبد الغني بن سعيد المتقدم ذكره.

الحج كل عام؟ وهو الاقرع بن حابس[1] وحديث المماثلة من غسل الحيض، فقال ﷺ: خذي فرصة، هي أسماء بنت يزيد بن السكن.

الثاني: الابن والبنت كحديث أم عطية في غسل النبيﷺ بماء وسدر، هي زينب رضي الله عنها.

الثالث: العم والعمة كرافع بن خديج عن عمه، وهو ظهير بن رافع، وزياد ابن علاقة عن عمه، وهو قطبة بن مالك.

وعمة جابر التي بكت أباه يوم أحد وهي فاطمة بنت عمرو، وقيل هند.

الرابع: الزوج والزوجة: زوج سبيعة: سعد بن خولة، وزوج بروع بفتح الباء وعند المحدثين بالكسر هلال بن مرة.

النوع الثاني - في الكنى

وهو أقسام:

الأول: من سمي بالكنية لا اسم له غيرها وهم ضربان:

الأول: من له كنية كأبي بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة، اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن.

الثاني: لا كنية له غير الكنية التي هي اسمه كأبي بلال عن شريك وأبي حَصين بفتح الحاء عن أبي حاتم الرازي.

الثاني: من عرف بكنية ولم يعرف له اسم أم كأبي أنس بالنون صحابي[2] وأبي مويهبة مولى رسول الله ﷺ[3].

---

(١) رواه أبو داود في سننه: كتاب المناسك ج ٢/ ١٩٠ والنسائي وابن ماجه، وأخرجه مسلم عن أبي هريرة.

(٢) أبو أنس الأنصاري (الإصابة: ج ٤/ ١٧).

(٣) الإصابة: ج ٤/ ١٨٨.

الثالث: من لقب بكنية وله غيرها اسم وكنية كأبي تراب علي بن أبي طالب، وأبي الحسن[1].

الرابع: من له كنيتان أو أكثر كابن جريج أبي الوليد وأبي خالد[2].

ومنصور العرّاوي: أبي بكر وأبي فتح وأبي القاسم[3].

النوع الثالث ـ في الالقاب

وهي كثيرة ومن لا يعرفها قد يظنها أسامي فيجعل من ذكر باسمه في موضع ولقب في موضع آخر شخصين.

وألف فيه جماعة[4] وما كرهه الملقب فلا يجوز وما لا يجوز: كمعاوية الضّال في طريق مكة فلقب ضالاً.

وعبد الله بن محمد بن الضعيف: كان ضعيفاً في جسمه.

غندر: لقب جماعة كل منهم محمد بن جعفر، أولهم محمد بن جعفر صاحب شعبة.

---

(١) أبو تراب وأبو الحسن كنيتا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أحد حفاظ الحديث ومن السباقين في التصنيف تهذيب التهذيب: ج ٦/٤٠٥.

(٣) الفت كتب في الكنى والأسماء منها كتاب الأسماء والكنى للإمام أحمد ولم أقف عليه وكتاب الكنى والأسماء للدولابي: طبع بحيدر أباد، وكتاب الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم محدث خراسان المتوفى سنة ٣٧٨ هـ وهو شيخ الحاكم صاحب المستدرك (مخطوط في الأزهر) والكنى لمسلم: مخطوط نسخة منه في الظاهرية. وكتاب المقتضي في سرد الكنى للذهبي مخطوط)

(٤) ككتاب الألقاب لأبي الوليد الفرضي المتوفى سنة ٤٠٣ هـ (مخطوط في ظاهرية دمشق ٢٣٤ حديث. وكشف النقاب لابن الجوزي مخطوط في لايدن. والألقاب للشيرازي واختصره المقدسي ويوجد مخطوطاً في الظاهرية وقد جرده من الأحاديث والآثار. ثم جاء الحافظ بن حجر العسقلاني فألف كتابه نزهة الألباب في الألقاب (مخطوط) نسخة منه في مكتبة فيض الله برقم ١٥٤٨ ونسخة أخرى في مكتبة أوقاف بغداد وأخرى في دار الكتب المصرية.

الفصل الرابع
في أنواع شتى

النوع الأول ـ في معرفة الموالي المنسوبين إلى القبائل مطلقاً

كفلان القرشي ويكون مولى لهم، ثم منهم من يقال مولى فلان ويراد مولى عتاقة وهو الغالب، ومنهم مولى الإسلام كالبخاري الإمام مولى الجعفيين ولاء الإسلام لأن جده كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان الجعفي، ومنهم مولى الحلف كمالك بن أنس الإمام ونفره أصبحيون حميريون صلبية موالي لتيم قريش بالحلف.

النوع الثاني: معرفة مواطن الرواة

وقد كان العرب إنما تنسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا إلى القرى كالعجم، ثم من كان ناقلة من بلد إلى بلد وأراد الإنتساب إليها فليبدأ بالأول فيقول في الناقلة من مصر إلى دمشق: المصري ثم الدمشقي.

ومن كان من أهل قرية ـ بلدة ـ فيجوز أن ينسب إلى القرية وإلى البلدة وإلى الناحية وإلى الأقليم.

قال عبد الله بن المبارك وغيره: من أقام في بلدة أربع سنين نسب إليها.

النوع الثالث ـ في التواريخ والوفيات

هو فن مهم يعرفّ إتصال الحديث وإنقطاعه، وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر في التاريخ فظهر انهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين.

فروع:

الأول: الصحيح في سن سيد البشر رسول الله ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ثلاث وستون، قبض رسول الله ﷺ ضحى الاثنين لاثنتي عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته ﷺ إلى المدينة ومنها التاريخ.

وأبو بكر رضي الله عنه في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة.

وعمر رضي الله عنه في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين.

وعثمان رضي الله عنه سنة خمس وثلاثين ابن اثنتين وثمانين سنة وقيل ابن تسعين سنة وقيل غيره.

وعلي رضي الله عنه في شهر رمضان سنة أربعين ابن ثلاث وستين وقيل اربع وقيل خمس

وطلحة والزبير في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين، قال الحاكم كانا ابني أربع وستين، وقيل غير قوله.

وسعد بن أبي وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح ابن ثلاث وسبعين.

وسعيد سنة إحدى وخمسين ابن ثلاث أو أربع وسبعين.

وعبد الرحمن بن عوف سنة إثنتين وثلاثين، ابن خمس وسبعين.

وأبو عبيدة سنة ثماني عشرة، ابن ثمان وخمسين، وفي بعض هذا خلاف.

الثاني: صحابيان عاشا ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام، وماتا سنة أربع وخمسين: حكيم بن حزام وحسان بن ثابت بن المنذر بن حزام. قال ابن إسحاق: عاش حسان وآباؤه الثلاثة وكل واحد مائة وعشرين سنة ولا يعرف لغيرهم من العرب مثله، وقيل مات حسان سنة خمسين.

الثالث: أصحاب المذاهب المتبوعة:

سفيان الثوري، مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة مولده سنة تسع وتسعين.

مالك بن أنس، مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة، قيل ولد سنة ثلاث وتسعين، وقيل إحدى وقيل أربع وقيل سبع.

أبو حنيفة النعمان بن ثابت، مات ببغداد سنة خمسين ومائة وكان ابن سبعين.

أبو عبد الله محمد بن أدريس الشافعي، مات بمصر آخر رجب سنة أربع ومأتين، وولد سنة خمسين ومائة.

أبو عبد الله أحمد بن حنبل، مات ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومأتين، ولد سنة أربع وستين ومائة.

الرابع: أصحاب كتب الحديث المعتمدة.

أبو عبد الله البخاري: ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، ومات ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين.

ومسلم: مات بنيسابور لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومأتين ابن خمس وجمسين.

وأبو داود السجستاني: مات بالبصرة في شوال سنة سبع وسبعين ومأتين.

وأبو عبد الرحمن النسائي: مات سنة ثلاث وثلثمائة.

ثم سبعة من الحفاظ في مصنفاتهم احسنوا التصنيف وعظم النفع بتصانيفهم.

أبو الحسن الدارقطني: مات ببغداد في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة، وولد فيها سنة ست وثلثمائة[1].

ثم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، مات بها في صفر سنة خمس

---

(١) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني شيخ الإسلام وامام الحفاظ صاحب التآليف العظيمة في مختلف فنون الحديث كعلل الحديث (مخطوط) وكتاب السنن طبع والأفراد مخطوط وغيرها. كان آية في معرفة رجال الحديث وعلله (تذكرة الحفاظ: ج ٣/ ٩٩١). الاعلام: ج ٥/ ١٣٠.

وأربعمائة، وولد بها في شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلثمائة[1].

ثم أبو محمد عبد الغني بن سعيد؛ حافظ مصر، ولد في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلثمائة، ومات بمصر في صفر سنة تسع وأربعمائة[2].

أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني: ولد سنة أربع وثلاثين وثلثمائة، ومات في صفر سنة ثلاثين وأربعمائة بأصفهان[3].

وبعدهم: أبو عمر بن عبد البَر: حافظ المغرب، ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلثمائة، وتوفي بشاطبة في سنة ثلاث وستين وأربعمائة[4].

ثم أبو بكر البيهقي: ولد سنة أربع وثمانين وثلثمائة، ومات بنيسابور في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة[5].

ثم أبو بكر الخطيب البغدادي: ولد في جمادى الآخر سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة، ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة[6].

---

(١) الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع حافظ كبير عرف بتساهله في التصحيح له تصانيف منها المستدرك طبع وعلوم الحديث طبع تذكرة الحفاظ ج ٣/ ١٠٣٩.

(٢) تقدم ذكره.

(٣) صاحب المسند وحلية الأولياء تقدم ذكره.

(٤) الحجة حافظ المغرب يوسف بن عبد [illegible] القرطبي صاحب كتاب الاستيعاب طبع والتمهيد طبع منه جزءان في المغرب، والاستذكار طبع منه الجزء الأول في مصر وجامع بيان العلم طبع في مصر وغيرها. بغية الملتمس: ٤٤٧، الأعلام ج ٩/ ٣١٧.

(٥) الحافظ العلامة الإمام أحمد بن الحسن البيهقي صاحب التآليف النافعة كالسنن الكبرى طبع والصغ[illegible] (مخطوط) وشعب الإيمان (مخطوط) والخلافيات مخطوط وغيرها تذكرة الحفاظ: ج ٣/ ١١٣٢، الأعلا[م] ج ١/ ١١٣.

(٦) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي من كبار الحفاظ الثقات والمؤرخين له تاريخ بغداد طبع والكفاية طبع وقل فن من فنون الحديث إلا وله فيه تأليف. تذكرة الحفاظ: ج٣/ ١١٣٥، الأعلام: ج١/ ١٦٦.



خاتمة

في آداب الشيخ والطالب والكاتب

اعلم: إن علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وينافي مساوىء الأخلاق ومشاين الشيم، وهو من علوم الآخرة، لا من علوم الدنيا، فمن أراد التصدي لإسماع الحديث أو إستماعه أو لإفادة شيء من علومه، أو لاستفادته فليقدم تصحيح ألنية وإخلاصها وليطهر قلبه من الاغراض الدنيوية وأدناسها وليحذر بلية حب الرياسة ورعوناتها وطلب مال وغير ذلك مما لا يراد به وجه الله تعالى وفيها فصول:

الفصل الأول ـ في أدب الشيخ

يستحب للمتصدي لاسماع الحديث أن يبلغ أربعين لأنها الكهولة وفيه مجتمع الأشد. نبيء رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين.

وقال ابن الصلاح: وهذا محمول على من تصدى للتحديث بنفسه من غير براعة في العلم[1]. والحق انه متى احتيج إلى ما عنده استحب له التصدي لنشره في أي سن كان كمالك فإنه تصدى له، وله نيف وعشرون سنة وقيل سبع عشرة.

والشافعي أُخِذ عنه العلم وهو في سن الحداثة.

وعمر بن عبد العزيز لم يبلغ الأربعين. وغيرهم ممن نشروا علوماً لا تحصى ولم يبلغوا ذلك ومتى خشي عليه الهرم والخرف والتخليط أمسك عن التحديث ويختلف ذلك بإختلاف الناس فقد حدث قوم بعد مجاوزة الثمانين لما ساعدهم التوفيق وصحبتهم السلامة كأنس بن مالك وسهل بن سعد، وعبد الله بن أبي أوفى من الصحابة.

وكمالك، وابن عيينة، والليث، وابن الجعد.

وحدث قوم بعد المائة كالحسن بن عرفة وأبي القاسم البغوي وغيرهما.

وينبغي ان لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسنه أو علمه أو غير ذلك، وقيل لا يحدث في بلد فيه من هو أولى منه، وإذا طلب منه ما يعلمه عند أولى منه أرشد إليه لأن الدين النصيحة! ولايمتنع من تحديث أحد لعدم صحة نيته فإنه يرجى له

---

(١) علوم الحديث: ص ٢٠٦.

تصحيحها وليحرص على نشره وليبتغ جزيل أجره، وإذا أراد حضور مجلس التحديث فليقتد بالإمام مالك رضي الله عنه فإنه إن أراد أن يحدث توضأ وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته وتطيب وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة وحدَّث وقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ، وكان يكره أن يُحدِّث في الطريق أو هو قائم أو يستعجل فان رفع أحد صوته في مجلسِه زجره، ويستحب له أن يقبل على الحاضرين كلهم ولا يسرد الحديث سرداً يمنع السامع من ادراك بعضه وليفتح مجلسه بقراءة قارىء حسن الصوت فإذا فرغ إستنصت المستملي أهل المجلس ثم الشيخ يُبسمل ويدعو ويقول: الحمد لله رب العالمين أكمل الحمد على كل حال، والصلاة والسلام الأتمان على سيد المرسلين كلما ذكره الذاكرون وكلما غفل عنه الغافلون، اللهم صلِّ عليه وعلى آله وسائر النبيين وآلِ كلٍ وسائر الصالحين نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ويستحب له الثناء عى شيخه في حالة الرواية عنه بما هو أهل له فقد فعل ذلك غير واحد من السلف ولا بأس بذكره بما يعرف به من لقب أو نسبة ولو إلى أمٍ أو صنعة أو وصف في بدنه، وحسن أن يجمع في إملائه جمعاً من شيوخه مقدماً أفضلهم ويملي من كل شيخ حديثاً ويختار ما علا سنده وقصر متنه وينبه على ما فيه من علو وفائدة وضبط مشكل ويتجنب ما لا يحتمله عقول الحاضرين أو يخاف عليهم الوهم في فهمه ويستحب أن يتخذ مستملياً محصلاً متيقظاً يبلغ عنه إذا كثر الجمع، ويستملى مرتفعاً على مكان كالكرسي ونحوه، وإلا قائماً وعليه تبليغ لفظه على وجهه ثم يختم إملاءه بشيء من الحكايات والنوادر والإنشادات في الزهد ومكارم الأخلاق. وإذا قصر المحدث عن التخريج أو استغله عنه إستعان ببعض الحفاظ في التخريج له فإذا فرغ من الإملاء قابل ما أملاه.

الفصل الثاني - في أدب الطالب

ينبغي في طلبه أن يبتهل إلى الله تعالى في التوفيق والتيسير ويأخذ نفسه بالآداب السنية والأخلاق المرضية وقد تقدم الكلام في السن الذي يبتدىء فيه بسماع الحديث وليغتنم مدة إمكانه ويفرغ جهده في تحصيله وليبدأ بسماع ما عنده ارجح شيوخ بلده إسناداً أو علماً وديناً وشهرة فإذا فرغ من مهمات بلده رحل في الطلب فإن الرحلة من عادة الحفاظ المبرزين، ولا يحمله الشره في الطلب على التساهل في السماع والتجمل فيخيل شيء من شروطه وليعمل بما يمكنه العمل به مما يسمعه من الحديث في أنواع الحديث: العبادات والآداب فذلك زكاة الحديث كما قال بشر الحافي[1]: يا أصحاب: أدوا زكاة هذاالحديث، إعملوا من كل مأتي حديث بخمسة أحاديث وهو سبب حفظه، وليعظم شيخه وكل من يسمع منه فإن ذلك من إجلال العلم ويتحرَّ رضاه ولا يُطل عليه بحيث يضجره فربما كان ذلك سببُ حرمانه.

وعن الزهري قال: إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب. وليستشر شيخه في أموره وكيفية ما يعتمده من اشغاله ومايشتغل فيه فإذا فاز بفائدة أرشد غيره من الطلبة إليها فإن كتمان ذلك لوم يخاف على فاعله عدم النفع فان بركة الحديث أفادته، وبنشره ينمو ولا يمنعه الحياء والكبر من السعي في التحصيل وأخذ العلم ممن دونه في سن أو نسب أو منزلة وليصبر على جفاء شيخه، وليعتن بالمهم ولا

(١) بشر الحافي الزاهد المعروف المتوفى في بغداد سنة ٢٢٧ هـ وهو من ثقات رجال الحديث، تاريخ بغداد: ج ٧/ ٦٧.

يضيع زمانه في الإكثار من الشيوخ بمجرد الكثرة وليكتب وليسمع ما يقع له من كتاب أوجز بكماله ولا ينتخب منه لغير ضرورة فإن احتاج إليه تولاه بنفسه فإن قصر عنه استعان بحافظ ولا يقتصر على مجرد سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه بل يتعرف صحته وضعفه ومعانيه وفقهه وإعرابه ولغته وأسماء رجاله ويحقق كل ذلك ويعتني بإتقان مشكله حفظاً وكتابة، ويقدم في ذلك كله الصحيحين ثم بقية كتب الأئمة كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ثم كتاب السنن الكبير للبيهقي[١] فإنا لا نعلم مثله في بابه، ثم بالمسانيد كمسند الإمام أحمد بن حنبل[٢] وغيره.

ومن التواريخ: تاريخ البخاري[٣] وابن أبي خيثمة[٤].

ومن كتب الجرح والتعديل: كتاب ابن أبي حاتم[٥].

ومن مشكل الأسماء كتاب ابن ماكولا[٦].

ويعتني بكتب غريب الحديث وشروحه كلما مرَّ به مشكل بحث عنه وأتقنه ثم حفظه وكتبه.

ويتحفظ الحديث قليلاً قليلاً ويشتغل بالتخريج والتصنيف إذا تأهل له معتنياً بشرحه وبيان مشكله وإتقانه فقلَّ ما تمهرَّ في علم الحديث من لم يفعله.

ولعلماء الحديث في تصنيفه طريقان:

---

(١) طبع كتاب السنن الكبير للإمام البيهقي في حيدر آباد الدكن في عشرة مجلدات ثم أعيد طبعه بالأوفست في بيروت.

(٢) طبع مسند الإمام أحمد في مصر قديماً في مطبعة الحلبي في ستة مجلدات ثم أعيد طبعه بالأوفست كما أن الشيخ الراحل الإمام أحمد محمد شاكر حققه وطبع ثلث الكتاب في ١٥ عشر جزء ثم توفي رحمه الله ولم يكمله.

(٣) طبع التاريخ الكبير للإمام البخاري في حيدر آباد الدكن وكذلك طبع تاريخه الصغير أما الأوسط فيوجد مخطوطا في الهند.

(٤) تاريخ ابن خيثمة توجد منه أجزاء في فاس (القرويين) والأجزاء الأخيرة منه في مكتبة المحمودية في المدينة المنورة.

(٥) طبع كتاب الجرح والتعديل في حيدر آباد.

(٦) طبع الإكمال لابن ماكولا في حيدر آباد الدكن وتم منه ٦ اجزاء.

أجودهما على الأبواب كما فعله البخاري ومسلم، فيذكر في كل باب ما عنده فيه.

الثانية على المسانيد: فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه صحيحه وضعيفه، وعلى هذه الطريقة يرتب على الحروف أو على القبائل فيقدم بنو هاشم ثم الأقرب فالأقرب وقد يرتب بالسابقة فيقدم العشرة ثم أهل بدر ثم الحديبية ثم من هاجر بينها وبين الفتح ثم اصاغر الصحابة ثم النساء ويبدأ بأمهات المؤمنين.

الفصل الثالث - في أدب الكاتب -

اختلاف السلف في كتابة الحديث فكرهها طائفة وأباحها أخرى. ثم أجمع أتباع التابعين على جوازه فقيل أول من صنف فيه ابن جريج، وقيل مالك، وقيل الربيع بن صبيح، ثم انتشر تدوينه وجمعه[1]، وظهرت فوائد ذلك ونفعه وعلى كاتبه صرف الهمة إلى ضبطه وتحقيقه شكلاً ونقطاً بحيث يؤمن اللبس معه، ولا يشتغل بتقييد الواضح، وقيل يشكل الجميع لاجل المبتدى وغير المتبحر ويكون اعتناؤه بضبط الملتبس من أسماء الرجال أكثر لأنه أبلغ، ويحقق حروف الخط ولا يعلقه تعليقاً ولا يدققه لتخفيف حمله في السفر فإن الخط علامة فأحسنه أبينه.

قال بعضهم: أكتب ما ينفعك وقت حاجتك إليه أي وقت الكبر والضعف البصر ولا يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس إلا أن يبين مراده في أول الكتاب ليعرفه من يقف عليه، ويعتني بضبط مختلف الروايات وتمييزها فيجعل كتابه على رواية ثم ما كان في غيرها من زيادة الحقها في الحاشية أو نقصَ أعلم عليه، أو خلاف نبه عليه ويُسمى راويه مبيناً.

فروع:

الأول: يجعل بين كل حديث دائرة، واستحب الخطيب أن يكون غفلاً أي بلا علامة فإذا قابل نقط وسطها لا يكتب المضاف في آخر سطر والمضاف إليه في

---

(١) يراد به التصنيف المنتظم وإلا فإن التدوين ابتدأ منذ عهد النبي ﷺ فكتب بعض الصحابة بعد أن أذن لهم ﷺ بالكتابة كجابر بن عبد الله وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو صاحب الصحيفة الصادقة ولا تزال بعض هذه الصحائف مخطوطة.

أول الآخر، وإذا كتب اسم الله تعالى أتبعه بالتعظيم كعزّ وجل ونحوه، ويحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ كلما كتبه ولا يسأم من تكراره وإن لم يكن في الأصل ومن أغفل ذلك حرم حظاً عظيماً، ويصلي بلسانه على النبي ﷺ كلما كتبه أيضاً، وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء، ويكره الاقتصار على الصلاة دون التسليم أو بالعكس.

روى ابن الصلاح عن حمزة الكناني: كنت أكتب الحديث وأكتفي بالصلاة على رسول الله ﷺ ، فرأيت النبي ﷺ في المنام فقال لي مالك لا تتم الصلاة عليّ؟ قال: فما كتبت بعد ذلك الصلاة إلا مع التسليم[1].

ويكره الرمز بالصلاة والترضي في الكتابة بل يكتب ذلك بكماله، وعليه مقابلة كتابه بأصل شيخه وان كان اجازه ويكفي مقابلة ثقة ولو بفرع قوبل بأصل الشيخ فإن لم يقابل به وكان الناقل صحيح النقل قليل السقط ونقل من الأصل فقد جوّز الرواية منه الإسناد أبو إسحاق والخطيب وغيرهما، وإذا خرج الساقط وهو اللَّحَق بفتح اللام والحاء فليخط من موضع سقوطه خطاً صاعداً قليلاً معطوفاً بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة اللحق ثم يكتب اللحق قبالة العطفة في الحاشية وجهة اليمين إن اتسعت أولى إلا أن يسقط في آخر السطر وليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة ثم ان زاد اللحق على سطر ابتدأ سطوره من جهة طرف الورقة ان كان في عين الورقة بحيث ينتهي سطوره إلى أسطر الكتاب، وإن كان في الشمال ابتدأ الأسطر من جهة أسطر الكتاب ثم يكتب في إنتهاء اللحق صح ولا بأس بكتابة الفوائد المهمة على حواشي كتاب يملكه لا بين الأسطر.

الثاني: التصحيح والتمريض والتضبيب من شأن المتقنين فالتصحيح كتابة صح فيما عرضه الشك أو الخلاف ليدل على صحته رواية ومعنى.

والتَضبيب وقد يسمى التمريض: أن يمر خطاً أوله كرأس الصاد على ثابت نقلاً فاسد لفظاً أو معنى أو على ضعيف أو ناقص، ومن الناقص موضع الإرسال أو الإنقطاع وربما اقتصر بعضهم على الصاد المجردة في علامة التصحيح

---

(١) علوم الحديث: ص١٦٨.

فاشبهت الضبّة، وإذا وقع في الكتاب خطأً وحققه كتب عليه (كذا) صغيرة، وكتب في الحاشية صوابه كذا ان تحققه، وان وقع فيه ما ليس منه نفي بالضرب أو الحك، وإذا ضرب بخط فوقه خطاً بيناً مختلطاً به ويتركه ممكن القراءة فإن كان الضرب على مكرر فقل على الثاني، وقيل يبقى أحسنهما وأبينهما صورة.

وفصل القاضي عياض فقال: إن كان المتكرران في أول السطر ضرب على الثاني وان كان في آخره ضرب على أولهما صيانة لاوائل السطور وأواخرها، فإن كان أحدهما في أول سطر والآخر في آخره ضرب على ما في آخره لأن أول السطر أولى بالمراعاة، وأما الحك والكشط فكرههما أهل العلم للتهمة[1].

والثالث: غلب على كتبة الحديث الاقتصار على الرمز في حدثنا وأخبرنا، وشاع بحيث لا يخفى فيكتبون من حدثنا: ثنا أو نا أو دنا ومن أخبرنا: إنا أو إبنا أو دنا.

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد مسمى حا مفردة مهملة.

قال ابن الصلاح: ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لامرها غير أني وجدت بخط جماعة من الحفاظ في مكانها بدلاً عنها صحً صريحه وهذا يشعر بكونها رمز إلى صح وحسن إثباته لئلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط لئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعلا إسناداً واحداً. وعن بعض الأصبهانيين انها من التحول من إسناد إلى إسناد وقيل من حائل أي يحول بين الإسنادين وليست من الحديث فلا يلفظ بشيء عند الانتهاء إليها في القراءة.

وقال بعض المتأخرين: هي إشارة إلى قولنا الحديث... وحكى عن جميع أهل المغرب أنهم يقولون إذا وصلوا إليها في القراءة... الحديث.

وقال بعض البغداديين: من العلماء من يقول: إذا انتهى إليه في القراءة حا مقصورة ويمر، هذا هو المختار الاحوط الأعدل والله أعلم.

---

(١) علوم الحديث: ص ١٨١.

الرابع: قال الخطيب: ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه ويكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه وتاريخ السماع وان أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب، كذا فعله الشيوخ، ولا بأس يكتبه آخر الكتاب، وحيث لا يخفى منه وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به معروف الخط ولا بأس عند ذلك في أن لا يكتب المستمع خطه بالتصحيح ولا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثوقاً به أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه إذا كان ثقة فقد فعله الثقات، وعلى كاتب السماع التحري في ذلك وبيان السامع والمستمع والمسموع بلفظ بيِّن واضح وعليه تجنب التساهل فيمن يثبت إسمه والحذر من إسقاط بعض السامعين لغرض فاسد، وإذا لم يحضر مثبت السماع مجلساً فله أن يعتمد في حضورهم خبر الشيخ أو خبر ثقة حضره، ومن أثبت سماع غيره في كتابه قبح منه كتمانه أو منعه أو نقل سماعه وإذا أعاره إياه فلا يبطىء به، وإن منعه الكتاب فان كان سماع المستعير قد أثبت في كتابه بخطه لزمه إعارته إياه وإلا فلا يلزمه لأن خطه يدل على رضاه

روى الخطيب عن قاضٍ تحوكم إليه في ذلك، قال للمدعي عليه إن كان سماعه في كتابك بخطك يلزمك أن تعيره، وان كان بغير خطك فأنت أعلم. هكذا قال الأئمة الأجلة حفص بن غياث القاضي الحنفي[1] وإسماعيل القاضي المالكي[2] وأبو عبد الله الزبيري الشافعي.

ولا ينبغي لأحد ان يكتب السماع في كتاب لم يصحح تصحيحاً مرضياً كيلا يغير بصحته إلا أن يبين كون النسخة غير مقابلة، وإذا قابل كتابه أعلم على مواضع وقوفه وان كان في السماع كتب: بلغ في المجلس الأول والثاني إلى آخرها.

ولتختم الخاتمة بختام خاتم الأنبياء وسيد المرسلين وهو قوله ﷺ: يحمل

---

(١) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي قاضيها وقاضي بغداد أيضاً مات سنة ٩٥ أو ٩٦ هـ (تهذيب التهذيب: ج ٢/ ٢١٥).

(٢) أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي المالكي المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (شذرات الذهب: ج ٢/ ١٧٨).

هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وإنتحال المبطلين وتأويل الجاهلين. رواه محيي السنة في المصابيح ، إن في الحديث كما في التنزيل: ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير. .

جرد من الخلف الصالح العدول النقات الثقات وهم هم تفخيماً لأمرهم وتعظيماً لشأنهم وينفون إستئناف كأنه قيل: لم خُصَّ هؤلاء بهذه المنقبة العلية؟ فأجيب لأنهم يحمون مشارع الشريعة ومتون الروايات من تحريف العالين ، والاسانيد من الإنتحال والقلب وتولي الكاذبين والمتشابه من تأويل الزائغين ، بنقل النصوص المحكمة لرد المتشابه إليها وفي ذلك فليتنافس المتنافسون. ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

تم المختصر في علم الحديث أطال الله بقاء مصنفه وأصلح شأنه وصانه عما شأنه ويرمم أسلافه آمين يارب العالمين.

فهرس المواضيع

فهرس الأحاديث

فهرس الاعلام المترجمة

مَراجِعُ التحقيق

الالماع للقاضي عياض ـ مطبع مصر المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية.

الإصابة لابن حجر العسقلاني ـ طبع بمصر، المطبعة التجارية.

الاعلام للزركلي ـ الطبعة الثانية.

الأفراد لأبي الحسن الدارقطني ـ مخطوط مصور عن نسخة المكتبة الظاهرية، أجزاء منه. ـ

الافراد لأبي حفص بن شاهين ـ مخطوط مصور عن نسخة المكتبة الظاهرية، أجزاء منه.

أسماء الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ـ مخطوط مصور عن نسخة المكتبة السعيدية في الهند.

الاستيعاب لابن عبد البر ـ طبع بمصر.

أسد الغابة لابن الأثير ـ طبع بمصر

الإكمال لابن ماكولا ـ طبع بحيدر آباد الدكن.

الانساب للسمعاني ـ طبع بليدن.

الاستدراك لابن نقطة ـ مخطوط مصور عن نسخة المكتبة الظاهرية أخبار المدلسين لابن حجر العسقلاني ـ طبع بمصر

الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الاثار للحازمي ـ طبع حمص.

الاغتباط بمن رمى بالاختلاط لبرهان الدين العجمي ـ طبع حلب

بحار الأنوار للفتنى ـ طبع الهند

بغية الملتمس للضبي ـ طبع بمصر.
البدر الطالع للشوكاني ـ طبع بمصر.
بغية الوعاة للسيوطي ـ طبع بمصر
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ـ طبع مصر، مطبعة السعادة.
تنزيه الشريعة لابن عراق ـ طبع بمصر.
التاريخ الكبير للبخاري ـ طبع حيدر آباد الدكن.
تاريخ ابن أبي خيثمة ـ مخطوط مصر عن نسخة مكتبة القرويين في فاس، أجزاء منه.
تذكرة المؤتسى فيمن حدث ونسي للسيوطي ـ مخطوط مصور عن نسخة المكتبة الظاهرية.
تبصير المنتبه لابن حجر العسقلاني ـ طبع مصر.
توضيح المنتبه لابن ناصر الدين ـ مخطوط مصور عن نسخة المكتبة الظاهرية.
تحفة الاحوذي للمباركفوري ـ طبع بمصر.
تذكرة الحفاظ للذهبي ـ طبع حيدر آباد الدكن
التمهيد لابن عبد البر ـ ج ١، ج ٢ طبع المغرب.
تغليق التعليق لابن حجر العسقلاني ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة أيا صوفيا.
ترتيب الأفراد للمقدسي ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة دار الكتب المصرية.
التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي ـ مخطوط في مكتبة أوقاف بغداد.
تصحيفات المحدثين للعسكري ـ مخطوط في دار الكتب المصرية.
تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ـ طبع حيدر آباد الدكن.
تدريب الراوي للسيوطي ـ طبع بمصر.
ثلاثيات البخاري للصفار ـ مخطوط مصور عن نسخة المكتبة الظاهرية.
الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ طبع حيدر آباد الدكن.
جامع الأصول لابن الأثير ـ طبع دمشق.
الجامع الصحيح للإمام البخاري ـ طبع بمصر ـ مصطفى البابي الحلبي.
جامع الترمذي ـ طبع بمصر، مصطفى البابي الحلبي.ـ

جامع بيان العلم لابن عبد البر ـ طبع بمصر، مطبعة العاصمة.
جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ـ مخطوط مصور عن نسخة المكتبة الظاهرية.
الدر الملتقط للصاغاني ـ مخطوط في مكتبة أوقاف بغداد.
الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ـ طبع في مصر.
الديباج المذهب لابن فرحون ـ طبع بمصر.
الدلائل للسرقسطي ـ مخطوط مصور عن المكتبة الظاهرية.
الرسالة المستطرفة للكتاني ـ طبع دمشق.
سنن أبي داود ـ طبع في مصر، مطبعة السعادة.
سنن النسائي ـ طبع في مصر، المطبعة التجارية.
سنن الدارمي ـ طبع في مصر ، الطباعة الفنية
سنن ابن ماجه ـ طبع في مصر، عيسى البابي الحلبي
شهاب الاخبار للقضاعي ـ طبع في حلب.
شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ـ طبع في مصر.
شرح علل الجامع لابن رجب ا لحنبلي ـ مخطوط مصور عن مكتبة السلطان أحمد الثالث.
شرح السنة للبغوي ـ مخطوط مصور عن مكتبة فاتح.
شعب الإيمان للبيهقي ـ مخطوط مصور عن مكتبة أمانة خزينة في إسطنبول.
شروط الأئمة الستة للمقدسي ـ طبع في مصر ـ مطبعة القدسي.
صحيح الإمام مسلم ـ طبع في مصر ـ عيسى البابي الحلبي.
الضعفاء الصغير للبخاري ـ طبع في حيدر آباد الدكن ١٣٢٣ هـ.
الضعفاء والمتروكين للنسائي ـ طبع في حيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٣.
الضعفاء للعقيلي ـ مخطوط مصور عن نسخة المكتبة الظاهرية.
طبقات الحنابلة لأبي يعلى ـ طبع في مصر، السلفيه.
طبقات المدلسين لابن حجر ـ طبع في مصر.
طبقات الشافعية للسبكي ـ طبع في مصر المطبعة الحسينية.

طبقات الشافعية للأسنوي ـ طبع في الإرشاد ـ بغداد.
العلل لابن أبي حاتم ـ طبع في مصر ـ المطبعة السلفية.
العلل للإمام الدارقطني ـ مخطوط مصور عن نسخة دار الكتب المصرية.
علوم الحديث لابن الصلاح ـ طبع في حلب ـ مطبعة الأصيل.
الغريبين لابي عبيد أحمد بن محمد الهروي ـ طبع في مصر ـ المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية.
غريب الحديث للخطابي ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة فاتح.
غرائب الاحاديث للسمعاني ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة كوبرلي.
غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ـ طبع في حيدر آباد الفائق للزمخشري ـ طبع في مصر ـ البابي الحلبي.
كشف الخفاء ومزيل الإلتباس للعجلوني ـ طبع في مصر ـ مطبعة القدسي.
الكامل في المجروحين لابن عدي ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة السلطان أحمد الثالث.
الكاشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين بن العجمي ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة شهيد علي باشا.
الكنى والأسماء للدولابي ـ طبع في حيدر آباد.
الكفاية للخطيب البغدادي ـ طبع في الهند ـ دار المعارف العثمانية.
كشف الظنون ـ الطبعة الثالثة ـ تركية.
من روى عنهم البخاري في جامعة لابن عدي ـ مخطوط مصور عن نسخة المكتبة الظاهرية.
مسند الفردوس للديلمي ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة مراد ملا.
مسند الإمام أحمد ـ طبع في مصر ـ طبع الحلبي.
مسند الشهاب للقضاعي ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة أحمد الثالث.
المجروحين لابن حبان ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة أيا صوفيا.
الموضوعات لابن الجوزي ـ طبع في مصر.
مستدرك الحاكم ـ طبع في الهند ـ حيدر آباد الدكن.

المؤتلف والمختلف للازدي ـ طبع في الهند.
المشتبه للذهبي ـ طبع في مصر.
معرفة الصحابة لأبي نعيم ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة كوبرلي.
معرفة الصحابة لابن منده ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة الظاهرية.
معجم الصحابة لابن قانع ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة كوبرلي.
المنهل الروي ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة كوبرلي.
موطأ الإمام مالك ـ طبع في مصر مع تنوير الحوالك.
المدخل إلى الصحيحين للحاكم ـ طبع في حلب.
مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري ـ مخطوط مصور عن نسخة دار الكتب المصرية.
معالم السنن للخطابي ـ طبع في مصر ـ أنصار السنة المحمدية.
المراسيل لأبي داود ـ طبع في مصر ـ مطبعة صبيح.
المراسيل لابن أبي حاتم ـ طبع في بغداد ـ مكتبة المثنى.
المغيث في غريب القرآن والحديث لأبي موسى المديني ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة كوبرلي.
مختلف الحديث لابن قتيبة ـ طبع في مصر.
ميزان الإعتدال للذهبي ـ طبع في مصر ـ عيسى البابي الحلبي.
معرفة السنن والأثار للبيهقي ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة طبقبو سراي في إسطنبول.
المقاصد الحسنة للسخاوي ـ طبع في مصر.
المدرج إلى المدرج ـ مخطوط مصور عن نسخة دار الكتب المصرية.
مقاييس اللغة لابن فارس ـ طبع في مصر.
معرفة علوم الحديث للحاكم ـ طبع في مصر.
النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ـ طبع في مصر.
نزهة الألباب في الألقاب ـ مخطوط مصور عن نسخة مكتبة فيض الله في إسطنبول.
وفيات الأعيان لابن خلكان ـ طبع في مصر مكتبة النهضة المصرية.
هذا إضافة للكتب التي ذكرتها في المقدمة والله هو الموفق.